

SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ
Kısmı . Çelebi Abdullah Ef.
Yeni Kayıt No.
Eski Kayıt No. 356
Tasnif No. 492,7-5(077)

جلد عدد ١٩ اندن ٥٥ وقط

كتب

ط

١٥

خبر المبتدا، الثاني والجملة اعني منوان بدرهم في محل الرفع بانه خبر السمن
وليس في الجملة ضمير يعود الى المبتدا، لكنه محذوف لوجود الرابطة
وهي ان ما جرى ذكر السمن ثم ذكر منوان بدرهم علم ان منوان
منوان بقدره السمن منوان منه بدرهم فالجار والمجرور في الصورة الاولى
في محل النصب بانه حال والعامل فيه مستقر وذو الحال هو الضمير
في الجار والمجرور اعني مستقر في الصورة الثانية في محل الرفع بانه صفة
منوان وهو الذي صحح وقوع منوان مبتدا، نكرة وما وقع
ظرفا الا كثر انه مقدر بجملة اعلم ان خبر المبتدا، يقع ظرفا نحو زيد خلفك
او زيد الدار وحينئذ يجب تقديره العامل لان الظرف معمول والمعمول
لابد له من عامل فبعضهم ذهب الى ان ذلك العامل مفرد وهو
اسم الفاعل وتقديره زيد حاصل خلفك او في الدار
وبعضهم ذهب الى ان ذلك العامل خبر المبتدا، واصله ان يكون
مفردا لعدم الاحتياج الى الجملة، وذهب الاكثرون الى ان العامل
هو الفعل وتقديره زيد حصل خلفك او في الدار واحتجوا ان ذلك
المقدر هو العامل في الظرف واصل العمل للافعال وعلى التقديرين

١٥٩

لما حذف العامل انتقل الضمير الذى كان فيه الى الظرف فيحتمل ان
ان ذلك الضمير مرفوع بالظرف مجازا وكذلك الظاهر نحو زيد في الدار
ابوه فانه يحتمل ابوه مرفوع بمجازا قوله واذا كان المبتدا مشتملا
على ما له صدر الكلام اعلم ان اصل المبتدا ان يكون مقدما على
الخبر بعد ان كان جايز الاخبر مع انه جواز تاخيره لكنه تعرض له
اشياء توجب تقديمه على الخبر بعد ان كان جايز ان خبر عنه فمنها
ان يكون المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام كالاستفهام والشرط
والتعجب والقسم والنفي ولام الابتداء نحو من ابوك ومن مبتدا
وابوك خبره ومن يكرمني اكرمه وما احسن زيدا ولعمرك لافعلن
وما زيد الا قايم فانما وجب لهذه الاشياء صدر الكلام ليعلم
فاول الامر ان الكلام من اى نوع من انواع الكلام ولانه مغير
والمغير قبل للغير اما قوله تعالى لانت ومن اغوى فانه نال
اسما، واكرم الاحوال الافشاء وقيل خالي مبتدا وانت خبره الا انه
اخر اللام الى الخبر ضرورة وفيه نظر ايضا ومنها ان يكون المبتدا والخبر
معرفتين نحو زيد ابوك واما قولنا انه يجب تقديم المبتدا ههنا على

واسمي كان وان واسم لا التي لنفي الجنس بقوله بعد دخولها
خرج ما عداه مثاله ما زيد قايما ما خرج زيد مسند بعد دخول ما ولما كان مشبها
بليس اقل من مشابهة ما ليس لان مشابهة لا بليس اقوى
للنفي والدخول على المبتدا، والخبر دون نفي الحال والدخول على المعارف
ودخول الباء في خبرها كان عمل لا فعليا ولا جل هذا قال وهو لا يشاء
اى العمل فلا يشاء وقد جاء في الشعر من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح
اى لا براح لي ليس في براح قوله المنصوبات هو ما اشتمل على
علم المفعولية اى ما اشتمل على النصب وانما عدل عنه لئلا يتوهم قصر
الشيئ بما هو مشتق وانما قال هو بلفظ التذكير لانه يعود الى المنصوب
الى المنصوبات لان التعريف انما هو للماهية لا للافراد اولانه في المعنى
عبارة عن ما وهو مذكر لفظا قوله تسمى المفعول المطلق انما سمي
دون ما عداه لانه فعل الفاعل بالحقيقة دون ما عداه الا ترى انك لو قلت
ضربت زيدا اليوم لجعلت امام الامير ضربا شديدا تاديبا فان فعلك هو الضرب
فقط واما سمي مفعولا مطلقا اما لانه المعنى واما لانه غير مقيد بحرف من
الحروف كالمفعول به قوله معه وفيه قوله وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور

اى المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه قوله
اسم احترازعما فعله فاعل فعل المذكور بمعناه وليس باسم له نحو ضرب
الكائن قولنا ضرب ضرب زيد فان ضرب الثانى يصدق عليه انه فعله
فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه ليس بمفعول مطلق لانه ليس
باسم وقائل ان يعول المراد بضرب الثانى لفظه او مدلوله الذى
هو الضرب وايا ما كان فلا حاجة الى لفظة الاسم اما اذا كان المراد
لفظه فلانه لم يفعله فاعل الفعل المذكور لان فعل الفاعل هو الضرب
لا ضرب واما اذا كان المراد مدلوله الذى هو الضرب فلانه مفعول مطلق
فلا يحترز عنه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد لفظه وهو فعل الفاعل
باصطلاح القوم وان لم يكن صادرا عنه وفيه نظر من وجهين احدهما
ان يراد بالمثال المذكور ليس بفاعل لضرب الثانى بل لضرب الاول
والثانى تاكيد للاول واما ثانيا فلانه لا يطلق بالاصطلاح على لفظ ضرب
انه فعله زيد بل المثال المذكور وان اطلق بالاصطلاح انه فعله لانه فعله
المتكلم باللفظ به وجوابه الصحيح ان المراد بضرب الثانى مدلوله الذى
هو الضرب قوله فلا يحترز عنه لانه مفعول مطلق قلنا لا نسلم انه مفعول مطلق

واما يكون كذلك ان لو كان معبرا عنه بلفظ الاسم اما اذا اعتبر عنه
بالفعل فلا فعله فعله فاعل احترازا عما لم يفعله فاعل فانه ليس بمفعول
مطلق كقولك ضربت زيدا فان زيدا لم يفعله فاعل وقوله فعل مذكور
احترازا عن مثل اعجبنى القيام فان القيام اسم ما فعله فاعل لكنه ليس
بمفعول مطلق لانه ما فعله فاعل فعل مذكور لان فاعل الفعل المذكور
هو القيام والقيام يمتنع ان يكون فعلا لنفسه وقوله بمعناه احترازا
عن اسم ما فعله فاعل فعل مذكور ليس بمعناه كقولك كرهت قيامى
فان قيامى وان صدق عليه انه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور لان كل
واحد منهما فعل المتكلم لكن لا يصدق عليه انه بمعناه لان معنى
القيام غير معنى الكراهة وليس العالم بمفعول مطلق بالتفسير المذكور لان العالم ليس بمعنى الخالق
الذى هو مصدر خلق لان الخالق حدث والعالم ليس كذلك ولانه
بالفعل اعم من ان يكون مشتقا منه او غير مشتق منه ليدخل فيه مثل ويحه وويسه
والمذكور اعم من ان يكون لفظا او تقديرا ليدخل فيه مثل سقيا
ولا ينتقض التعريف المذكور بنحو ضربته سوطا وضربته ضرب الاديم

لان قولهم بانه مفعول مطلق قول مجازي تسمية لاحد الشيئين
باسم الآخر لان الاول للسبب والاول باسم المسبب والثاني تسمية
للشيء باسم شبهه واعلم انه لو زاد عليه قيدا آخر وهو ذكره بيانا لنوعه
بنقض بمثل كرهت كراهتي لان كراهتي لا تكون مفعولا مطلقا بل مفعولا به
لا يقال بشكل لطيف كراهتي في قولنا كرهت زيدا الاكرام على عمرو فانه يصدق عليه الكراهي
المذكور لطرد لانا نقول ان كان المراد
الحكم والخبر ولم نسلم انه لا يكون مفعولا مطلقا نعم لا يكون حينئذ كذلك
لفائدة حرف الجر اياه واخراجه عن معناه يكون لتأكيد والحق ورجحه بعضهم
ويكون للتأكيد والنوع والعدد اي للمفعول المطلق على ثلثة انواع
لان مدلوله ان لم يكن زائدا على مدلول الفعل فهو للتأكيد نحو جلست جلوسا
وان كان زائدا على مدلول الفعل فان كان دالا على هيئة مقيدة بالفعل
فهو للنوع والهيئة نحو جلست جلسة وهو انما ان يدل عليه بالصيغ
خاص نحو رجع القهقرى واما ان يدل عليه بالصفة نحو ضربته ضربا
شديدا او اي ضرب وضربت الضرب الذي تعرفه واما بالمضاف اليه
نحو ضربت ضرب الامير او بلام العهد نحو ضربت الضرب ان كان معهودا

لان الفعل لا يدل على النوع

لان الفعل لا يدل على العدد

لان الفعل لا يدل على العدد

لان الفعل لا يدل على العدد

بالجملة لو كانت مشتملا على ما له صدر الكلام لم يجب تقديم الخبر على المبتدا
نحو زيد من ابوه فان زيدا مبتدا ومن مبتدا ثان وابوه خبره والجملة
من الثاني وخبره في محل الرفع خبر المبتدا الاول وهذه الجملة مشتملة على
ما له صدر الكلام لان من في ابوه يقتضي الاستفهام والاستفهام له
صدر الكلام وانما يجب تقديم الخبر ههنا على المبتدا لان الاستفهام
يقتضي صدر الكلام الذي فيه الاستفهام لا صدر كل كلام ولقائل ان
يقول الخبر في قولنا ابن زيد جلسة لان ابن ظرف والظرف مقدر بجملة و
وجوابه انا لا نسلم ان الظرف مقدر بجملة فان بعضهم ذهب الى انه مقدر
بمفرد سلمنا ان المقدر بجملة لكن المراد بالجملة في قولنا الخبر الجملة اذا تضمن
ما له صدر الكلام لم يجب تقديمه على المبتدا والجملة ههنا
غير صريحة بل بمنزلة المفرد ومنها ان يكون تقديم الخبر على المبتدا مصححا لوقوع
المكرة مبتدا نحو في الدار رجل وقد مر ومنها ان يكون لمتعلق الخبر ضمير في المبتدا
ان يكون في المبتدا ضمير عائد الى متعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا مثلها مبتدا
والضمير الذي في مثلها يعود الى التمرة وهو متعلق الخبر لان الخبر بالحقيقة حاصل
او حصل كما ذكرنا غير مرة وعلى التمرة متعلق بحاصل او بحصل وانما وجب تقديم

الخبر ههنا على المبتدا لئلا يلزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وانه غير جائز وفيه نظر لجواز
ان يقال على الله عبده متوكل والصواب ان يقال او لمتعلقه ضمير في المبتدا وكان
الناظر قاس المثال الذي ذكره وعكسه وممكن ان يجاب عن النظر المذكور بانه اراد
بالخبر لفظا وهو جار ومجرور وازاد بالمتعلق المجرور وهو تمرة فلم يقع
الاشكال حينئذ لعدم كون الخبر ظرفا لان الخبر متوكل ومنها ان يكون الخبر ضمير عن
هو عندي انك قائم مع الاسم والخبر عند الرفي بانه مبتدا وعندي متقدم عليه
وهو الخبر تقديره عندي قيامك اي قيامك حاصل عندي وانما وجب تقديم
الخبر ههنا على المبتدا لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة وعندي ظرف قائم
في الكتابة لانه لو اخر عندي وكتب قيل انك قائم عندي احتمل انها المكسورة
وعندي ظرف قائم واصل انها المفتوحة وهي مع ما بعدها مبتدا وعندي خبرها
قوله وقد يتعدد والخبر مثل زيد عالم عامل اي خبر المبتدا جاز ان يكون
اكثر من واحد لان الخبر هو المحكوم به كما جاز الحكم على شيء واحد باحكام
كثيرة جاز الاخبار عن شيء واحد باخبار كثيرة كما في قوله تعالى وهو الغفور
الودود ذو العرش المجيد فعال مما يريد فهو مبتدا والبقية اخباره وقد يقتضي
المبتدا معنى الشرط اعلم ان المبتدا اذا تضمن معنى الشرط صح دخول الفاء

فاء خبره كما صح دخول الفاء في جزاء الشرط لكونه مشابها للشرط من حيث ان المراد
كونه سببا للخبر ومن حيث الابهام ومن حيث انه ذكر معه ما يصح دخول
حرف الشرط عليه وذلك اذا كان المبتدا موصولا بصلة او صفة بها فعل
بتأكد شبهه بالشرط فعل او ظرف نحو الذي يأتيني او الذي في الدار
فله درهم او نكرة صفتها فعل او ظرف نحو كل رجل يأتيني وفي الدار فله
درهم وانما الشرط ان يكون صلته او صفتها فعلا لبتأكد شبهه
بالشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وكذلك اذا كان صلة او صفتها ظرفا
لان الظرف معلق يحتاج الى عامل وذلك العامل هو الفعل دون الاسم
الفاعل ليتحقق مشابهتها الشرط ويجب ان يعلم انه لا بد لصحة دخول
الفاء في خبره من ان يقصد ان المبتدا سبب للخبر وانه غير معين وانه لم
يدخل عليه عامل يدخل على الشرط سوى ان نحو الذي يأتيني فله درهم
لم يكن صلته او صفتها جملة تشرط بها الذي ان يكون مما اكرمه لان
لان الشرط قد اخذ ما يقتضيه من الجواب فلم يحتج الى جواب آخر
قوله وليت ولعل ما نعان بالتفاق اي ليت ولعل عمرا قائم
بالتفاق النحاة دخول الفاء على خبرها اذا كان اسمها موصولا

صلة فعل او ظرف مثلا لا يقال ليت ولعل الذي في الدار ويأتيني
فله درهم لانه لم يبق الف بهة بين اسم ليت ولعل وبين الشرط
وذلك لان الشرط والجزاء يحتمل الصدق والكذب لكونهما خبرا
والكلام الذي فيه ليت ولعل لم يحتمل شيئا من الصدق والكذب
لكونه انشاء واعلم انه لا وجه لتخصيص ليت ولعل بهذا الحكم
فان جميع نواسخ الابتداء كابواب كان وعلمت واعلمت و
ما ولا وان المفتوحة مانع بالتفاق وألحق بعضهم
انما بهما اي والحق بعض النحاة ان بليت ولعل في امتناع
دخول الفاء على خبرها وتقل الاكثرون ان سيبويه لم يجوز ذلك
والاخفش جوزه وذكر قليل منهم ان سيبويه جوزه والاخفش
منعه حجة المانع انه كلما يجز دخول ان على الشرط لم يجز دخوله على
ما يشبهه وحجة المجوز انا ان لم نسمع الكلمة بل يؤكده فكما
جاز دخول الفاء قبل دخول ان فكذلك يجوز بعد دخول ان وكل
واحد من التعليلين حسن الا ان الواقع هو الجواز كقوله تعالى
قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم وكقولهم ان الذين

فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق

المثال الاول لما يدل على المطلوب لانه ليس موصولا ولا موصوفا

مذكورين لانا نقول لما دل على جواز دخول الفاء على خبر المبتدا

الذي هو الاسم الموصوف بالموصول المذكور بعد دخول ان فقد دل

على جوازه دخوله على خبر للموصول المذكور اولى لانه يلزم ان يكون المبتدا

الذي يدخل على خبره ثالثة موصول صلته فعل او ظرف نكرة صفتها

فعل او ظرف واسم موصوف بالموصول الذي صلته فعل او ظرف اعلم

ان بعضهم زعم ان المفتوحة وكذا بليت ولعل ايضا والصحيح

عند بعضهم جواز دخول الفاء على خبر ليت ولعل وحكى قوله و

ليت ولعل ثمانيان بالاتفاق فانظر وقد يحذف المبتدا لقيام

قرينة اي وقد يحذف المبتدا على سبيل الوجوب اذا وجدت قرينة

تدل عليه كقول المستهل الهلال والله اي هو الهلال كقوله تعالى

فصبر جميل اي فصبري صبر جميل ويحتمل ان يكون تقديره فصبر جميل

اجمل وحكم يكون للخبر المحذوف حكم المبتدا جوازا

ووجوبا اما جواز كقولك خرجت فاذا السبع اي فاذا

السبع

البسع واقف او ما جاء او نحوه مما يدل عليه او الذي للمفاجاة يجوز

حذفه ويجوز اثباته واما حذف الخبر وجوبا فبسبب احد امور

وجود قرينة تدل على خصوصية الخبر والثاني التزام غير الامر

ضوعه لتوفية حق اللفظ والمعنى واما لم يذكر الشرط الاول فلانها

الشتناء اذكره في جواز حذف المبتدا ووجوب الحذف في موضع خبر

احد بعد لولا الامتناعية نحو لولا زيد لهلك عمرو اي لولا زيد

موجود فزيد مبتدا وخبره محذوف وهو موجود واما وجب حذفه

هنا لحصول الشرطين المذكورين لان لولا يدل على خصوصية

الخبر لان لولا لامتناع الثاني لوجود الاول وان جواب لولا التزم

فيه موضع الخبر وفيه نظر لان خبر المبتدا بعد لولا قد يكون خاصا

وجب حذف بدل لولا عليه كقول الشافعي رضه الله ولولا الكتبة

ولعلا خشية الرحمن عندك

جلت الناس كلهم عبيدي

يا لعلا، يذري لكنت اليوم اشعر من لبيد وهو مذهب الفارسي

بعد كل مبتدا هو مصدر منسوب الى الفاعل او المفعول او اليهما مذكورا

والتاسع للحال او الفعل التفضيل مضافا الى المصدر المذكور بعده للحال مثل الاول

اذا كان منسوبا الى الفاعل وثانيهما اجلا ومثاله اذا كان منسوبا الى المفعول

ضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثاله اذا كان منسوبا اليهما ضرب

ضربي زيدا قائما وضربي زيدا قائمين وانما لم يقل مضافا بل منسوب

ليدخل فيه مثل ضربي زيدا قائما فانه ليس بمضاف اليهما بل منسوب اليهما فقط

فالقوة الرفع بالابتداء وهو اضيف الى الاول وزيدا منصوب بانه مفعول

ضرب مبتدأ وخبره محذوف تقديره ضرب زيد حاصل اذا كان قائما وقائما

منصوب بانه حال والعامل فيه كان ولم يجز ان يكون خبر كان ولا الحال خبرا نعم

فلم يكن فيه دلالة على الظرف بخلاف الحال فان لها دلالة على الظرف وذو الحال

الضمير الذي في كان وهو عائد الى زيد وحذف خبر كان ابتداء وهو حاصل كما

حذف متعلقات الظروف العامة ثم حذف ايضا اذا كان لدلالة الحال عليه وهو قائما

لان الحال تدل على الوقت والزمان فانما وجب حذف الظرف ههنا لحصول الترجيح

لان قائما يدل على اذا كان لدلالة الحال على الظرف واذا كان يدل على

لكن لدلالة الظرف على متعلقه العام فقط فيدل على الزمان لان الزمان على

الدال على الشيء دال على كل الشيء ولان غير الخبر الذي هو صفته وهو

قائما ومثال الكثرة في المبتدأ مضروبي الزيدون اخطب ما يكون

الامير اي اخطب يكون الامير في وجوه اذا كان قائما فانما جعل ذو الحال

خطيبا مبالغة او اخطب ما كان الامير اذا كان قائما فيكون اخطب

في الزمان فعلى التقدير الاخير لا يكون اضافة التفضيل مضافا الى مصدر

من حيث المعنى بل الى الوقت المضاف الى المصدر والثالث بعد كل مبتدأ

عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وقصد المقارنة مثل كل رجل وضيعته تكلف

رجل مبتدأ ورجل مضاف اليه وضيعته معطوفة على كل رجل والواو بمعنى مع

وخبره محذوف تقديره كل رجل وضيعته مقرونان او مقترنان مع ضيعته

وانما وجب حذف الخبر لحصول الترجيحين لان واو العطف بمعنى مع قيدل

على خصوصية الخبر وهي المقارنة وان غير الخبر وهو ضيعته التزم موضع

الخبر لان حق الخبر ان يكون بعد المبتدأ وههنا وقع بعده غيره وهو المعطوف

والرابع بعد كل مبتدأ مقسم به مثل لعمرك لافعلن كذا فلعمرك مرفوع بانه مبتدأ

وخبره محذوف تقديره لعمرك قسمي او يميني وانما وجب حذف الخبر لحصول الترجيحين

لانه لما قبل لعمرك علم ان ثم قسما وان غير الخبر وهو جواب القسم التزم ما به علم

انه قد يحذف المبتدأ والخبر معا جوازا كقولك نعم الجواب من قال ازيد قائم

جوابا واخواتها هو الحمد

اعلم انه انما ذكر ان مع اسم خبر المبتدأ بالحقيقة

وذكر تعريفه من قبل لانه متى عرف خبر المبتدأ من بعض الوجوه وهو جواز تقدم

خبر المبتدا عليه سوء عدم جواز تقدم خبر ان على اسم ان في غير الظرف
ومن حيث دخول ان وعدم دخول لعل فرقه وقال هو المسند بعد دخول
هذه الحروف اى كل واحد من هذه الحروف فقوله المسند شامل لخبر كان و
خبر المبتداء وخبر التي لنفي الجنس وخبر ما ولا التي بمعنى ليس وغيرها فقوله
بعد دخول هذه الحروف خرج جميع هذه الاشياء عنه وانطبق التعريف
عليه ومثاله ان زيدا قائم فقائم هو المسند بعد دخول ان وفيه نظر لانه يشكل
مثل يقوم في مثل قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم مسند بعد دخول
ان مع انه ليس بخبر ان لان الخبر هو الجملة اعني يقوم مع فاعله ويمكن
ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسم ان او ضميره او سببه
فاللام للعهد اعلم ان هذا الانكار وارد على خبر كان وخبر ما ولا و
جوابه ما ذكرنا قوله وامره كامر خبر للمبتداء اى وامر خبر ان كامر خبر المبتدا
من حيث انه يجوز ان يكون مفردا وجملة والجملة تكون فعلية واسمية
وظرفية وشرطية ولابد في الجملة من ضمير يعود الى المبتدا، فكذلك خبر ان
وحاصل ان كل خبر ان كلهم خبر المبتداء الا في شيئ واحد وهو ان
خبر المبتداء جاز ان يكون مقدما على المبتدا، وخبر ان لم يجز تقديمه على اسم ان

لضعف عملها الا اذا كان ظرفا فيجوز تقديم الخبر على الاسم كقولك ان
لدينا انكالا وكقولك ثم ان علينا حسابهم وغيرذلك واما جاز
تقديم خبر الاسم اذا كان ظرفا للاتساع في الظروف بما لم يتسع في غيرها
لانه ما من اسم وفعل الا وهو في الزمان او المكان الا ترى اذا كان
كذلك جوزوا في الظروف ما لم يجوزوا في غيرها قوله خبرا التي لنفي الجنس اعلم
ان لا التي لنفي الجنس يعمل عمل ان لشبهها بان اما لاجل ان ان لا تباشر
ولا النفي فحملوا لا على ان حملا للنقيض على النقيض كما حمل النظير على النظير و
اما لاجل ان ان للتحقيق الاثبات ولا لتحقيق النفي فحملوا لا على ان من
حيث انهما نظيران من حيث التحقيق وتعريفه انه هو المسند بعد دخول لا
التي لنفي الجنس فقوله المسند شامل لخبر المبتدا، وخبر كان وخبر ان
وخبر ما ولا المشبهتين بليس وغيرها وبقوله بعد دخول لا خرج عنه
هذه الاشياء وانطبق التعريف عليه ومثاله لا غلام رجل ظريف
فظريف هو المسند بعد دخول لا التي لنفي الجنس واما اورد هذا المثال
ولم يورد للمثال المشهور وهو لا رجل ظريف لئلا يتوهم ان الظريف صفة لمحل
قوله ويحذف كثيرا اى ويحذف خبر لا هذا كثيرا اذا كان الخبر عاما كما في

والحاصل وغيره ولكن لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله ولا فتى الا علي و
لا سيف الا ذو الفقار اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يشتمونه
وبنو تميم لا يشتمونه اي لا يظهر منه اذا كان عاما ظهور
العلم به فاذا قيل لا رجل افضل منك بنصبوا افضل على الصفة فيكون الخبر
محذوفا وهو العام كالموجود وغيره ويعلم من قولنا اذا كان عاما
انه اذا كان خبرها ظرفا لم يجز حذفه لكون الخبر حينئذ خاصا بالظرف
نحو لا رجل في الدار ويمكن ان يقال ان مراد بني تميم انه لا يكون اثبات
الخبر اصلا ونوجيهه انك قولنا لا رجل مثلا اذا دل على عدم الحصول
على عدده في الدار لاستلزام نفي العام نفي الخاص قوله اسم ما ولا لنفي
الحال ما ولا لا تعملان عند بني تميم لانهما بفلان الاسم والفعل وكلما
يدخل على القبيلتين لا يعمل وعند اهل الحجاز تعملان به ورد القرآن كقوله تعالى
ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واما عملهما بهما ليس من حيث
ان ما للنفي وفي الحال والدخول على المفاد في النكرات وعلى
المبتدا والخبر ودخول الباء على خبرها كما ان ليس كذلك واذا شبه ما
بليس في رفع الاسم ونصب الخبر فقوله اعمد الله شامل للمبتدا

والخبر وقوله ما هذا بشرا مثال للمبتدا والخبر وقوله ما هن امهاتهم مثال
للخبر وقوله ان هو الا رجل مثال للمبتدا وقوله ما هذا بشرا مثال
للخبر وقوله ان هو الا رجل مثال للمبتدا والخبر وقوله ما هن امهاتهم
مثال للخبر وقوله ان هو الا رجل مثال للمبتدا والخبر وقوله ما هذا بشرا
مثال

بالام او الاضافة ينجر بالكسر اعلم ان النحاة اتفقوا على ان جميع
ما لا ينصرف اذا اضيف او دخله اللام انجر بالكسر لفظا ان كان
اعرابه لفظيا ولكن اختلفوا في ان دخول الكسر عليه من حيثية
انه منصرف او لامن حيثية فقال قوم انه منصرف لانه لما دخل عليه
من خواص الاسم اعني اللام والاضافة اخرجه من مشابهة الفعل فصار
منصرفا فدخله الكسر وقال قوم انه غير منصرف ايضا لوجود العلتين
ايضا فيه بل انما دخله الكسر لان الكسر انما حذف تبعا للتنوين وحال
اللام او الاضافة لم يوجد التنوين فحذف فتبع الكسر وقال قوم
ان بقي العلتان حال الكسر كان غير منصرف كساجد وجلي وحمراء
وسكر ان صفة عملا بالعلتين وان لم يبق الا واحدة منهما
كان منصرفا كيعلبك وابراهيم واحمد وعمر وهذا اقرب الى الحق
من المذهبين الاولين **قوله المرفوعات** هو ما اشتمل على علم
الفاعلية اي المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية وهو الرفع والتعلم
بفعل ما اشتمل على الرفع لئلا يتوهم تعريف الشيء بما هو مثله وهي المعرفة
والجهالة او اخفى لان كل من لم يعرف المرفوع لم يعرف الرفع فالمرفوعات

خبر مبتداء محذوف اي هذا الباب المرفوعات ولم يرجع الضمير الى المرفوعات
لان التعريف انما هو للماهية لا لافراده وما كتعريف الاسم والفعل والحرف و
غيرها بل يرجع الى المرفوع **قوله** فمنه الفاعل اي فمن المرفوع الفاعل انما ابدأ
بالفاعل من المرفوعات لان الرفع للفاعل في الاصل وماسواه محمول عليه الفاعل
في الرفع **قوله** وهو ما اسند اليه الفعل او انما قال اسند ولم يقل اخبر ليدخل
فيه فاعل الامر والنهي والاستفهام وانما قال ما اسند اليه الفعل ولم يقل اسم
اسند الفعل اليه ليدخل فيه الفاعل الذي ليس باسم نحو اعجبني ان ضربت
زيدا فان مع الفعل في محل الرفع بانه فاعل اعجبني وليس باسم وان كان في
تقدير الاسم **قوله** او شبهه ليدخل فيه فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرها
كالمصدر واسم التفضيل واسماء الافعال والظرف والجار والمجرور لانها اسم المفعول
لان مرفوعه ليس بفاعل بل مفعول ما لم يسم فاعله نحو زيد قائم ابوه وزيد حسن
ابوه فابوه فاعل اسم الفاعل في الاول وفاعل الصفة المشبهة في الثاني
قوله وقدم عليه اي وقدم الفعل او شبهه على الفاعل لدفع وهم من يتوهم
ان زيدا في قولنا زيد قائم مسند اليه فيكون فاعلا له لانه على التقدير ان يكون
مسند اليه ليس الفعل مقدما عليه **قوله** على جهة قيامه به اي على جهة قيام

الفعل بالفاعل ليخرج عنه مفعول ما لم يسم فاعله كضرب زيد فان زيدا
اسند الفعل اليه وقدم عليه لكن لا من جهة قيامه به لان الفعل وهو التاثير
لا يكون قائما بالمفعول بل قائما بالفاعل وانما قال على جهة قيامه به ولم يقل
قائما به ليدخل فيه الفاعل الذي يقوم الفعل به حقيقة كقولك علم زيد والفاعل
الذي لا يقوم عنه الفعل به حقيقة كقولك قرب زيد ومات زيد ولم يقم زيد
والفاعل عندهم انما يكون فاعلا بثلاثة شروط احدها ان يكون الفعل او
شبهه مسندا اليه والثاني ان يكون الفعل او شبهه معدما عليه والثالث ان
يكون الفعل قائما به ولم ينتقض لاحد عمل زيد في قولنا ان قام زيد
قمت لان المراد بالاسناد اعم من الاسناد بالفعل او بتقدير الاسناد ولا
بمثل لم يقم زيد مع انه مما اسند الفعل اليه لان المراد بالاسناد هو الاسناد
في الايجاب او السبب والعامل ان يقول لا بد من ان يراد بالفعل في قولهم
اسند اليه الفعل الفعل الاصطلاحي او الفعل الحقيقي الذي هو المصدر
واما ما كان فيهما اشكال اما ان اريد به الفعل الاصطلاحي فلان الفعل
الاصطلاحي غير قائم بالفاعل كما انه غير قائم بالمفعول وان اريد به الفعل الحقيقي
فلانه لا حاجة حينئذ الى قولهما وشبهه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد به هو قول

الفعل الاصطلاحي او شبهه اعني الحدث فقط والضمير في قيامه يعود الى
ذلك المدلول وح لا يكمل الحد وفيه نظر لانه ينتقض الحد ببعض التوابع
نحو اعجبني زيد حسنه مع ان حسنه اسند اليه الفعل معدما عليه على جهة قيامه
به وليس بفاعل ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالمسند اليه هو المسند اليه
اولا وبالذات والاصل ان يلي فعله اي واصل الفاعل ان يلي الفعل ويتقدم
على المفعول وسائر الاشياء المحمولة للفعل لان قربه بالفعل اكثر من سائر
الاشياء بالفعل لان الفعل لا يفيد بدونه ويفيد بدون سائر الاشياء ولكونه
موجدا للفعل غالبا بخلاف سائر الاشياء فلذلك جاز ضرب غلامه زيد
اي ولا يجاز ان اصل الفاعل ان يلي فعله ويتقدم على المفعول جاز ان يقال
ضرب غلامه زيدا فانه لولا ان زيدا المؤخر لفظا عن غلامه مقدم رتبة على
غلامه لزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وهو غير جائز وهذا جاز ان يقول
ظننتهما الزيدان منطلقين لان حق الزيدين في الاصل التقديم على المفعول
لكونه فاعلا وان امتنع هناك لعارض وهو اتصال المفعول فهو مقدم
رتبة والاصل ان يقول ظن الزيدان اياهما منطلقين ولا يجاز ان اصل
الفاعل ان يتقدم على المفعول امتنع ان يقال ضرب غلامه زيدا لانه يلزم اضمار
قبل الذكر لفظا ورتبة اما لفظا فظاهر لان الضمير الذي في غلامه يعود الى زيدا

وزيدا مؤخر لفظا وكما تقدمه رتبة فلان غلامه فاعل ضرب وزيدا
مفعول ضرب والفاعل مقدم على المفعول رتبة فان قيل لم جوزتم اضمارا قبل
الذكر في مثل قولنا اكرمني وضربت زيدا ولم تجوزوا فيما نحن فيه مع وجود المفسر
بعده في الموضعين قلنا لضرورة ثمة وهي وجوب وجود الفاعل وامتناع وجوده
الا مع اضمار قبل الذكر على تقدير اعمال الفعل الثاني وهي مفقودة ههنا لجواز تقديم
المفعول على الفاعل اعلم ان المفعول الاول من باب اعطيت بمنزلة الفاعل في مثل اخذ
والثاني بمنزلة المفعول في مثل اخذ عند البصريتين في عدم جواز اعطيت صاحبه
الدرهم وجواز اعطيت درهمه زيدا ومنه قوله ومن كان يعطى حيهين العقاقل
قوله واذا انتفى الاعراب لك اي واذا انتفى الاعراب في الفاعل والمفعول
معا لفظا والقرينة نحو ضرب موسى عيسى وضرب من على الباب من على السطح
وجب تقديم الفاعل على المفعول دفعا للالتباس وانما قال والقرينة لانه لو
انتفى الاعراب لفظا ولم تنتفى القرينة لم يجب تقديم الفاعل على المفعول نحو
اكل موسى الكمثرى فان من المعلوم ان موسى اكل والكمثرى مأكول وضرب
موسى العاقل عيسى العاقل وضربت موسى سعدى فلم يحصل الالتباس بتاخير
الفاعل وكذلك اذا كان الفاعل مضمرا متصلا وجب تقديم الفاعل على المفعول لانه
لو اخر لزم ان لا يكون متصلا وقد فرضناه متصلا هذا خلف واذا لم يجز ان يكون

فيه با دخال لام التعريف او الاضافة او التنوين وغير ذلك فصار من حيث
كلامهم فلم يبق العجمة فيه ولم يمنع الصرف ولهذا الوسمي رجل بلجام لم يمنع الصرف
لانتفاء الشرط وهو كونه علما في العجمة والشرط الثاني احد الامرين وهو اما
تحرك الاوسط او زيادة على ثلثة احرف لانه لولاهما لكان الاسم على ثلثة احرف
ساكن الاوسط فيكون في غاية الخفة وغاية خفته تقاوم احد السببين فلم يبق
فيه الا سبب واحد فلم يمنع الصرف واذا تقرر ذلك فنوح منصرف اذا سمي به
لانتفاء الشرط الثاني وهو تحرك الاوسط او زيادة على ثلثة احرف وشتر و
ابرآميم اذا سمي بهما امتنعا من الصرف للعلمية والعجمة وحصول الشرطين
قوله الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع اي شرط الجمع المانع من الصرف
ان يكون صيغته على صيغة منتهى الجموع بغير تاء والمراد بمنتهى الجموع
ان يكون على صيغة غير صيغة الجمع السالم ليتناول جمعها جمع التكسير واما قولنا
ليتناول جمعها جمع التكسير لانه يجوز جمعه جمع السلامة نحو الصوالجة والطلحات
والجمع ثلثة امثلة احدها ان يكون بعد الف التكسير حرفان نحو
مساجد والثاني ان يكون بعده حرفان اولهما مدغم في الثاني نحو دوابّ
والثالث ان يكون بعده ثلثة احرف اوسطها ساكن نحو مصابيح واما قال بغير تاء لانه

لو كان بها خوصا قليلة لشابه المفرد لفظا ومعنى نحو كراهية وطواعية فكان
حكمه حكم المفرد اما من جهة كراهية وطواعية لفظا فظاهرة واما من جهة
معنى فلوقوع كل واحد منها على كثيرين مختلفين اما الجمع فظاهر
واما نحو كراهة فلكونه مصدرا ووقوع المصدر على كثيرين واعلم ان المراد
بتاء التانيث لئلا ينتقض بمثل فوارة جمع فاره ولو قال بغير تاء وياء
النسبة لكان اصوب لئلا ينتقض بمثل مدائني فانه صيغة منتهى الجموع
بغير تاء مع انه منصرف ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بصيغة منتهى الجموع
قوله صيغة منتهى الجموع جميع الحروف الموجودة فيه وليس مثل مدائني
كذلك لانه على صيغة منتهى الجموع بغير ياء النسبة الا ان هذا الجواب انما
عن قوله بغير تاء لانه احتراز به عن مثل صيانة وليس مثلها على صيغة
منتهى الجموع بجميع حروفه فلزمها احد الامرين وهو اما الاحتراز من
مدائني او ترك الاحتراز عن مثل صيانة واذا كان كذلك فغير ازنة
منصرف لانتفاء شرط الجمع المانع من الصرف لكونه مع الهاء فى لبا
وحضاجر علم للضبع هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان هذا
الوزن انما يمنع الصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بغير تاء والجمعية

منتفية فى حضاجر لانه علم للضبع وجوابه ان يقول لانسلم ان الجمعية منتفية فيه
لان الجمع للعلم عند المحققين هو الجمع الاصلية وهى متحققة فيه هنا لانه منقول عن
جمع لانه جمع حضجر وهو عظيم البطن فان قيل بعد هذا السؤال غير
متوجه فى حضاجر ولئن لم يعتبر فيه الجمعية لان هذا الوزن لم يمنع الصرف الا للجمعية
لانه لم يكن فيه علتان اما اذا كان فيه فمنع الصرف وان لم يعتبر الجمعية عملا
بالعلتين كحضاجر فان فيه العلمية والتانيث لانه علم للضبع والضبع مؤنث قلنا
لانسلم ان التانيث حضاجر انما علم للجنس فهو علم للحقيقة المشتركة بين المذكر والمؤنث
كاسامة للاسد ولو كان كذلك لم يكن فيه تانيث ولئن سلمنا ان فيه تانيثا
لكن لا يلزم منه ان يكون غير منصرف للعلمية والتانيث لان العلمية فيه غير
مؤثرة ولهذا لو نكر لكان غير منصرف ولقائل ان يقول حق يلزمه ان
يقول شرط الجمع ان يكون جمعا فى الاصل كما قال فى الوصف قوله وسراويل
اذا لم يصرف وهو لا كذلك وهذا جواب ايضا عن اسكال مقدر وهو
ان يقال هذا الوزن انما لم يصرف اذا كان جمعا منعه لاعن الجمع و
هو ليس كذلك وجوابه اذا لم يصرف فيه وجهان احدهما انه لفظ اعجمى
فلما استعملته العرب حملته على الالفاظ التى على وزنه فى العربى وكانت

الى على وزنه فى العربى غير منصرفة تمنع صرفا ايضا والوجه الثانى انه
لما وجد غير منصرف وعلم من قاعدة كلام العرب ان هذا الوزن لم يمنع
الصرف الا اذا كان جمعا فقيل انه جمع شرذالة تقديرا لحفظ قاعدة العرب
اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان تكون عشرة بناء على
الجواب الاول وان الجمع المانع من الصرف تحقيق وتقديرى بناء على
الجواب الثانى ولم يتعرض المصنف رحمه الله لما فى موضعهما واما اذا صرف
لاجل
اسرا وبل وهو القليل فلا اشكال لان هذا الوزن انما يمنع الصرف
الجمعية والجمعية منتفية منها فوجب صرفه وتخو جوار رفعا وجرا
كقاض اعلم ان مثل جوار مثل قاض رفعا وجرا من حيث اللفظ بالياء
فانه ينون ويحذف
بنى النحاة المحققين كما يقال جانى قاض ومررت بقاض بالتنوين وحذف
الياء تقول جائنى جوار ومررت بجوار بالتنوين وحذف الياء واما
من حيث التقدير ففيه خلاف فقال بعضهم انه منصرف لان هذا
الجمع انما ينصرف اذا كان بعد الف التكسير حرفان نحو مساجد او ثلثة
احرف اوسطها ساكن نحو مصابيح ولبس منها بعد الف التكسير حرفان
والثلثة احرف ليكون جوار مثل سلام وكلام فيكون منصرفا فقال سيبويه ومن تابعه لانم

كلاب اذا سمي به رجل لكون تانيثه معنويا مثل عناق فلنا لانم ان التانيث
في الجمع حقيقة بل لكونه بمعنى الجماعة قوله المعرفة شرطها ان تكون علمية اي بشرط
المعرفة في منع الصرف ان تكون علما لان المعارف خمسة وهي العلم والمضمر و
المبهم والمعرف بلام التعريف والمضاف الى احدها وما سوى العلمية غير مانع من
من الصرف اما تعريف المضمر والمبهم فلان المضمر والمبهم مبنيان وباب غير المنصرف
من المعربات واما تعريف المعرف بلام التعريف والمضاف الى احدها فلانهما
يجعلان غير المنصرف منصرفا اوفي حكم المنصرف على المذهبين فبالاولى
ان لا يجعلا المنصرف غير المنصرف واذا بطل هذه الاقسام تعين ان التعريف
المانع من الصرف هو العلمية هذا اذا لم يعتبر تعريف التوكيد اما اذا اعتبر
فشرط التعريف احد الامرين وهو اما تعريف العلمية او تعريف التوكيد وهو بعد
اللام او الاضافة نحو اجمع فانه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف اعتبار
اولى للاحتياج اليه في منع صرف بعض التوكيد وقيل تعريف العلمية التوكيد تعريف
العلمية لان الفاظ التوكيد اعلام لها والبه ذهب ابو علي الفارسي وعلى هذا الاحتجاج
الى شرط احد الامرين قوله المحمد شرطها ان تكون علمية اي شرط التعريف في منع
الصرف امران احدهما ان تكون علما في العجم لانها لو كانت غير علم في العجم لتصرف العرب

بينك وبين ما حسبك ضرب وزيد كان والا علامات صدور الفعل فهو
للعهد للعدد والمرات نحو جلست جلسة بفتح الجيم وزيد فالاول لا يثنى ولا
يجمع بخلاف احويه اي المفعول المطلق الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانقضاء
التثنية والجمع الكثرة والتثنية الكثرة فيه تحقيقة الكثرة والكثرة
فيها بل افرادها ويجوز تثنية المفعول المطلق وجمعه اذا كان للعدد والنوع
لامكانها فيهما لانه اذا كان للعدد فاذا اجتمع المرتان امكن تثنيته واذا اجتمع
المرات امكن جمعه واذا كان للنوع فاذا اجتمع نوعان حصل الموجب للتثنية واذا اجتمع
الانواع حصل الموجب للجمع فضلا ضربتين وضربات قوله وقد يكون
بغير لفظه اي ويجوز كون المفعول المطلق من غير لفظ الفعل لان شرطه ان
يكون بمعنى الفعل لا من لفظه كما ذكر ثم في تقريره نحو قعدت جلوسا قوله وقد يحذف
الفعل لقيام قرينة ان اي وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق كما سيمثل
الحذف اما جائز على سبيل الوجوب اما الاول وهو الحذف على سبيل الجواز فكقولك لمن قدم
من السفر خير مقدم اي قدمت من خير مقدم ان شئت حذفت وان شئت اظهرت
واما الثاني وهو الحذف على سبيل الوجوب فهو على قرينين احدهما سماعي اي مقصور
على السماع والثاني قياسي واما سبب هذا الحذف فلان

بعد نفي او مضارع واخل على غير اسم نحو

ما سرت الا سيرا وما سرت سيرا ان سيرا مثبت بعد نفي او مضارع واخل على فعل فانه

ليس من هذا القبيل لان فعله مذكور وقوله لا يكون خبرا عنه اي لا يكون المفعول المطلق

خبرا عن ولكل الاسم احترز عن ان يقع مثبتا بعد نفي واخل على الاسم يكون المفعول المطلق

خبرا عن كل الاسم نحو ما سيري الا سير شديد فانه مثبت بعد نفي واخل على اسم لكنه خبر عن

وكل الاسم غليه من هذا القبيل قوله او وقع مكررا اي وقع المفعول المطلق مكررا

هو موضع الخبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه لبيد صاحب فيه مثل قولنا زيد سير سير قوله

سيرا وانما قلنا في موضع الخبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عنه لئلا ينتقض بمثل قوله

كلا او كنت الارض دكا دكا فعوله ما انت الا سير افسير مثبت بعد نفي وهو

على اسم وهو انت وليس بخبر عن انت وكذلك قوله ما انت الا سير البريد ما

انت سير الا سير او ما انت بسير الا سير البريد اعاد ومثالين ليعلم ان الاسم

الواقع موقع الخبر والاسم الذي هو خبر المبتدا على ضربين احدهما انه فعل للمبتدا كالمثال

الاول والثاني ان فعله مشتبه به كالمثال الثاني قوله وانما انت سير افسير مثبت

بعد نفي واخل على اسم وهو انت وليس بسير الخ الى ان وقوله وزيد سير السير اوقع مكررا

موضع خبر عن زيد وليس خبرا عنه قوله ومنها ما وقع تفصيلا اي من المواضع التي يجب حذف

ووجود تلك الضابطة يجب حذف الفعل بخلاف الاول فانه لا يمكن ان يذكر ضابطة

عند حصولها يجب حذف الفعل لكن وجوب حذف الفعل في الصورتين مُعلَّل

بكثرة الاستعمال ووجود القرينة الدالة عليه مثال الاول اي الحذف السماعي قولهم سقيا

ورعيا وحمدا وشكرا اي سقى الله سقيا ورعى رعيا وحمد حمدا وشكر شكرا فان قيل لم قلتم ان فعل

هذا القسم واجب الحذف وقد يستعمل فعله نحو حمدت حمدا وسقى الله سقيا فالجواب

ان نقول ان المراد انه واجب الحذف عند استعمال مصدره مع اللام نحو حمدا له وشكرا له

وانتم لا تنكرون التكلف فيه او نقول انه واجب الحذف عند البعض وهو المختار وعند بعض

الكتاب دون بعض قوله وقياسا في مواضع اي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول

المطلق قياسا في مواضع منها ما وقع فيه المفعول المطلق مثبتا بعد نفي او مضارع نفي

واخل على اسم لا يكون للمفعول المطلق خبرا عن ذلك الاسم وقوله ما وقع مكررا

موضع الخبر عن اسم ولم يصلح ان يكون خبرا عن ذلك الاسم قوله ما انت الا سير افسير مثبت

عن ان يقع منفيا فانه ليس من هذا القبيل نحو زيد سير سير او قوله بعد نفي

احترز عن ان يقع مثبتا بعد خبر نفي نحو زيد سير سير فانه ليس من هذا القبيل

وقوله او مضارع نفي يدخل فيه مثل ما كانت سيرا فان سيرا مثبت بعد مضارع نفي واخل

على اسم لكن بعد نفي لان تقديره ما انت الا سير قوله واخل على اسم احترز به عن ان يقع مثبتا

الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا جائزا ان يقع المفعول المطلق تفصيلا لاثر مضمون جملة

واما وجب حذف الفعل لوجود القرينة وهي شد الوثاق لان شد الوثاق بدل على مضمون

وتقدون لان الغضب يحصل بشد الوثاق والمحل قرينة للمحكي والتزام غير الجائز غير

قوله تفصيلا احتراز عما لا يكون تفصيلا نحو ضربته تأديبا وضربته لتأديبه فانه ليس

ضربا وضربته حتى قوله لاثر مضمون جملة احتراز عما ليس تفصيلا

لمضمون الجملة لانه اثره نحو زيد يسافر امامنا او بعيدا وقوله متقدمة احتراز عما اذا كان تفصيلا لاثر

مضمون جملة متأخرة نحو اما زيدا فضربت او حسرا زيد

يسافر فانه لا يجب حذف الفعل في هذه الصورة

قيل لا احتياج الى قوله متقدمة اذ التفصيل لا يكون

الا متأخرا قلنا التفصيل ان كان غير الاول فظاهر لا تفصيل اثرها مثال الاول زيد يسافر سفرا قريبا او بعيدا او مثال الثاني زيدا ضربا

او بيانا فلا يتقدم اما اذا كان حالا او صفة

يجوز تقدمه متقدمة قيد احترازي للجملة المتقدمة

عن الفعل كان تفصيلا لمضمون الجملة

لا باعتبار نفسه مستقل سبق صدر

سفره القريب او سفره البعيد فان سفره القريب والبعيد وقعتا تفصيلا

للجملة ولكن ليسا اثر مضمون وانما قيد للجملة بالمتقدمة لانها لا تكون الا كذلك

لامتناع تقدم تفصيل الشيء على الشيء ومثاله قوله تع فشدوا الوثاق فاما منا

بعد واما فداء فمنا وفداء تفصيل لاثر مضمون جملة متقدمة لا الجملة المتقدمة

هي قوله فشدوا الوثاق ومضمونها شد الوثاق واثره المن او الفداء او الاسترقاق

او غير ذلك تقديره فاما تمنون منا واما تفدون فداء وقوله ومنها ما وقع للتشبيه

علاجا اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها

هو الذي يقع للمفعول المطلق فيه للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم جنس

المطلق وعلى صاحبه نحو لزيد صوت صوت حمار وقوله علاجا احتراز به عن ان يقع لغير التشبيه علاجا بعد جملة

مشتملة على اسم جنسه وصاحبه نحو لزيد صوت صوت حمار وقوله علاجا احتراز عن

قال سيبويه في الفرق بين الاول والثاني ان الاول

اما هو شبيه بالثاني من حيث وجبي

وصفه وصف للاول والثاني هو الاصل

او يكون وصفا دون الثاني لان الثاني

وصف صار كالاسم والاول ليس كذلك

الاول ولم يكن هو الشيء الثاني بعينه

عما وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم جنسه وصاحبه ولم يكن علاجا فانه

ليس من هذا القبيل كقولك له علم الفقهاء وله زهد زهد الصلحاء وله

يلزم النصب نحو مثل لزيد ضرب الملوك والفعل العلاج ما يحتاج في وجوده

الى تحريك عضو كالضرب والشتم وغير العلاج ما لا يحتاج اليه كالعلم والظن وقوله بعد

جملة احتراز به عن ان يقع بعد مفرد فانه ليس من هذا القبيل نحو صوت حمار

وقوله مشتملة على اسم جنسه احتراز به عن ان يقع للتشبيه علاجا بعد جملة غير مشتملة

على اسم جنسه نحو مررت بزيد فاذا له ضرب من صوت حمار قوله وصاحبه احتراز عن نحو

يقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم جنسه لكن لا يشتمل على صاحب ذلك

الاسم نحو مررت فاذا في الدار صوت صوت حمار فانه ليس من هذا القبيل واما وجب

اشتمالها على صاحب ذلك الاسم ليتحقق فاعل الفعل المقدر الناصب للمفعول المطلق

ومثاله مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار فرفع للتشبيه علاجا بعد جملة وهي

مررت بزيد فاذا له صوت وتلك الجملة مشتملة على اسم جنسه وهو صوت ومشتملة

ايضا على صاحب ذلك الاسم وهو الهاء في له تقديره مررت بزيد فاذا هو يصوت

صوت حمار وكذلك مررت بزيد فاذا له حراح حراح الثكلى تقديره مررت بزيد

فاذا هو يصرخ حراح الثكلى ومنها ما وقع مضمون جملة اي من المواضع التي يجب حذف

الفعل الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون
جملة لا احتمال لتلك الجملة غيره فلكل ناصب المفعول المطلق فقوله مضمون جملة
احتراز به عن ان يقع مضمون مفرد كقولنا ضربت ضربا وقوله لا احتمال لها غيره
احتراز به عن ان يكون لها احتمال غيره فكل المفعول المطلق كالقسم الذي بعده مثاله
لله علي الف درهم اعترافا فاعترافا مما وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم لانه تؤكد
مضمون الجملة الذي هو عين الاعتراف فهو تاكيد لنفسه والاحتمال لتلك الجملة
غير الاعتراف تقديره اعترفت اعترافا وبسمى هذا القسم توكيد النفس فقوله
مضمون جملة لها محتمل غيره اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
فيها قياسا ان يقع المفعول المطلق مضمون جملة لها احتمال غيره فكل المفعول المطلق فقوله مضمون جملة
احتراز به عن ان يقع مضمون مفرد كقولنا ضربت ضربا وقوله لا احتمال لها غيره احتراز به عن ان
لا يكون لها احتمال غيره كالقسم الذي قبله ومثاله زيد قائم حقا فحقا مضمون زيد قائم وزيد قائم
احتمال غير لفظة لا احتمال غيره ان يكون قولنا زيد قائم حقا وغير حق قولنا حقا اكد احتمال غيره
واعلم ان عبارة الكتاب غير محققة منها ما وقع موكدا ومحققا لمضمون جملة لها احتمال غيره
ويسمى هذا القسم توكيد الغير لانه يؤكد مضمون الجملة وهي غيره والقائل ان يقول انا نقول
انا قولنا زيد يسافر مسافرة مضمون الجملة فهي اما ان يحتمل غيرا او لا يحتمل قال احتمالته اشكل
ضابطة القسم الثاني وان لم يحتمله اشكل ضابطة القسم الاول وجوابه ان المراد بالقسم
الاول ما وقع تاكيدا لمضمون جملة لا تحتمل غيره وبالقسم الثاني ما وقع تاكيدا
لمضمون جملة لها محتمل غيره ويدل عليه قوله يسمى الاول تاكيد النفس والثاني
تاكيد الغير وهو مسافرة في قولنا زيد يسافر مسافرة وقع مضمون الجملة التي هي
زيد يسافر فلم يقع تاكيدا لمضمون الجملة لا وحينئذ لا يكون الجواب جوابا عن الاشكال
المذكور لانا نقول لا نم انه للتاكيد بل للنوع كضرب الامير في قولنا ضربة ضرب الامير
لا يقال اذا كان للنوع كان فيه معنى التاكيد وكان تاكيدا لمضمون جملة لانا نقول
المراد بالتاكيد في قولنا ما وقع تاكيدا لمضمون جملة هو الذي يدل على التاكيد فقط
ومسافرة ليست كذلك ومسافرة لم تذكر لغرض التاكيد بل لغرض النوع لكنه لزم
التاكيد فان قيل هلا قال ومنها ما وقع تاكيدا لمضمون جملة ليستغني عن ذكر
القسمين قلنا اعاد ذكر القسمين لاختصاص كل واحد منهما بخصوصية وهي
احتمال غير مضمون الجملة وعدمه وباسم وهو توكيد النفس وتاكيد الغير
ومنها ما وقع مثنى نحو لبيك وسعديك اي ومن المواضع التي يجب حذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق قياسا ان يقع المفعول المطلق مثنى للتكثير نحو لبيك
وسعديك فان تثنية المصدر اغناك عن ذكر الفعل تقديره اتعنى اقامة بعد اقامة

او اطعما طاعة بعد اطاعة واغاظنا للتكثير احترازا عن ان يقع المفعول المطلق مثنى
لا للتكثير اى من غير نظر الى التكثير بل بالنظر الى المثنى فانه لا يجئ حذف الفعل نحو
ضربتين قوله المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل فالمراد بوقوع الفعل تعلقه
عليه تعلقه بشئ لا يتعقل الا بعد تعقل ذلك الشئ ولا يرد عليه المفعول فيه
لان تعقل ليس بعد تعقله بل الامر بالعكس لان الفعل يدل على الزمان
بالالتزام قيل بالتضمن لان الفعل بهيئته يدل على الزمان فيتوقف تعقل
الفعل على تعقل الزمان ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالفعل في قولنا يتوقف
تعقل الفعل هو المصدر ولا شك ان المصدر لا يدل على الزمان والمكان الا
بالالتزام ولقائل ان يقول انه منقوض بالفاعل فان الفعل متعلق به وتعقل
الفعل موقوف على تعقله وجوابه ان المراد ان تعقل الفعل موقوف على تعقل شئ
غير الفاعل وهذا معلوم من سياق الكلام قوله وقد يتقدم على الفعل
اى وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لان الفعل اقوى في العمل نحو
زيدا ضربت واما قال وقد يتقدم بلفظ قد المفيدة لخبرية الحكم لان المفعول به
قد يمتنع تقدمه عليه في بعض الصور نحو ما احسن زيدا اولانه لا يتقدم عليه في اكثر المواضع التي يجوز تقدمه عليه
فيها اعلم انه يتقدم المفعول به على عامله الاسم نحو هذا زيدا ضاربا قوله وقد يحذف

الفعل اى وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول به لقيام قرينة تدل عليه على سبيل
الجواز وعلى سبيل الوجوب اما الحذف على سبيل الجواز فكقولك لكل زيدا لمن قال
من اضرب يا اى اضرب زيدا ان شئت اظهرت وان شئت حذفت واما الحذف
على سبيل الوجوب ففي اربعة ابواب الباب الاول سماعي اى مقصور على السماع
ولا يجاوز السماع وهو مثل قولهم امرا وتقه اى اترك امرا وتقه
وقوله تعالى وانتهوا خيرا لكم اى انتهوا انتهاء خيرا لكم ولا يمكن
ان يحمل على انتهوا عن ضير لكم لان الامر بالانتهاء عن الشر كالامر بالشر
قولهم اهلا وسهلا اى اتيت مكانا ما هو لا اى معمورا واتيت اهلا
وسهلا ودون حزن قوله والباب المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف اى
الباب الثامن من الابواب الاربعة التي يجب حذف الفعل الناصب
للمفعول به المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو نحو
لفظا او تقديرا فقوله المطلوب اقباله شامل لغير المنادى نحو اطلب
اقبال زيد فلما قال بحرف نائب مناب ادعو خرج عنه مثل لطلب اقبال زيد
وقوله لفظا مثل يا زيد فان يا قائم مقام ادعو لفظا لانه اصلي يا زيد
او تقديرا واما حذف الفعل واقيم يا مقامه ليدل على الاشارة والتخفيف

وقوله نقدير امثل يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف اعرض فيا
نائب مناب ادعو نقدير اوانما وجب حذف الفعل ههنا لان حرف النداء
قايم مقام الفعل ونائب منابه فلم يجز بجمع بين النائب والمنوب هذا
اذا كان حرف النداء ملفوظا ولم يجز ايضا ذكر الفعل عند حذف حرف النداء
للا يلتبس بالاخبار ويبنى على ما يرفع به لفظا اى ويبنى المنادى اذا كان
معرفة معرفة على ما يرفع به ان كان معربا قبل النداء سواء كان اعرابه لفظا
او نقديرا فيبنى على الضم لفظا او نقديرا ان كان اعرابه لفظا بالضم لفظا او نقديرا
نحو يا زيد ويا قاضى وعلى الالف ان كان رفعه بالالف نحو يا زيدان
وعلى الواو ان كان رفعه بالواو نحو يا زيدون والمراد ههنا بالمفرد ما ليس
مضافا ولا مشابها له ولا جملة لا يقال لم يبق ما يرفع به او يترك على
ما كان عليه من حركة او سكون لكان اصوب ليدخل فيه مثل يا هؤلاء و
يا هذا لانا نقول المراد من قوله يبنى بناء المنادى بسبب حرف النداء ويدل عليه
قوله ويبنى على ما يرفع به وليس مثل يا هؤلاء ويا هذا كذلك وانما اورد
يا زيد ويا رجل كلبيهما لان الاول معرفة قبل النداء ايضا والثانى نكرة
قبل النداء ومعرفة حال النداء وتثنية هذا القسم مع ان اصله ان يكون معربا منصوبا لانه مفعول



لكونه مشابها للكاف الخطاب نحو قولنا ادعوك من حيث الافراد والتعريف
والخطاب وقوعه موقعه وانما بنى على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه
لازما وبين ما كان بناؤه عارضا وانما بنى على الضم لانه كوبنى على
الكسرة لالتبس بالمنادى المضاف الى يا المتكلم المحذوف يا وهو اكتفاء
بالكسرة عن الياء نحو يا غلام ولو بنى على الفتح لالتبس بالمنادى المضاف
المحذوف الالف اكتفاء بالفتحة فى بعض اللغات نحو يا غلام ويختص
بلام الاستغاثة اى يختص المنادى اذا دخل عليه لام الاستغاثة نحو يا لله
للمسلمين لانه معرب لعدم كونه مشابها للكاف الخطاب من حيث الافراد
لانه مركب لانضمام مع حرف الخ ويفتح لالحاق الفها والالام لى
ويفتح المنادى المستغاث عند الحاق الف الاستغاثة به وح لا يكون اللام حرف جر
لامتناع اجتماع لام الاستغاثة مع الالف لان اللام تخفض المستغاث والالف
تفتحه فلو جمع بينهما لزم ان يكون مخفوضا ومفتوحا وانه محال ويجوز الحاق
الها الموقف عليها بزيدا وينصب مكسورها اى وينصب مكسور
المنادى المفرد المعرفة وسوى المستغاث لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل
دخول حرف النداء ومكسورا المضاف نحو يا عبد الله والمشابه للمضاف نحو

يا طالعا جبلا والنكرة الغير المعينة نحو يا رجلا لغير معين وانما نصب هذه
الاشياء الثلثة لكونها مفعولا بها على الحقيقة وعدم علة البناء اما الاول فلعدم
مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد واما الثاني فلكونه مضافا
المضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل فيما بعده وما بعدهما متمم ومخصص
لها فكانه عدم مشابهته لكاف الخطاب من حيث الافراد واما الثالث فلكونه
نكرة اعلم ان جمع الاسماء المضافة جاز ان يكون منادى الا المضاف الى
المضمر المخاطب فلا يقال يا غلامك لاستلزامه اجتماع النقيضين لان الغلام
مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث انه مضاف الى المخاطب
لوجوب تغايرهما وتوابع المنادى المبني المفردة اي توابع المنادى
المبني اذا كانت مفردة اوفى حكمها يا زيد الحسن الوجه الرفع حملا على لفظه ونصب
حملا على محله فقولنا المبنى احتراز عن توابع المنادى المعرب نحو يا عبد الله
الظريف فان تابعه لا يرفع وقولنا المفرد احتراز عن التوابع المضافة
نحو يا زيد ذا المال لا يجوز فيها الا النصب لان المنادى اذا كان مضافا
لم يجز فيه الا النصب بالاولوية وتلك التوابع التاكيد والصفة وعطف البيان
والمعطوف المتبع دخول يا على اي المعرف بلام التعريف وانما قال المتبع دخول يا عليه

اعلم ان المراد من التاكيد في قوله
المفردة من التاكيد التاكيد المعنوي
لا اللفظي فان اللفظي تابع للفظ ابدا اي دائم

كذلك بل صر

لانه لو جاز دخول يا عليه نحو يا زيد وعمرو لم يكن حكم المنادى المستقل
كما يجيئ مثال التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين ومثال الصفة يا زيد العاقل
والعاقل ومثال عطف البيان يا زيد بطة وبطة ومثال المعطوف المتبع
دخول يا عليه يا زيد والحارث والحارث ومعلوم ان يا جبال اوبي معه
والطير والطير نرفع هذه التوابع حملا على لفظ المنادى المبني ونصب حملا
على محله فان قيل لم جاز الرفع حملا على لفظه وكان من الواجب
لا يجوز لانها توابع المبني وتوابع المبني توابع محله فلا يقال مثلا يا ابن الدابر
بكسر الدابر بل برفعه وكذلك لا يقال جاءني هؤلاء الكرام بكسر الكرام
بل برفعها قلنا انما جاز لمشابهة حركة المنادى المبني حركة الاعراب من حيث
العروض يعني ان حركة كل واحد من المنادى المبني وحركة المعرب عارضة
ولهذا لم يجز يا هؤلاء الكرام بكسر الكرام لان حركته غير عارضة ومن هذا
يعلم ان المراد بالمنادى المبني في قوله وتوابع المنادى المبني المفردة هو المنادى
المبني بسبب حرف النداء اعلم انه لو قال يرفع حملا على لفظه او تقديره او
محله وتنصب حملا على محله لكان اصوب ليشمل مثل يا من العاقل
ويا قاضي العالم ومثل يا هذا الرجل ويا هؤلاء الكرام لان المنادى في هذه

الصور ليس بمضوم لفظا حتى يحمل على لفظه بل مضوم تقديرا فالمثالين
الاولين ومضوم بمحل فالمثالين الاخيرين حان قيل المنادى في المثالين
الاخيرين ليس بمضوم المحل بل منصوب المحل لانه مفعول به قلت انه مضوم المحل
لان المراد من مضوم المحل انه لو وقع موقعه مفرد معرفة معرب فالاصل لفظا
لكان مضوما وجاز ان يكون الشيء الواحد مضوم المحل مع كونه منصوب
المحل باعتبارين كما في قولنا عجبت من ضرب هذا الرجل زيدا حان
محله الجر باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر من حيث
المعنى ولهذا جاز في تابعه الرفع والجر كذلك المنادى ههنا مضوم المحل
باعتبار وقوعه موقع المنادى المفرد المعرب لفظا في الاصل و
منصوب المحل باعتبار كونه مفعولا به فعلا وتخليل في المعطوف
يختار الرفع لا اعلم لين الخليل بن احمد يختار في المعطوف
الممتنع دخول يا عليه الرفع تنبيها على انه منادى نان وابا عمرو الجرمي
يختار النصب لانه تابع وتابع المبني يكون تابعا لمحله فقوله وابو
العباس لم حان كالحسن اي ان كان للمعطوف الممتنع دخول
يا عليه مثل الحسن اي من الاسماء المعرفة بلام التعريف التي يجوز انتزاع

الالف واللام عنها يختار ابو العباس الرفع كالخليل لانه يجوز
انتزاع الالف واللام منه وتقدير حرف النداء فيه فيكون وجود اللام
فيه كعدمه فيعرب بإعراب يدل على انه منادى نان وان كان المعطوف
الممتنع دخول يا عليه مما لم يجز انتزاع الالف واللام عنه نحو النجم والصعق
فانه يختار النصب كابي عمرو لانه لما لم يمكن انتزاع الالف واللام
عنه لم يمكن تقدير حرف النداء فيه وكان تابعا لمبني فالاولى ان
يكون تابعا لمحله ولعاءل ان يعكس الحكم ويقول ان لم يمكن
نزع الالف واللام من الكلمة كان كجزء من الكلمة ولم يكن للتعريف
واذا حان كذلك جاز تقدير حرف النداء فيها فالرفع حينئذ اولى تنبيها على
انه منادى نان واذا امكن نزع اللام فيها حان للتعريف فلم يجز
تقدير حرف النداء فيها حينئذ فالنصب اولى ويمكن ان ينصر مذهب ابي
العباس بان الاعتبار في اللام عندهم صورة لام التعريف ولهذا الامثال
يا النجم ويا الصعق ويحتاج الى العذر في جواز يا الله ومن اجل
يا ايتها الثبت قلبي واثب بخيله بالوصل عني ويدل عليه جواز
يا زيد ويا هذا وامتناع يا الرجل مع كون تعريف اللام اقل من

تعريف العلم والاشارة وراذا كذلك كان الرفع اولى فيما ينزع الالف
واللام عنه لزوال مانع دخول حرف النداء عليه في بعض الاوقات والنصب
اولى فيما لم ينزع اللام عنه للزوم مانع دخول حرف النداء اعلم انه ذكر
في شرح الكتاب قال ابو العباس ان كان المعطوف علما معرفا باللام
نحو يا زيد والنصر كان الرفع اولى وان لم يكن علما نحو يا زيد والرجل كان النصب
اولى وفرق بينهما بان النصر ونصرا علم وليس الالف واللام لمعنى
في النصر بخلاف الرجل فان اللام فيه معاقب للاضافة ولما كان الاكثر
في المضاف النصب كان الاختيار في الوجه فيما هو بمنزلة المضاف النصب
هذا عبارته وهذا النقل مخالف لما ذكرنا اولا بعض المخالفة والاضافة
تنصب عطفا على قوله المفردة اي وتوابع المبني اذا كانت مضافة اضافة
حقيقية لم يجز فيها الا النصب لان المنادى اذا وقع مضافا لم يجز فيه الا
النصب فتوابع المنادى اذا كانت مضافة فبطريق الاولى ان لا يجوز فيها
الا النصب لبعدها عن حرف النداء الذي هو موجب للبناء وانما قيدنا
الاضافة بالحقيقية ليخرج عنه مثل يا زيد الحسن الوجه لانه يجوز فيه الرفع
والنصب لانه بمنزلة يا زيد الحسن وجهه لكونه في تقدير الانفصال

فان

فان وقع مثل هذا المضاف منادى لم يجز فيه الا النصب لكونه مشابها
للمضاف لطوله لكن وقوع منادى حقيقته مضاف حقيقة امتناع دخول حرف النداء عليه
مانع لام التعريف وحكم البدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا
اي حكم البدل والمعطوف غير ما ذكر وهو الذي لا يتبع دخول يا
عليه حكم المنادى المستقل سواء كان بدلا او معطوفا على المنادى المبني او المعرب
وسواء كان مفردا او مضافا فان حكمها حكم المنادى المستقل فان المعطوف
والبدل ان كانا مفردين معرفتين لم يجز فيهما الا البناء وان كانا مضافين
لم يجز فيهما الا النصب فتقول في البدل والمنادى مفرد يا زيد اخا عمرو
ويا زيد بشر وتقول في البدل والمنادى مضاف يا عبد الله اخا عمرو ويا
عبد الله زيد وتقول في المعطوف والمنادى مفرد يا زيد بن عمرو ويا زيد
اخا بكر وتقول في المعطوف والمنادى مضاف يا عبد الله وزيد ويا عبد الله
واخا بكر واذا كان حكمها في الاعراب والبناء حكم المنادى المستقل اما في
البدل فلانه بتكرير العامل كما يجيء في بابه ليكون حرف النداء مقدرا فيه واما
في المعطوف فظاهر لان حرف العطف قائم مقام حرف النداء ولان
والعلم الموصوف بابن مضاف الى علم يختار فتحه اعلم ان المنادى المبني

كان

العلم او وصف بابن والابن مضاف الى علم آخر نحو يا زيد بن عمرو
وبجودة المنادى الضم والفتح لكن الفتح هو الحق دائما جواز الاول قطاسر
لانه مفرد معرفة فيكون مبنيا على الضم والابن صفة له مضافة فيكون منصوبا
ويعلم جوازه من قوله تخيّر روما اضبار الكتاب فلان مع الشدة استراح الموصوف
والصفة مع كثرة الاستعمال فصار عنزلة اسم مركب من اسمين نحو حضرموت
وبعلبك وبراطان كذلك فتح آخر المنادى كما يفتح آخر الاسم الاول
من المركب مع غيره واعلم ان للاعلام المحكمة اربعة لان المنادى والمضاف
اليه للابن اما ان يكونا علمين او يكونا غير علمين او الاول علما
والثاني غير علم او بالعكس فان كان الاول مختارا بنى على الفتح
مع جواز رفعه منكرا وان كان اصل الباقية لم يجز فيه الا الضم على
الاصل والفرق بين الاول والاقسام الباقية ما ذكر من
شدة الاعتراض وكثرة الاستعمال في الاول دونها وانما نصب مضافا
على المال من ابن لان الابن معرفة لان الاضافة الى الكنية دون المضاف
لان لفظ الابن لاشركة فيه لان الشركة انما تقع في المسميات دون الاسامي
ولو اذا نودي المعرف باللام اي اذا نودي الاسم المعرف بلام التعريف

نحو الرجل مثلا توصل في ندائه بالاسم المبهم فيقال في ندائه يا ايها الرجل
ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل وانما احتيج الى التوصل بالمبهمات
في ندائه لكراهتهم اجتماع اللامين وحرف النداء في كلمة واحدة لكون اللام
للتعريف وهو غير جائز فتوصل بالمبهم وادخلوا حرف النداء عليه وجعلوا
ذلك الاسم للتعريف نائبا له اصلا حاكما للفظ اعلم ان ها في يا ايهذا الرجل
هو ها في يا ايها الرجل لا في هذا زيد بدليل انه لم يسمع يا ايذا الرجل
ثم لقائل ان يقول لا فايدة في اتيان اسم الاشارة بعد اي لاحتياج
اي الى اسم جنس فيه اللام لا الى مبهم ولانه يحصل التوصل الى نداء مثل
الرجل بواحد منهما فلا حاجة الى الآخر قوله والتزموا رفع الرجل الخ
اي التزموا رفع الرجل حال كونه صفة للمنادى المبهم مع انه صفة
معرفة للمنادى المبني وانه جاز ان يكون الصفة المفردة تابعة
للفظ المبني ومحله واني التزموا رفعه ليكون تنبيها على انه مقصود
بالنداء والتزموا ايضا رفع توابع الرجل مفردة كانت او مضافة
لانها توابع المعرب ولوجوب كون توابع المعرب تابعة للفظ المعرب
تقول يا ايها الرجل ذو المال ويا ايها الرجل الظريف وفيه نظر لجواز

سكون توابع المعرب تابعة لمحله اذا غاير اعراب محله اعراب لفظه نحو يا
زيد بعاقل وقاعدا بالنصب والجر والاول ان يقال لوجوب رفع متبوعه
نعم يجوز نصب وفي العمال على ان تجعله بدلا من اى كما تقول يا ايها
الرجل يا ذا المال وكذا الكلام في يا زيد العاقل ذو المال فان
جعلت ذا المال تابعا للعاقل والعاقل مرفوع لم يجز فيه الا الرفع
وان جعلته تابعا لزيد بدلا او صفة تعين النصب وان جعلت
الظريف تابعا لاى في قولنا ايها الرجل الظريف جاز الرفع
والنصب ويعلم ذلك من قوله وتوابعه اى وتوابع الرجل
واعلم انه ان قصد في نحو يا هذا الرجل نداء الرجل كان هذا عنزلة
زيد فعلى هذا يجوز في الرجل النصب ايضا في يا هذا الرجل قوله
وقالوا يا الله خاصة اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال
انتم قلتم اذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل والله معرف
باللام فوجب ان يقال يا ايها الله لكنه لا يقال كذلك بل يقال يا
الله وجوابه ان تقول انما يقال يا الله ولا يقال يا ايها الله لان
اللام الذي في الله ليس للتعريف بل بدل عن همزة اله واما لعدم الاذن

الشرعي

الشرعي في الطلاق اسماء البهمة على العدد قوله وكل في مثل يا تيم تيم عدي
اى وكل في المنادى اذا كررت بلفظه مضافا الى اسم نحو يا تيم تيم عدي
لا ابا لكم لا يلفينكم في سوآة عمر والضم والنصب في الاول مع النصب الى
اما ضم الاول فظ لانه منادى مفرد معرفة مبني على الضم وكذلك نصب الثاني
ايضا لانه منادى حرف ندائه محذوف واما تابع للاول واما انتصب
الاول اما على تقدير ان يكون مضافا الى علم مذكور وتيم الثاني تاكيد للاول
واما على تقدير ان يكون مضافا الى عدي محذوف وتقديره يا تيم عدي
تيم عدي حذف الاول لدلالة الثاني عليه وانما قال الضم والنصب ولم يقل
الضم والفتح لانه معرب حيث كونه مضافا على ما ذكرنا قوله والمضاف الى
ياء المتكلم اه اى المنادى المضاف الى ياء المتكلم نحو يا غلامي يجوز فيه
يا غلامي بفتح الياء وهو الاصل لان الياء فيه عنزلة كلمة الكاف في غلامك
ويا غلامي باثبات الياء وسكونها تخفيفا ويا غلام بحذف الياء والاكتفاء
بالكسرة ويا غلاما بقلب الياء الفا تخفيفا وله وبالهاء وقفا اى و
يجوز الحاق الهاء بالكل فتقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه
للفرق بين الوصل والوقف قوله وقالوا يا ابتا ويا امي ويا ابت ويا امت
بفتحا وكسرا منا يعني اذا كان المنادى المضاف الى ياء المتكلم ابا او اما
يجوز فيه ما جاز في سايير الاسماء المضافة الى ياء المتكلم ويجوز فيه زوايد

لفظي

مكي

وهي يا ابت ويا امت بكسر التاء بقلب الياء تاء ومناسبة الكسرة
الياء ويا ابتَ ويا امتَ بفتح التاء لكون التاء بدلا عن حرف متحرك
ويا امتا بالفتح ويا ابتا بتعويض الالف والتاء عن الياء ولم يقل يا ابتي لان
التاء بدل عن الياء فلو اجتمعا لزم اجتماع البدل والمبدل عنه
وهو غير جائز قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة اه اي اذا كان
المنادى ابنا مضافا حه الى العم او الى الام للمضاف غير الى ياء المتكلم يجوز فيه
ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم نحو يا غلامي فتقول يا ابن عمي وابن
بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة و
يا ابن اما ويا ابن عا بقلب الياء الفا ويجوز فيه وجه آخر وهو يا ابن أمّ ويا
ابن عمّ بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة وانما جاز فيه هذا الوجه مع انه
لم يجز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم على اللغة المشهورة لانه اثقل من المنادى
المضاف الى ياء المتكلم لزيادة التركيب وانما قال خاصة لعدم جواز ما جاز
في المنادى المضاف الى ياء المتكلم سواء كان المضاف غير الابن كـ يا غلام اي
او عي او كان المضاف اليه غير الام والعم نحو يا ابن اخي او كان المضاف
والمضاف اليه غيرهما نحو يا غلام اخي ويا غلام غلامي وانما اقتصر بهذا الكلم
دون غيرها لكثرة استعمالها عند العرب دون غيرها وله وترخيم المنادى
جائز اي ترخيم المنادى جائز في سعة الكلام والاختيار والترخيم في غير المنادى

في غيرهما

جائز للضرورة كقوله ويا رمية اذهي تسامي عفاء ولا يترك منكرها مجرد
اي اذهبه قوله وهو حذف في اخره تخفيفا اي الترخيم حذف في اخر
المنادى تخفيفا لا لعلة اخرى وشرطه اي شرط الترخيم ان لا يكون اي شرط
الترخيم ان لا يكون مضافا لان المضاف لو رخم لرخم اخره او اخر
المضاف اليه فلو رخم اخر المضاف لم يكن الترخيم اخرا لان المضاف اليه
من تمة المضاف معنى ولو رخم اخر المضاف اليه لم يكن الترخيم في اخر
المنادى لان المضاف اليه ليس من المنادى لفظا وان لا يكون مستغاثا
لان المطلوب من المستغاث مد الصوت والتطويل والترخيم
منافٍ لهما وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تتغير
ان يكون احد الامرين اما علما زائدا على ثلثة احرف واما
بتاء التانيث لانه لا علما كان معلوما اذا حذف عنه شيئ واذا
كان زائدا على ثلثة احرف لم يلزم الاجحاف في نفس الكلمة بمجرد
التخفيف واما اذا كان بتاء التانيث فلا يشترط فيه ان يكون
علما وان يكون زائدا على ثلثة احرف لانه لو رخم لم يحذف منه الا تاء
التانيث وليس من تمة الكلمة فاذن لم يلزم من حذفه تاء

المنادى

او كان صح

اي اذا كان زائدا على ثلثة او في

الثانية للحذف من الكلمة فلم يلزم الاجحاف في نفس الكلمة بسبب
حذفها اعلم ان لسيبويه شرطا في ترخيمه على لغة من يجعل الباقي كالسما
برأسه ان يكون علما لئلا يلتبس بالاناء فيه فلا يقال يا ترخيم حنيفة
او كانت صفة يا جيب قبلي لحصول الالتباس بجواز ان يقال فعل
للمذكر الغيهب العلم او اريد به النفر واما اذا كان علما فلا يحصل الالتباس
لانه لا يؤنث المذكر بالتاء في العلم خلافا على المعنى فانه كان
في آخره زيادتان اه اعلم انا بهذا اشارة الى ما يحذف من المبادي
للترخيم فانه قد يحذف له حرفان وقد يحذف له اسم برأسه وقد يحذف
له حرف واحد اما الاول وهو ان يحذف له حرفان فان كان في
آخر الاسم حرفان زيدتا معا فحكم الزيادة الواحدة وذلك
كما فيه الالف المدودة كحمراء او الالف والنون المزيدتان
كحمران ومروان او ياء النسبة كحنفي وبصري او علامة التثنية
كالحمين في زيدين وزيدين فانه يحذف له حرفان لكونهما بمنزلة حرف واحد
لكن بشرط ان يبقى بعد حذفهما ثلثة احرف اصلا او زائدا عن مثل
يدين ودمين وحينئذ يحذف له حرفان اذا كان في آخر الاسم

حرف صحيح قبله مدتان وذلك الاسم اكثر من اربعة احرف نحو منصور وعمار ومسكين
فانه يحذف له حرفان اما الالف فلانه في آخر الاسم ووجوب الترخيم في آخر الاسم واما الواو
فلانه حرف علة زيد في العلة الزائدة اولى بالحذف مع انه لا يلزم الاجحاف في الكلمة
بحذفها لانها تبقى على ثلثة احرف بعد حذفها واما قال وهو اكثر من اربعة احرف احترازا
عن ان يكون على اربعة احرف نحو سعيد وثمود فانه لا يحذف له حرفان لئلا يلزم
الاجحاف ذكر للترخيم الذي هو لاطلاق التخفيف وعليه بيت الكتاب تنكرت
مني بعد معرفة لي وبعد الصابي والشباب المكرم اي يا ليس فحذف السين
وبقي يا ليس فعل والمرأة بالتاء حرف زيد من حروف المد ساكن في الاصل ولهذا
حذف حرفان للترخيم من منصور وعمار ومسكين ولم يحذف فاعل من مختار يقال
في ترخيمه يا مختا باثبات الالف لانها ليست بمدة بالتعبير المذكور لكون الالف غير
زائدة بل بدلا عن ياء متحركة في الاصل اذ اصله مختير او مختير وكذلك مستميل ومستمال
واعلم انه لو قال او قبل آخره مدة وهو اكثر من اربعة احرف لكان اولى ليدخل
فيه مثل مرمي فانه يحذف منه حرفان ايضا للعلة المذكورة اعلم ان اسماء على وزن
فعلاء عند بعضهم من الوسم قلبت الواو همزة وعلى افعال عند سيبويه جمع اسم
اصله اسماء قلبت الواو همزة فعلى الاول وهو اختيار المص بما في آخره زيدتان وعلى

الف مما قبل آخره مدة وهو اكثر من اربعة احرف آخره حرف صحيح قبله مدة قوله
وان كان مركبا حذف الاسم الاخير اى وان كان المنادى مركبا نحو بعلبك وحضرموت
فانه حذف الاسم الاخير لان الاسم الاخير بمنزلة تاء التانيث فى نحو قائمة فكما يحذف
تاء التانيث للترخيم كذلك يحذف الاسم الاخير له ههنا قوله وان كان غيره اى غير
واحد اى اذا كان المنادى غير ما ذكرنا اى غير ما حذف له حرفان او اسم اخير محذوف
له حرف واحد عملا بالاصل اذ الاصل هو ان يحذف حرف واحد والزيادة بسبب
عارض والعارض مختف قوله وهو اى حكم الثابت الى آخره اى المحذوف فى المنادى
المرخم يكون فى حكم الثابت على مذهب الاكثرين وهو الاصح لان المراد بقولك القائل
يا حار هو يا حارث لفظا ومعنى اما معنى فلان المراد هو ذلك المسمى واما لفظا فلان
المراد ذلك الاسم واذا كان المحذوف فى حكم الثابت تُرِكَ الباقى من المحذوف على
ما كان عليه من الحركة والسكون فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو قوله وقد جعل اسما
برأسه الى آخره اى وقد يجعل الباقى من المنادى المرخم اسما برأسه فيقال يا حارُ بالضم
لانه حينئذ منادى مفرد معرفة ووجوب بناء المنادى المفرد المعرفة على الضم ويقال يا ثمى
لان اصله يا ثمود لما حذف منه الدال وجعل الاسم الباقى اسما برأسه كان ذا آخره واوٌ
قبلها ضمة فقلبت الواو ياء والضمة كسرة كما فى أدلٍ جمع دلو فان اصله أدلُو فقلبت الواو ياء

والضم

والضم كسرة ويقال فى ترخيم ياكرو ان بعد جعل الباقى اسما برأسه ياكرُ لانه لما
حذف الالف والنون بقى ياكرو وقعت الواو متطرفة متحركة ما قبلها مضموم
فوجب قلبها الفا على ما ثبت فى كلامهم هذه القاعدة قوله وقد استعملوا صيغة
النداء فى المندوب اعلم ان العرب استعملوا صيغة النداء اعنى حرف النداء وهى
يا فقط فى المندوب مع كون الفرق بين المنادى والمندوب لان المنادى هو
المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا والمندوب هو المتفجع عليه
بيا او وا فيا صيغة النداء مستعملة فى المندوب ايضا مشابهة المندوب المنادى
من حيث التخصيص لان كل واحد منهما مخصوص من بين قومه ولكن المندوب
اختص بوا ليكون نصا على الندبة قوله وحكمه فى الاعراب والبناء حكم المنادى
اى وحكم المندوب فى الاعراب والبناء حكم المنادى فكان المنادى اذا كان
مفردا معرفة مبنيا على الضم فكذلك المندوب واذا كان مضافا فمنصوب وكذلك
المندوب الا ان المندوب لا يقع نكرة ولا مشابها للمضاف وكذلك حكم توابع
المندوب مفردا او مضافا كحكم توابع المنادى مفردا او مضافا واذا كان حكم مثل
حكم المنادى فى الاعراب والبناء لانه لما اجرى مجراه فى صيغته اجرى مجراه فى احكامه
من الاعراب والبناء قوله ولك زيادة الالف فى آخره اى ولك زيادة الالف فى آخر

او ما يقوم مقامه

المندوب لان المطلوب فيه مدّ الصوت والتطويل الآن المندوب
اذا كان مضافا او موصولا الحق بآخر المضاف اليه والصلة قوله فان خفت اللبس
قلت واغلامكيه الى آخره اى فان خفت الالتباس بزيادة الالف لم تزد الالف
بل تزيد حرفا مجانسا بحركته او مجانسا له نحو غلام مخاطبة وتقول في غلام مخاطبة
واغلامكيه بزيادة الياء لانه لو زيد في آخره الف وقيل يا غلامكاه التبس بغلام
رجل مخاطب فالحق بالياء المناسب بحركة الكاف وهي الكسرة ونحو غلام جماعة
مذكرين فانك لو الحقت بآخره الفا وقلت واغلامكماه لالتبس بغلام المخاطبين
فالحقت بآخره الواو التي هي مناسبة للجمع فقلت واغلامكموه قوله ولكي الهاء
اى ولكي زيادة الهاء مع زيادة الالف والياء والواو فتقول وازيداه واغلامكيه
واغلامكموه لان المطلوب فيه مدّ الصوت والتطويل ولان الهاء في الوقف تزيد
بيان منع الحروف قوله ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه اذ المقام يقتضي
النكرة لان المراد بالندبة تمهيد العذر للمتفجع عليه والاعلام بوقوع مصيبة عظيمة
وهذان المطلوبان لا يحصلان الا بعد ان يكون المندوب معروفا فلا يقال
وارجلاه واما قولهم وامن حفر بئر زمزماه فانما جاز لانه في قوة قولنا وا
عبد المطلباه لان من المعلوم ان من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب وكونه

تقول واغلامكموه

معروفا

معروفا كاف في جواز كونه مندوبا وكونه علما ليس بشرط حتى لو كان علما غير معروف
لم يجز ندبته ولو كان معروفا غير العلم جاز ندبته ولهذا قال ولا يندب الا المعروف
ولم يقل ولا يندب الا العلم قوله وامتنع مثل وازيدا الطويلاه خلافا ليونس
اعلم ان الخليل ذهب الى امتناع الحاق علامة الندبة بصفة المندوب
وذهب يونس الى جوازه واستدل الخليل على مذهبه بانه لو جاز وازيد الطويلاه
لجاز جاءني زيد الطويلاه لان كل واحد منهما غير المندوب ومنع يونس ذلك
لان الاول وان لم يكن هو المندوب لكنه متعلق المندوب والكلام المندوب
والمتعلق المندوب فلم يلزم من امتناع الاول امتناع الاول ويمكن ان
يستدل على مذهب الخليل بان المندوب قد تم والصفة ليست من جملته
وانما هي اسم جيء به للتخصيص والتوضيح فلم يلحق به علامة الندبة ولهذا
اتفقوا على جواز الحاق علامة الندبة بالمضاف اليه والصلة لان
المضاف اليه مع المضاف بمنزلة كلمة واحدة وكذا الصلة مع
الموصول ولهذا لم يجز السكوت عن المضاف اليه وعن الصلة بخلاف
الصفة قوله وجوز حذف حرف النداء الى آخره اعلم انه يجوز حذف حرف
النداء من ثلثة اشياء وهي العلم نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف اعرض

والمضاف نحو عبد الله افعل كذا اى يا عبد الله وايّ نحو يا ايها الرجل اما جواز حذف
حرف النداء عن العلم فان العلم مشهور وكثير استعمال نداءه فلو حذف منه حرف
النداء لم يلتبس بغير النداء واما حذف حرف النداء عن المضاف وايّ فلكونهما
مشابهين للعلم في عدم وقوعهما صفة لاى فان كل واحد من العلم والمضاف
وايّ لا يقع صفة لاى وحينئذ لم يجز حذف حرف النداء من الجنس والمراد
بالجنس اسم يصح ادخال اللام عليه وجعله صفة لاى نحو يا رجل جواز وقوعه صفة لايّ
نحو ايها الرجل وكذا كم عن اسم الاشارة نحو يا هذا جواز وقوعه صفة لايّ نحو يا ايها هذا
ولم يجز حذف حرف النداء عن المستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما التطويل و
مد الصوت وحذف حرف النداء ينافي لهما قوله وشذ اصبح ليل الى آخره مد اجواب
عن سؤال مقدر وهو ان يقال لم لا يجوز حذف حرف النداء من اصبح ليل نحو اصبح ليل
حرف النداء وكذلك كرى وطرق كرى مع انهم حذفوا حرف النداء عنه وانتم قلتم لا
يجوز حذف النداء من الجنس وجوابه انه شاذ لا يقاس عليه اعلم ان وطرق
كراشد وذين اصلهما حذف حرف النداء والكاف للترخيم لان اصله كروان قوله
وقد تحذف اسم دل عليه قرينة لانه مفعول به فكما جاز حذف المفعول به
جاز حذفه ومثاله الا يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا قوله الثالث ما اضمر عامله

على شريطة التفسير اى الثالث من المواضع الاربعة التى وجب حذف عامل
المفعول به فيها ان يكون العامل مفسرا بشئ فيجب حذفه حينئذ لئلا يلزم
اجتماع المفسر والمفسر قوله ومع كل اسم بعد فعل او شبهه مشتغل عنه
بضميره او متعلقه الى آخره قوله كل اسم لا بد ان يكون اسما لانه مفعول
وقوله بعد فعل احترز عن مثل قولنا زيد قائم فانه ليس من هذا القبيل
وقوله او شبهه ليدخل فيه مثل قولنا زيدا محبوس انت عليه فان زيدا
ههنا اسم ليس بعد فعل لكن بعد شبهه وهو محبوس لان اسم المفعول
شبيه الفعل كما يجئ في موضعه وقوله مشتغل عنه بضميره احترز عن مثل
زيدا ضربت فان زيدا اسم بعد فعل غير مشتغل عنه بضميره بل به فانه
ليس مما نحن فيه لانه منصوب بالفعل الذى بعده وقوله او متعلقه ليدخل
فيه مثل قولنا زيدا ضربت غلامه فان زيدا اسم بعد فعل غير مشتغل عنه
بضميره لكنه مشتغل بمتعلق ذلك الاسم وهو الغلام فلو لم يقل او متعلقه
لخرج عنه وهو منه وقوله لوسلط عليه احترز عن مثل الاسم الذى لا يصح
تسليط الفعل ولا مناسبة عليه من حيث اللفظ كالاسم الذى يتوسط
بينه وبين الفعل حرف له صدر الكلام كحرف الاستفهام وما النافية

لا مثل قولنا زيدا ضربته فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه
بضميره لكنه لا يصح تسليطه عليه لفظا لان ما بعد ان للتفهيم لم يعمل
فيما قبله واحترز عن الاسم الذي لا يصح تسليط الفعل او لا مناسبة
عليه من حيث المعنى كقولك وكل شيء فعلوه في الزبر اعلم ان
عبارته بين الاخذ ازين قاصرة وهو ظاهر لكنه لا بد من قيد يدل
على هذين الاخذ ازين وقوله او مناسبة اي في معناه ليدخل
فيه مثل زيدا مررت به وزيدا جئت عليه فان زيدا اسم بعد فعل
مشتغل عنه بضميره وليس اذا تسلط عليه نصبه لكن مناسبه وهو
جاوزت او لازمت لو سلط عليه لنصبه ومثاله ما ذكره من
الصور الاربع وهي ولنا زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا
ضربت غلامه وزيدا جئت عليه تقديره الاول ضربت زيدا
وتقديره الثاني جاوزت زيدا وتقديره الثالث اهنت زيدا
لان ضرب غلام زيد مستلزم لاهانته وتقديره الرابع لابست او
لازمت زيدا لاستلزام كونه محبوسا عليه ملازمته وملابسته له
والحاصل انه ان امكن تقدير نفس الفعل المفسر قدر وان لم يمكن

فان امكن

فان امكن تقدير الفعل بمعنى الفعل المفسر قدر وان لم يمكن قدر لازم
معنى الفعل المفسر ولعل ان يقول يدخل في التعريف المذكور لما اضمر
عامله خبر كان لان زيدا في قولنا زيدا كنت اياه يصدق عليه
الحد المذكور فيلزم ان يكون مفعولا به لان ما اضمر عامله قسم من اقسام
المفعول به مع ان خبر كان ليس بمفعول به ويمكن ان يجاب عنه
بانا لا نسلم انه يلزم ان يكون مفعولا به لان ما اضمر عامله اعم من المفعول به
مع انه قسم من اقسامه فجاز ان كون الشيء اعم من الآخر من وجه دون وجه
ولان المراد بالاسم في قوله كل اسم بعده فعل هو المفعول به فكانه قال
كل اسم مفعول به بعده فعل الخ ولم يذكر اعتمادا على فهم المتعلم لانه
لما قسم المفعول به الذي يجب حذف ناصبه الى الاقسام الاربعة علم ان
كل قسم منها مفعول به ولم يحتج الى ذكره قوله ويختار الرفع بالابتداء
اي ويختار رفع الاسم الذي بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه
بالابتداء عند عدم قرينة خلاف الرفع اي عند عدم قرينة النصب التي
يكون النصب معها ما وجبا للرفع او مختارا او واجبا نحو زيدا ضربته فان
النصب والرفع جايزان فيه لوجود قرينتهما لكن الرفع اولى من النصب

لان النصب مقتضى للحذف والرفع ليس كذلك وكذلك يختار الرفع
ايضا عند وجود قرينة النصب المختار اذا كان قرينة الرفع اقوى
من قرينة النصب المختار كما اذا مع غير الطلب كقولك جاءني زيد واما
عمرو ضربته فانه لولا اما لكان النصب هو المختار لانه على تقدير النصب
كان عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية وعلى تقدير الرفع كان عطف
الجملة الاسمية على الفعلية والاول اولى للتناسب لكن مع وجود
اما كان الرفع هو المختار لان اما لا يقع الفعل بعدها الا نادرا
فالرفع اولى من النصب واذا كان كذلك تعارض الدليلان المرجح
احدهما للرفع والآخر للنصب فيترجح الرفع لاستلزام النصب الحذف
دون الرفع وانما قال مع غير الطلب لان اما لو كان مع الطلب
كان النصب هو المختار كقولك اضربت زيدا واما عمرا فاكرمه لانه على تقدير
الرفع كان الطلب خبرا عن المبتداء وهو بعيد لان الخبر يحتمل الصدق
والكذب والطلب لا يحتمل الصدق والكذب وعلى تقدير النصب
لا يلزم الا حذف الفعل الناصب له وتقدير الفعل بعد اما وكلاهما كثير
من وقوع الطلب خبرا للمبتداء وكذلك بعد اذا للمفاجاة الرفع مختار كقولك جاءني زيد

واذا عمرو اكرمته لان اولوية عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية تعارضها
ندرة وقوع الفعل بعد اذا للمفاجاة فيترجح الرفع لعدم استلزامه حذف
الفعل قوله ويختار النصب اى ويجوز الرفع ويختار النصب بعد جملة فعلية
معطوف عليها جملة اخرى كقولك جاءني زيد وعمرا اكرمته لانه على تقدير النصب
يلزم عطف جملة فعلية على جملة فعلية وعلى تقدير الرفع يلزم عطف جملة اسمية
على جملة فعلية والاول اولى حفظا للتناسب قوله وبعد حرف النفي اى
ويختار النصب بعد حرف النفي والاستفهام مع جواز الرفع كقولك زيدا ضربته
وما زيدا ضربته فانه على تقدير الرفع كان النفي والاستفهام داخلين
على الاسم وعلى تقدير النصب كان النفي والاستفهام داخلين على الفعل
ولا شك ان دخولهما على الفعل اولى من دخولهما على الاسم لكن الرفع
بعد هل الاستفهامية اضعف من الرفع بعد الهمزة لما تذكره في باب
الاستفهام وانما قال حرف الاستفهام احترازا عن سائر ادوات الاستفهام لعدم
ترتب هذا الحكم على اسم الاستفهام قوله واذا الشرطية وحيث اى ويجوز
الرفع ويختار النصب بعد اذا الشرطية كقولك اذا زيدا ضربته فاكرمه وبعد
حيث كقولك اجلس حيث زيدا ضربته واما كان النصب هو المختار دون الرفع

لانه على تقدير النصب كان اذا وجب مضافين الى الجملة الفعلية وعلى تقدير
الرفع كانا مضافين الى الجملة الاسمية واضافتهما الى الجملة الفعلية اولى من
اضافتهما الى الجملة الاسمية لكون اذا في معنى الشرط وحمل حيث عليها لمشابهتها
ايا ما في كونه يستعمل للشرط وانما قيدنا اذا بالشرطية احترازا عن اذا للمفاجاة
فان الرفع هو المختار بعد ما وله وفي الامر والنهي اي ويجوز الرفع و
نختار النصب اذا كان بعد الامر نحو زيدا اضربه او النهي نحو زيدا لا تضربه لانه
على تقدير الرفع يلزم وقوع الامر او النهي خبرا عن المبتدأ وهو بعيد لان
الخبر يحتمل الصدق والكذب وانما جاز على تاويل بعيد وهو ان يقال ان
تقديره زيد مفعول فيه اضربه او لا تضربه وعلى تقدير النصب لا يلزم الا حذف
الفعل وحذف الفعل كثير غير بعيد وله وعند خوف لبس المفسر بالصفة اي ويجوز
الرفع ويختار النصب عند خوف لبس المفسر بالصفة لانه على تقدير الرفع
احتمل ان يكون المفسر صفة فلا يفيد معنى هو مقصود وعلى تقدير النصب
لا يفيد الا معنى مقصودا كقولك انا كل شئ خلقناه بقدر فان معنى الآية
خلقنا كل شئ بقدر فاذا نصب كل شئ كان تقديره انا خلقنا كل شئ
بقدر فلم يفد الا معنى مقصودا من الآية واذا رفع كل شئ احتمل ان يكون

في وقوع الجملة بعدهما

كل شئ مبتدأ وخلقناه بقدر جملة مركبة من الفعل والفاعل و
المفعول والجار والمجرور في محل الرفع بانها خبر كل شئ وحينئذ
يفيد معنى مقصودا من الآية واحتمل ان يكون كل شئ مبتدأ وخلقناه
في محل الجر بانه صفة لشئ وبقدر اعني الجار والمجرور في محل الرفع بانه
خبر كل شئ واراد بلبس المفسر بالصفة هذا الاحتمال وحينئذ لم يفد معنى
مقصودا من الآية لان معناه حينئذ ان كل ما هو مخلوقنا هو بقدر ولا
يلزم ان يكون جميع الاشياء مخلوقنا بقدر والمقصود من الآية هو الثاني
دون الاول كما ذكرنا واذا كان النصب منصوصا فيما هو المطلوب من
الآية والرفع غير منصوص فيه بل محتملا له ولغيره كان النصب اولى
بالضرورة ه وسيتوى الامران في نحو زيد قام وعمرا اكرمته
اي ويستوى الرفع والنصب في المعطوف على جملة ذات وجهين
اسمية وفعلية والمعطوف مثل زيد قام وعمرو اكرمته لان الجملة الاولى ذات
وجهين احدهما كونها اسمية وهي الجملة الكبرى اعني المبتدأ والخبر
والثاني الفعلية وهي الجملة الصغرى اعني الفعل والفاعل وهو قام
مع فاعله فرفع عمرو على تقدير عطف الجملة الاسمية على الجملة الاسمية

ومن الكبرى ونصب عمرو على تقدير عطف الجملة الفعلية على الجملة

الفعلية ومن الجملة الصغرى فان رُجح الرفع بعدم حذف

العامل فيتعارضان لكن هذا المثال غير مستقيم الامع تقدير

ع دارة او عشرة او غير ذلك لوجوب ان يتحقق للمعطوف

ما يجب ويمتنع للمعطوف عليه ويجب النصب

لان في المعطوف عليه وهو قام يجب من ضمير عايد الى المبتدا

اى ويجب النصب بعد حرف الشرط نحو ان زيدًا

ضربته ضربك وبعد حرف التحضيض نحو الا زيدًا

ضربته ومهلا زيدًا ضربته لان حرف الشرط والتحضيض

واجبة الدخول على الفعل لفظًا او تقديرا كما مجئ وههنا

لما لم يكن داخلة لفظًا وجب ان يُقدر الفعل بعدها

ولا يقدر الفعل الا من جنس المفسر وهو الذى

بعد الاسم وذلك الفعل ناصب فوجب النصب

اعلم ان الحرف الشرط ان ولو دون امّا

وليس ازيد ضربته اى وليس قولنا ازيدً

ضربته

النصب بقرب المعطوف عليه رجح م

ذهب ٥ من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لان

شرطه ان لو سلط الفعل او مناسبه عليه لنصبه وههنا ليس كذلك

لان ذُهب لو سلط على زيد لم ينصب زيدا ولا مناسبه لان مناسب

ذُهب به اذُهب وهو لم يقتض النصب فالرفع حينئذ على

الابتداء والجملة التى بعده خبره وكذلك كل شئ فعلوه في الزبر

اى وكذلك قوله تع وكل شئ فعلوه في الزبر ليس من باب ما

اضمر عامله على شريطة التفسير وان كان منه ظاهرًا لانه لا يصح تسليط

الفعل عليه لانه لو صح لكان تقديره فعلوا كل شئ في الزبر وهو باطل

وذلك لان الجار والمجرور وهو في الزبر اما صفة لشئ او متعلق بفعلوا

وكل واحد منهما باطل اما الاول فلانهم ما فعلوا كل شئ مسطور في الزبر

من الاوامر والنواهى والله كذلك لانهم ما فعلوا في الزبر شيا فالرفع لازم وكل شئ مبتدا وفعلوه في الزبر خ

الفعل والفاعل والمفعول في محل الجر بانه صفة لشئ والجار والمجرور في

محل الرفع بانه خبر المبتداء وتقديره كل شئ مستقر لهم ثابت في الزبر

ويخلد وخوالزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة اعلم

ان ظاهر هذه الآية يدل على انها من هذا الباب لانه اسم بعده فعل

مذكور مع الطلب لكن القراء السبعة اتفقوا على الرفع والمراد
منها غير الظاهر فذهب المبرد الى ان الزانية مبتدأ والزاني عطف
عليه وقوله فاجلد واخبر المبتدأ وانما دخل الفاء على خبر المبتدأ
لان الالف واللام في الزانية والزاني بمعنى التي والذي فتقديره
التي زنت والذي زنى وثبت من قبل ان المبتدأ اذا كان موصولا
صلته فعل او ظرف جاز دخول الفاء على خبره فجاز دخول الفاء
على لفظه هنا كذلك ووقع الامر خبر المبتدأ على تاويل فمحل فيه
اجلد واحل واحد منهما وحينئذ لم يكن من هذا الباب لان ما بعد
هذا الفاء لا يعمل فيما قبله وذهب سيبويه الى ان الزانية مبتدأ على تقدير
حذف المضاف وخبره محذوف وهو فيما يتلى عليكم فحذف جملة وقوله
فاجلد واحل واحد منهما جملة ثانية بيان للجملة الاولى وحينئذ لم يكن
من هذا الباب لان قوله فاجلد واحل لا تعلق له بالزانية من حيث المعنى فيه
لكونه من جملة اخرى وله وان لم يكن الامر لا غير الظاهر
كما ذكره المبرد وسيبويه كان المختار النصب كما في القراءة ان ذه لانه من باب
ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومعه اقوى قرينة النصب المختار وهو الطلب اعني الامر كما هو

وتقدير حكم الزانية
والزاني فيما يتلى عليكم

الفاعل متصلا متوخرا عن المفعول لانه لو اخر لزم ان لا يكون متصلا وقد فرض انه
المتصل نحو ضرب بكت لكراهتهم ان يقدم الاضعف على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة
وانما قال مضمرا لانه لو كان الفاعل ظاهرا لم يجب تقديم على المفعول وانما قال متصلا
لانه لو كان مضمرا منفصلا لم يجب تقديم على المفعول نحو ما ضربني الا انت وما اكرمه
بكل بمثل قولنا زيدا ضربت فان فاعله مضمر متصل مع جواز تقدم المفعول
عليه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من وجوب تقديم الفاعل على المفعول
امتناع تقديم المفعول عليه فقط وكذلك اذا وقع مفعول الفاعل بعد الا وجب
تقدم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيدا الا عمرو لانه لو اخر انعكس المعنى لان
معنى ما ضرب زيدا الا عمرو الا انحصار ضرب زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو
مضروبا لشخص آخر واذا قدم ما ضرب عمرا الا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا لشخص
آخر ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا لاحد وفيه نظر لانه انما يلزم انعكاس المعنى ان لو
قدم المفعول على الفاعل من غير الا اما اذا قدم عليه مع الا فلم يلزم انعكاس المعنى
وهو ظاهر نحو ما ضرب الا عمرا زيد لانه لو جاز ما ضرب الا عمرا زيد لزم خلو
من ان يجوز مع تعدد المستثنى المفرغ بعد الا في الفاعل والمفعول معنى ما ضرب
احدا الا عمرا زيد اولا مع تعدد المستثنى المفرغ فان كان الاول كان

لحصر فيهما والمقصود الحصر في احد مما هذا خلف وان كان الثاني كان العقل على ضرب
الا عمرًا زيدٌ ممتنع لانه يبقى الفعل بلا فاعل ولا قايم مقام الفاعل لان زيدًا ممتنع
ان يكون فاعلا للضرب ح لانا نختار القسم الثاني وهو انه يجوز لامع تعدد المستثنى
المفرغ وتمنع بقاء الفعل بلا فاعل لان زيدًا المؤخر لفظًا مقدم رتبة لكونه فاعلا
للفعل ويكون تقديره ماضرب زيدًا الا عمرًا او ح يلزم بقاء الفعل بلا فاعل مع ان الاصل
اجازه في كبائه الكبير وكذلك عبد القاهر وكذلك اذا وقع مفعول الفاعل بعد معنى
الا نحو انما ضرب زيدٌ عمرًا لان معناه ماضرب زيدٌ الا عمرًا فاعلة الخ وذكرنا ما في
موجودة ههنا قوله واذا اتصل به ضمير المفعول اي واذا اتصل بالفاعل ضمير
يعود الى المفعول نحو ضرب زيدًا غلامه وجب تاخير الفاعل عن المفعول لانه لو قدم
وقيل ضرب غلامه زيدا لزم اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وانه ممتنع كما مر اعلم انه اذا
اتصل بالمفعول الاول من باب اعطيت ضمير مفعول الثاني منه وجب تاخير الاول نحو
اعطيت الدرهم صاحبه عند البصريين لان حق المفعول الاول ان يتقدم على الثاني
وكذلك اذا وقع الفاعل بعدا الا وجب تاخير الفاعل عن المفعول نحو ماضرب عمرًا
الا زيدٌ لانه لو قدم انقلب المعنى لان معنى قولنا ماضرب عمرًا الا زيدٌ ان عمرًا
ليس مضروبًا الا لزيد وزيدٌ جاز ان يكون ضاربًا لغير عمرو واذا قدم الفاعل على

على المفعول نحو ماضرب زيدًا الا عمرًا جاز ان يكون عمرو مضروبا لغير زيد ولم يجز
ان يكون زيد ضاربا لغير عمرو وفيه من الاشكال الذي عرفته وكذلك اذا وقع
الفاعل بعد معنى الا نحو انما ضرب عمرًا زيدٌ وجب تاخير الفاعل عن المفعول لانه في
المعنى ماضرب عمرًا الا زيدٌ فاعلة الخ وذكرنا ما في امتناع تقديم الفاعل انما في الا
موجودة ههنا وكذلك اذا اتصل مفعول الفاعل بالفعل والفاعل غير متصل نحو ضرب بني
زيدٌ وجب تاخير الفاعل لانه لو قدم لزم انفصال المعمول والتقدير انه متصل
هذا خلف وانما قال والفاعل غير متصل لانه لو كان الفاعل متصلا مع اتصال
المفعول وجب تقديم الفاعل على المفعول نحو ضرب بنيّ كما ذكرناه قوله وقد يجذف
الفعل لقيام قرينة ل واعلم ان الفعل الرافع للفاعل يحذف لقيام قرينة
دالة عليه تارة على سبيل الجواز وتارة على سبيل الوجوب اما على سبيل الجواز
فكقول القائل زيدٌ في جواب من قال من قام اي قام زيد صح جوازا اظهار قام و
حذفه وكقوله ولئن سألت بزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوارح فكان
قائلا قال من يبكي بزيد فقال ضارع اي يبكيه ضارع لخصومة فضارع مرفوع
بانه فاعل فعل محذوف والضارع الضعيف الذليل والمختبط الذي
يختبط بالليل والطوارق العوافي يقال طوحته الطوارح اي نزا من به المهالك

Princeton University Library

والقياس فيها ان يقال المطاع لكونها جمع مطيع الا انها جاءت على حذف الزايد

ومثله قوله تع يسبح فيها بالغدو والآصال رجال بفتح الباء على قراءة عاصم و

ابن عامر فرجال مرفوع بانه فاعل فعل مذكور محذوف فكان قائلا قال من

يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال ولا يجوز ان يكون رجال مرفوعا على

انه مفعول ما لم يسم فاعله لفعله يسبح لان الرجال ليسوا مسبحين في البيوت

بالغدو والآصال واما حذف الفعل على سبيل الوجوب ففي كل موضع

له مفسر كقوله تع وان احد من المشركين استجارك فاحد مرفوع بفعل

فاعل فعل محذوف اي ان استجارك احد وانما وجب حذفه لانه فسر

هذا الفعل بفعل بعده فلو اتي به لزم جمع المفسر والمفسر وهو غير

جائز لان ذكر المفسر يصير حشوا بلا فايدة وانما قلنا انه فاعل فعل

محذوف ولم نقل انه مبتداء ما بعده خبره لان ان حرف الشرط وحرف

الشرط يجب ان يدخل الفعل لفظا او تقديرا اصل وقد يحذف ان اي وقد

يحذف الفعل والفاعل جميعا في جواب من قال اقام زيد فيقال في

جوابه نعم اي نعم قام زيد فيجوز حذف الفعل والفاعل ويجوز اظهارهما

وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية وهي المبتداء والخبر ليكون مطابقا للسؤال الجواب

قوله

قوله واذا تنازع الفعلان ال اي اذا تنازع العاملان او اكثر اسما ظاهرا

بعده مما سواء كان العاملان فعلين نحو ضربت واكرمت

وزيدا او اسمين نحو انا ضارب ومكرم زيدا معنى ان كل واحد منهما يطلب ان يعمل في ذلك

اي تنازع العاملين قد يكون في الفاعلية اذا اقتضى العاملان فاعلين نحو ضرب

الاسم فهذا التنازع قد يكون في الفاعلية اي كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك

الاسم فاعلا اذا وقا مقامه نحو ضربني واكرمني زيد وضرب واكرم زيدا وقد

يكون في المفعولية اي كل واحد منهما يطلب ان يكون ذلك الاسم مفعولا له

صريحا نحو ضربت واكرمت زيدا او غير صريح كقوله تع يستفتونك قل الله يفتيكم

في الكلالة وقد يكون في الفاعلية والمفعولية اي احدهما يقتضي الفاعلية والآخر

يقتضي المفعولية وهو على ضربين احدهما ان الاول يقتضي الفاعلية والثاني

يقتضي المفعولية نحو اكرمني وضربت زيدا واكرم وضربت زيدا والثاني ان

يقتضي الاول المفعولية والثاني الفاعلية نحو اكرمت وضربني زيد

واكرمت وضرب زيدا واشار الى هذين الضربين صريحا بقوله مختلفين

اي متعاكسين في الاقتضاء ليكون الاقسام الاربعة مذكورة بالفعل وهو

حال عن الفعلين المقدرين بعد قوله فقد يكون في الفاعلية اي فقد يكون تنازع

الفعلين في الفاعلية والمفعولية متعاكسين بمعنى ان الاول يقتضي الفاعل

والثاني يقتضي المفعول اولا بالعكس ولا يمكن ان يكون حالا من الفاعلية والمفعولية
لانه يقع زائدا غير محتاج اليه ولانه لو كان كذلك لوجب تأنيثه ويمكن ان يقال ايضا
انما قيد الفعلين بمختلفين لدفع وسم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد
وضربت ضربت زيدا من هذا الباب فانه ليس منه لان الفعل الثاني تأكيد
للاول والمراد بالمختلفين على هذا الوجه هو المختلفان في لفظهما او في
عملهما حتى لا ينتقض بمثل ضربت وضربني زيد وانما قال في الفاعلية والمفعولية
ولم يقل الفاعل والمفعول ليتناول مفعولا مالم يسم فاعله والجار والمجرور
فالبصريون يختارون اعمال الفعل الثاني ولكن الاسم للغرب والجوار و
الكوفيون يختارون اعمال الاول في ولكن الاسم لكونه اسم لتقدمه في اعمال
الامم اولى ولكل واحد من الفريقين حجج ومناقضات كثيرة لا تطول الكتاب
بذكرها واما قال ظاهرا بعد مما لانها اذا اتنازعا مضمرا بعد ما لم يكن الحكم مثل
ما ذكرنا بل استوى الفعلان في الاضمار اما اذا اتنازعا مضمرا غايبا نحو زيد ضربه
واكرمني فظاهر واما اذا اتنازعا مضمرا متكلما او مخاطبا او منكلما نحو ضربت واكرمت
ضربت واكرمت فلدفع الالتباس ويكذا في غيره وفيه نظر لجواز ان يقال ما ضربت
واكرم الا انا او انت وما ضربت واكرمت الا اياك وزيد ضربك وانا ان

او ضربت واياك ولا يجاب عنه بان معمول احدهما محذوف لا مضمر
لان الكلام في تنازع الفعلين واعمال احدهما سواء حذف معمول الآخر او
اضمر وانما قال بعدهما لانه لو كان الاسم قبلهما او بينهما امتنع التنازع او
لم يترتب الحكم المذكور عليه لانهما ان اقتضيا الفاعل نحو زيد ضربني
واكرمني ونحو ضربني زيد واكرمني او اقتضيا الفاعلية والمفعولية وتقدم
عليهما نحو زيد ضربني واكرمت وزيدا ضربت واكرمني او اقتضى الثاني
الفاعلية والاول المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربت زيدا واكرمني لزم
الامر الاول لامتناع تقدم الفاعل على الفعل وان اقتضى الاول الفاعلية والثاني
المفعولية وتوسط بينهما نحو ضربني زيد واكرمت او اقتضيا المفعولية نحو
زيدا ضربت واكرمت ونحو ضربت زيدا واكرمت لزم الامر الثاني وعدم ترتب
الحكم المذكور عليه لتعين زيد في المثال الاول لان يكون فاعلا لضربني المتاخر
الفعل اليه ومجيئه بعده من غير ورود عامل آخر عليه ولتعين زيد في المثالين
الاخيرين لان يكون مفعولا لضربت لما ذكرناه في لزوم الامر الثاني نظر لانه
فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل له اي ان اعملت الفعل الثاني كما هو راي
البصريين فالفعل الاول اما ان يقتضي الفاعل او يقتضي المفعول فان

اقتضى الفاعل اضمرت الفاعل في الاول موافق للاسم الظاهر في التذكير والتانيث
والافراد والتثنية والجمع تقول ضربني واكرمت زيدا وضربني واكرمت الزيدين
وضربوني واكرمت الزيدين وضربتني واكرمت هندا وضربتاني واكرمت
الهندين وضربتنني واكرمت الهندات ولا يحذف فاعل الفعل الاول
خلافا للكسائي فانه يختار حذف الفاعل مرتبا من الاضمار قبل الذكر وانما
لم يجز حذف الفاعل للتوقف الكلام عليه وعدم استقلال الفعل بدونه والفرق
بين الحذف والاضمار انما يظهر في التثنية والجمع والتانيث تقول على تقدير الحذف
ضربني واكرمت الزيدين وضربني واكرمت الزيدين وضربني واكرمت
هندا وضربني واكرمت الهندين وضربني واكرمت الهندات والمراد بالفاعل
في قوله اضمرت الفاعل هو الفاعل او ما يقوم مقام الفاعل ليدخل
فيه مثل ضرب وضربت زيدا ويعلم ان المراد ذلك من قوله قبل في
الفاعلية قوله وجاز خلافا للفراء اي وجاز مثل هذه المسئلة وهي لزوم
الفعل الاول يقتضي الرفع والثاني يقتضي النصب ويعمل الفعل ان
الاول لخوضربني واكرمت زيدا خلافا للفراء ويعلم منه انه لو اقتضى العاملان الرفع
او النصب او الاول النصب والثاني الرفع او الاول الرفع والثاني النصب واعمل الاول

جاز عند الفراء والذي اقتضى به الفراء انه لو جازت مثلها لزم احد الامرين
وهو اما حذف الفاعل من الاول واما اضمار قبل الذكر وكل منهما غير جائز والذي
يبطل قول الفراء قول العرب كمتا مدمماة كان متنوها جرى فوقها و
اشترت لون مذهب فان جرى واشترت تنازعا لون مذهب وجرى اقتضى
الرفع واشترت اقتضى النصب واعمل اشترت دون جرى قوله وحذف
المفعول في الاول اي ان اعملت الفعل الثاني كما هو راي البصريين والفعل
الاول يقتضي المفعول حرفت المفعول من الفعل الاول ان استغنى عن ذلك المفعول
نحو ضربت واكرمني زيد وانما لم تجز اضماره مبتدا من الاضمار قبل الذكر وانما لم
يجز بوا عنه في الفاعل لوجوب ذكر الفاعل دون المفعول فاريكبوا في الفاعل
اضمارا قبل الذكر مع تغيره للضرورة ولم يرتكبوا ان في المفعول لعدم الضرورة وان
لم نستغن عن ذلك المفعول اظهرت ذلك المفعول نحو حسبني منطلقا و
حسبت زيدا منطلقا فان حسبني وحسبت تنازعا منطلقا الاخير واعمل فيه
حسبت فوجب اظهار مفعول حسبني وهو منطلقا الاول لان حذفه ممتنع لانه لا
يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت كما يجوز اضماره لئلا يلزم منه اضمار
قبل الذكر في المفعول الذي هو فضلة في الكلام وفيه نظر لجواز اضمار المفعول الذي

حسبني بعد ذكر منطلقا نحو حبني وحسبت زيدا منطلقا اياها قوله وان اعملت
الاول اي وان اعملت الفعل الاول كما هو رأي الكوفيين فالفعل الثاني
يقتضي الفاعل او المفعول فان اقتضى الفاعل اضمرت الفاعل في الفعل الثاني موافقا
للظاهر تقول ضربت واكرمني زيدا وضربت واكرماني الزيدين ومع ضربت واكرمني
الزيدين والمراد بالفاعل في قوله اضمرت الفاعل معنى الفاعل او ما يقوم مقام الفاعل
ليدخل فيه مثل ضربت واكرم زيدا وان اقتضى الفعل الثاني المفعول اضمرت ذلك المفعول
على المختار ليطابق الملفوظ المراد ولدفع التباس المفعول بما هو غيره وجاز الحذف ايضا
ان لم يمنع مانع لوجود القرينة الدالة عليه هنا تقول في الاضمار ضربني واكرمت زيدا وضربني
واكرمتهما الزيدان وضربني واكرمتهم الزيدون وتقول في الحذف ضربني واكرمت
زيد وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمت الزيدون اما اذا منع مانع
من الاضمار والحذف فوجب الاظهار نحو حبني وحسبتهما منطلقين الزيدان
قال حبني وحسبتهما تنازعا منطلقا واعمل فيه حبني فوجب اظهار المفعول الثاني
لحسبتهما وهو منطلقين لانه لولا الاظهار لزم الاضمار قبل الذكر وهو ضعيف
والحذف فيه واما الاضمار والاول غير جايز لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب حسبت والثاني
ايضا غير جايز لانه لو اضمر لاضمر مفردا او مثنى لا سبيل الى الاول لانه يمنع من المجال

حسبني وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا لانه لما كان للفعل الاول في باب
حسبت مثنى وجب ان يكون المفعول الثاني كذلك لكون الثاني عبارة عن الاول
في المعنى ولا سبيل الى الثاني لانه يمتنع ان يقال حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان
منطلقا لان الضمير يعود الى المفرد وهو منطلقا والضمير الذي يعود الى المفرد يجب
ان يكون مفردا وفيه نظر لانه ليس من هذا الباب واما يكون منه ان لو تنازعا
الفعلان معمولا واحدا كلية ليس كذلك لان الاول يقتضي المفرد والثاني المثنى
وجوابه ان الاول والثاني تنازعا اسم فاعل الانطلاق من غير النظر الى كونه مفردا
او مثنى والافراد انما لزم من حيث انه اعمل فيه الاول على ما عرف فيه انه لزم التثنية
قوله وقول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال الا افه واجد
الكوفيون على ان اعمال الفعل الاول اولى من اعمال الفعل الثاني
بقول امرء القيس وهو ولو ان ما اسعى لادنى معيشة
كفاني ولم اطلب قليل من المال وجه الاستدلال به ان كفاني ولم اطلب
تنازعا قليلا فكفاني اقتضى رفع قليل ولم اطلب اقتضى نصبه وهو اختار
اعمال الفعل الاول مع انه يلزم منه حذف المفعول عن الثاني ولم يلزم حذف
شيء على تقدير اعمال الفعل الثاني فلولا ان اعمال الفعل الاول اولى من

اعمال الفعل الكاف لم يجزه امرؤ القيس مع لزوم الحذف لانه فصيح والفصيح

لا يختار الا ما هو الاصح الافصح واجاب عنه المصنف رحمه الله بقوله ليس منه اى من التنازع

لفساد المعنى اى ليس هذا البيت مما تنازع فيه الفعلان الحاضران لانه لو تنازعا

لفسد المعنى لانه يلزم منه اجتماع النقيضين وذلك مبنى على معرفة معنى احدهما

الا لو لانتفاء الثانى لانتفاء الاول فلو دخل لو على المثبت لصار ذلك

المثبت منفيا ولو دخل على المنفى لصار ذلك المنفى مثبتا والثانية ان حكم المعطوف

على جواب لو هو حكم جواب لو فاذا قررت هاتان المقدمتان فنقول

لو تنازع كفار فى طلب قليل من المال من حيث المعنى يلزم منه اجتماع

النقيضين لان قوله ان ما اسعى لادنى معيشة مثبت فيكون مثبتا بعد

دخول لو عليه فلم يكن سعيه لادنى معيشة واذا لم يكن سعيه لادنى معيشة

لم يكن طالبا لقليل من المال واذا كان لم طالب قليل من المال فى حكم جواب لو

يكون مثبتا فيكون طالبا لقليل من المال فاذا يلزم ان يكون طالبا لقليل من

المال وان لا يكون طالب لقليل من المال وهو اجتماع النقيضين وانه محال

واذا لم يكن من هذا الباب فعمل لم الطلب محذوف وتقديره لم اطلب الملك

اى من باب التنازع

او المجد

او المجد ويدل عليه البيت الكاف وهو قوله وكما سبق مجد تؤثل وقد يذكر المفعول

المؤثل امثالى قوله مفعول مالم يسم فاعله اعلم انه انما ذكر المفعول

الذى لم يسم فاعله لانه لما ذكر تعريف الفاعل حيث لم يدخل فيه مفعول مالم يسم

فاعله وجب افراده بالذكر لانه من المرفوعات ومفعول مالم يسم فاعله هو

كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقام الفاعل نحو ضرب زيد وشرطه لنى

تغيير صيغة الفعل الفعل ان كان ماضيا والى يفعل لنى كان مضارعا

اى يضم اوله ويكسر آخره ان كان ماضيا ويضم اوله ويفتح ماقبل آخره ان

كان مضارعا ويعلم من قوله وشرطه ان تغيير صيغة الفعل الى فعل ان التغيير

المذكور شرط فيما اذا كان عامله فعلا اما اذا كان عامله اسما نحو زيد

مضروب غلامه فليس بشرط فان عامله قد يكون اسما وقد يكون فعلا و

يتناول الحد المذكور القسمين قوله ولا يقع للمفعول الثانى اى لا يقع المفعول

من باب علمت نحو علمت زيدا قائما مقام الفاعل لان للمفعول الثانى من

باب علمت مسندا الى المفعول الاول دائما لكونهما مبتدأ وخبرا فى الاصل فلو

وقع مقام الفاعل لكان مسندا ومسندا اليه فى حالة واحدة وهو غير جائز

وكذلك لا يقع المفعول الثانى من باب اعلمت نحو اعلمت زيدا عمرا قائما لان

مسند الى المفعول اتسا فاذا وقع موقع الفاعل لكان مسندا ومسند اليه حالة واحدة وانما يجب
جايز وكذلك المفعول له نحو ضربت زيدا تاديبا له لايقع موقع الفاعل لان النصب لاجل الشرح
بالعلية فلو اقيم مقام الفاعل لكان مرفوعا فلم يشعر بالعلية وكذلك المفعول معه
نحو استوى الماء والخشبة لايقع موقع الفاعل لانه لو وقع مقام الفاعل لكان احامع الواو
نحو استوى والخشبة اوالامع الواو نحو استوى الخشبة لاسبيل الى الاول لانه يلزم
للمعطوف بدون للمعطوف عليه لان المفعول معه معطوف على ماقبله بالحقيقة اللغوية
ولاسبيل الى الثاني لان المفعول معه هو المذكور بعد الواو وانما يذكر للحال والتمييز
مع انهما لايقعان موقع الفاعل لانه يفهم من قوله كل مفعول حذف فاعله لانهما ليسا
بمفعولين قوله فاذا وجد المفعول به اى اذا وجد المفعول به ووجد ظرف
الزمان والمكان والمصدر والجار والمجرور تعين المفعول به لان يقوم مقام
الفاعل كان مناسبة للفاعل اكثر فتقول في ضربت زيدا يوم الجمعة امام
الامير ضربا شديدا في داره ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره
تقيم زيدا مقام الفاعل وتنصب ماسواه على ماكان واغا قيد المصدر
بالصفة لانه لم يقع موقع الفاعل الا بعد تقييده بامر زايد على مدلول الفعل
من صفة اوغيرها ليفيد فايدة زايدة على مدلول الفعل قوله فان لم يكن

فالجميع سواء اى فان لم يوجد المفعول به فالجميع سواء اعني لصلوحه في الزمان والمكان
والمصدر والجار والمجرور سواء في قيامه مقام الفاعل فانت مخيرة في ذهب بزيد يوم
الجمعة امام الامير هناك بالمدينة في اقامة اي واحد منها مقام الفاعل فاي واحد
منها اقمته مقام الفاعل جعلت ما سواه منصوبا قوله والاول من باب اعطيت
اولى من اتسا اى اقامة المفعول الاول من باب اعطيت نحو اعطيت زيدا
درهما اولى من اقامة المفعول اتسا لان مناسبة المفعول الاول الفاعل اكثر
من مناسبة المفعول اتسا له لان الاول آخذ والثاني مأخوذ ولاشك ان
مناسبة الآخذ الى الفاعل اكثر من نسبة المأخوذ الى الفاعل وانما
في باب اعطيت كل فعل كان في مفعوله الاول ما في اتسا مفعوليه
قوله ومنها للمبتدا والخبر اى من المرفوعات المبتدا والخبر قوله فالمبتدا هو
الاسم المجرد الى اخره فقوله الاسم هو المقصود لانه لايكون الا اسما او في معنى
الاسم نحو عندي الكرعالم وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه اى ان تسمع
بالمعيدي اعني سماعك بالمعيدي وقوله المجرد عن العوامل اللفظية كما سيأتي ان
وكان واخواتها والمفعول الاول من باب علمت واتسا من باب كسا
اعلمت وقوله مسند اليه احترازا به عن الاسماء المجردة عن العوامل اللفظية
التي

هي احكام الاصوات التي ينفع بها وهي الاسماء الغير المركبة مع غيرها واحترز به
ايضا عن خبر المبتدا لانه وان كان مجردا عن العوامل اللفظية لكنه ليس مسندا اليه
بل مسند قوله او الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام او حرف النفي ليدخل فيه مثل
اقايم زيد كقولك قايم مبتدا مع انه ليس بمسند اليه وزيد فاعل له ساد مسده تنبه
على ان الفايدة التي تحصل من المبتدا والخبر تحصل منها كلهم تقل او الصفة خرج من
من تعريف المبتدا هذا النوع وهو من المبتدا وانه غير جايز وانكم انه لو قال بعد حرف
الاستفهام لكان اولى ليدخل فيه مثل هل قايم زيد قوله رافعة لظاهر احترز به
عن الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام وحرف النفي رافعة مضمرا نحو اقايمان الزيدان
فانها لم تكن مبتدا بل خبر مبتدا والزيدان مبتدا لانها لو كانت مبتدا والزيدان
فاعل لها ساد مسادها والجزم بثنين لان الفعل وشبهه اذا اسند الى الظاهر لم يثن
ولم يجمع كما هو المقرر من قاعدتهم فلو لم يقل رافعة لظاهر لكان مبتدا وليس كذلك
لانه خبر مبتدا وفيه نظر والصواب ان يقال رافعة لغير ضمير مستتر ليخرج عنه
اقايمان الزيدان واقايم انتم ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالظاهر في قوله رافعة
ظاهر اللفوي لا الاصطلاحي حينئذ لا يتوجه النقض بمثل اقايم انتم لان انتم
ظاهر في اللفظ وقابل ان يقول ان محمدا في مثل اقائم ابوه زيدا اذا جعلت

ان زيد مبتدا وقايما خبره وابوه فاعل قايم لانه يعتمد عليه لحد المذكور مع انه خبر مبتدا
والحويه ان اقايم مبتدا وجملة والجملة خبر زيد اعلم ان هذا الحد غير شامل لاسم
الفعل مع انه مبتدا على ما اختاره في اسماء الافعال قوله مثل زيد قايم
وما قايم الزيدان واقايم الزيدان فالمثال الاول للمبتدا الذي هو اسم
مجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه والمثال الثاني للمبتدا الذي هو
صفة واقعة بعد حرف النفي رافعة لظاهر والمثال الثالث للمبتدا الذي هو
صفة واقعة بعد الف الاستفهام قوله فان طابقت مفرد اجاز الامران اي
ان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر مفردا
واقعة بعد نحو ما قايم زيدوا اقايم انت جاز الامران اي جاز ان
يكون الصفة مبتدا، وما بعدها فاعلها وحينئذ تكون داخلة في تعريف للمبتدا
لكونها رافعة لظاهر وجاز ان يكون ما بعدها مبتدا، وهي خبره وحينئذ لم تكن
داخلة في تعريف المبتدا لكونها رافعة لمضمر وانما قال مفردا لانها لو طابقت مثنى
او مجموعا لم يجز الامر ان كما مر قوله والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة
المذكورة قوله المجرد احترز عن خبر كان وكان وغيرها وانما قال المجرد
لان خبر المبتدا قد يكون غير اسم وقوله المسند به احترز عن المبتدا الذي

المسند اليه وقوله المغاير للصفة المذكورة احتراز به عن الصفة الواقعة
بعد حرف النفي والف الاستفهام فانها لظاهر وقيه نظر لان الفعل
المضارع نحو زيد يصدق عليه انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة
مع انه ليس بخبر مبتدا، وينتقض ايضا بمثل قايم في ايام انتم لكونه مجردا مسند به
مغاير للصفة المذكورة مع انه ليس بخبر ويمكن ان يجاب عن الاول
بان المراد بالمسند المسند الى المبتدا، وعن الثاني بان المراد بالظاهر
اسم ملفوظ سواء كان مظهرا او مضمرا قوله واصل المبتدا، التقدم اى
واصل المبتدا، ان يكون متقدما على الخبر لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه
ان يكون متقدما على المحكوم به قوله ومن ثم جاز ان داره زيد اى ومن
اجل ان اصل المبتدا، التقديم جاز ان يقال في داره زيد لان زيدا وان كان
متاخرا عن في داره لفظا فهو متقدم تقديرا ولاجل هذا امتنع ان يقال
صاحبها في الدار لانه يلزم منه اضمار قبل الذكر لفظا ومعنى لان الضمير في صاحبها
يعود الى الدار وهو متاخر عن الدار لفظا ومعنى اما تقدمه لفظا فظاهر واما معنى
فلان صاحبها مبتدا وحقه ان يكون متقدما على الخبر قوله وقد يكون المبتدا،
نكرة اعلم ان حق المبتدا، ان يكون معرفة لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون

يمكن ء
معرفة ان يخبر عنه بخبر والا لم يفد ولكن جاز ان يقع نكرة ان اختصت تلك
النكرة بوجه من الوجوه لانها تقرب من المعرفة والمختصات على ما ذكر في
في الكتاب ستة احدها تخصيصه بالوصف نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير
من مشرك فقوله ولعبد مبتدا، ومؤمن صفته وخبر من مشرك خبره فالمبتدا،
بسبب وصفه بالصفة والتصغير كالصفة نحو رجيل قايم لانه في معنى
الصفة والثاني مختصة بالعلم بثبوت الخبر له كقولك ارجل في الدار ام امراة
فرجل مبتدا، نكرة وخبره في الدار وامراة عطف على رجل والمبتدا، النكرة
تخصصت ههنا بحصول احدهما في الدار لانه ثبت من استعمالهم انه
اذا قال بالهمزة وام او اذا عرف حصول احدهما في الدار لكن لا على
التعيين والثالث تخصصه بالعموم كقولك ما احد خير منك فاحد مبتدا، ومن
نكرة وخير منك خبره والمبتدا، النكرة تختصت بالعموم الذي افاده
حرف النفي الداخل عليها لما ثبت في كلامهم ان حرف النفي اذا دخل النكرة
افاد العموم طولا افادة العموم لم يجز كما لم يجز ان يقال احد خير منك لعدم
الفايدة وكذلك في كل موضع يفيد العموم نحو ثمرة خير من الجمرة ورجل من
عندك وما احد ابوك والرابع تخصصه بكونه فاعلا لمغ او موصوفا

بصفة في المعنى كقولهم شر ذا ناب اهر فشر مبتدأ نكرة واهر فعل ماض فاعله
مضمر عائد الى شر هو وذا ناب منصوب بانه مفعول اهر والجملة في محل الرفع
بانه خبر المبتدأ، والمبتدأ النكرة تختص اما بالصفة المحذوفة تقديره شر عظيم
اهر ذا ناب او تختص بما يختص به العامل حتى جاز وقوعه نكرة وهو
تقدم الكلام عليه واعلم ان قولنا ان تختص بما يختص به العامل لانه في التقدير
لان معناه ما اهر ذا ناب الا شر وليس تخصصه بكون الخبر ظرفا مقدما
عليه كقولك في الدار رجل فرجل مبتدأ وهو نكرة وفي الدار خبره وتخصص المبتدأ
النكرة بالخبر المقدم عليه كما لك يخبر عن الرجل الموصوف بالحصول في الدار مع
الاتباع في الظروف وبهذا لم يجز قائم رجل والسادس تختصه بالمتكلم وهو
في الدعاء له او في الدعاء عليه نحو سلام عليك فسلام مبتدأ نكرة وعليك خبر
وجوز في محل الرفع بانه خبر للمبتدأ الذي هو المصدر بالمسلم او فعله اسلم سلاما عليك
فحذف فعله كما حذف افعال المصادر فصار سلاما عليك فعدل عن النصب الى الرفع
للثبات والبقاء لان النصب مشعر بالفعل المقدر وهو سلمت او اسلم وان
كان الاول للاعلى الماضي وان كان الثاني لم يدل الا على الحال او على الاستقبال
والرفع غير مشعر بالفعل فيكون معناه سلام عليك مطلقا من غير اعتبار الماضي

وتخصص المبتدأ بـ

لم يزل

والسعد

الاربعة التي يجب حذف عامل المفعول به فيها التحذير
والتحذير معمول بتقدير اتق تحذير اما بعده او معمول بتقدير اتق
والمحذر منه مكرر فقوله معمول مناول لغير التحذير نحو زيدا في جواب
من يقول من اضرب فقوله بتقدير اتق يخرج عنه مثل قائل زيدا
في المثال المذكور وان كان معمولا لكنه ليس بمعمول بتقدير اتق بل هو
معمول بتقدير اضرب وقوله تحذير اما بعده احتراز عن مثل زيدا
في جواب من يقول من اتقى فانه معمول بتقدير اتق لكن لا تحذيرا مما بعده
فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله وقوله او ذكر المحذر منه
مكرر البدخل فيه مثل قولنا الطريق الطريق فانه وان لم يكن معمولا
بتقدير اتق تحذيرا مما بعده لكنه معمول بتقدير اتق والمحذر منه مكرر
دفعة او ذكر معطوف على فعل ناصب له التحذير التقديري وهو
معمول بتقدير اتق حذر تحذيرا مما بعده او ذكر تحذيرا مما بعده
فتحذيرا على التقدير الاول مفعول مطلق وعلى التقدير الثاني مفعول له
واما وجوب حذف الفعل العامل لدوام الفرضية بملفوظ الفعل ووجود القرينة الدالة عليه

ومثاله اياك والاسدا انق نفسك ان تتعرض للاسد
والاسد ان يتعرض لنفسك فحذف انق لما ذكرنا فاستقى
من النفس لعدم موجب الاتيان به وهو كراهة الجمع بين ضميري الفاعل
والمفعول لشيء واحد ثم عدل عن الضمير المتصل الى الضمير المنفصل
للضرورة فقيل اياك والاسد وحذف قوله اياك وان تحذف
اى انق نفسك ان تتعرض للحذف والحذف ان يتعرض نفسك والحذف
هو ضرب الاريب بالعصا وحكى فيه عبارة اخرى وهى
اياك من الاسد واياك من ان تحذف وحكى فيه عبارة اخرى
وهى اياك ان تحذف اى من ان تحذف بجواز حذف من
وسايرحروف الجر عن ان وان لطلب الخفة لطولها بالصلة
ولا يجوز ان يعمل اياك الاسد لانه لو جاز لكان اما بتقدير ايأك
والاسد او بتقدير ايأك من الاسد والاول غير جايز لامتناع
حذف حرف العطف وان كذلك لامتناع حذف حرف الجر من
الاسماء الصريحة الا في المواضع التي حذفتها العرب فيها الا ترى انك
انك لتقول اخترت من زيد رجلا ولا تقول اخترت زيدا رجلا وتقول اخترت من الرجال

ر ولا تقول

زيدا اخترت الرجال زيد الا اذا اتسعوا فحذفوا حرف الجر للعلم
بتعدية الفعل الى الاسم بواسطة وكل لحرف كقوله ع واختار موسى
قومه سبعين رجلا واستغفر الله ذنبا وما حكى فيه ليس كذلك
قوله المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور لفظا او تقديرا فقوله
ما فعل فيه فعل متناول لمثل قولنا يوم الجمعة طيب فان يوم
الجمعة فعل فيه فعل وبقوله مذكور خرج عنه مثله لانه وان فعل فيه
فعل لكنه ليس ما فعل فيه فعل مذكور ولعدم الفعل ههنا لفظا وتقديرا
قوله من زمان او مكان اشارة الى اقسام المفعول فيه فالزمان
هو اليوم والليلة وما جرا مجراهما وما يتركب منهما والمكان ما يشغله
الجسم قوله وشرط نصبه لتقديرفي اى وشرط نصب المفعول فيه ان
لا يكون في ملفوظة لانها لو كانت ملفوظة امتنع نصبه والا لزم كون حرفين
باعرابين مختلفين لفظا في حالة واحدة وان يكون في مقدرة لانها
لو لم تكن مقدرة لم يكن الكان اسما صريحا ولم يكن مفعولا فيه قوله
وظروف الزمان كلها تقبل في كل اى وظروف الزمان معينا كان او
مبهما فانه يقبل النصب بتقدير في لدلالة الفعل عليها كدلالة المصدر

فكما ينصب المصدر معرفة كان او نكرة ينصب ظرف الزمان
مبهما كان او معينا قوله وحروف المكان ان كان مبهما
ان كان ظرف المكان مبهما قبل النصب بتقدير في نحو جلست
خلف المسجد وان لم يكن مبهما بل كان معينا لم يقبل النصب
بتقدير في لعدم دلالة الفعل عليه وبيان ذلك ان الفعل مثلا ضرب
يدل على الزمان المعين ولم يدل على المكان المعين نحو المسجد والدار
والسوق ويدل على المكان المبهم لان الضرب مستلزم لمكان
من الامكنة ولما كان كذلك قبل كل ظروف الزمان النصب
بتقدير في ولم يقبل ظروف المكان النصب بتقدير في الا ما كان منها
قوله وفسر المبهم بالجهات الست لما كان ظرف المكان المبهم قابلا
للنصب بتقدير في والمعين غير قابل له وجب تفسير المكان المبهم بالجهات
الست وهي تحت والقدام والفوق واليمين واليسار
وما في معناها قوله وحل عليه عند ولدى اى وحل على المكان المبهم
عند ولدى وشبههما المخصوص ومع كونها مشابهة للجهات الست
من حيث الابهام الا يرى انك اذا قلت جلست خلف المسجد فانه مبهم

المبهم فقسم وقال المكان
المبهم هو م

يتناول ما كان خلف المسجد الى انقطاع الارض فكذلك اذا قلت
جلست عند حر يتناول جميع الامكنة التي حوالك قوله ولفظ مكان
لكثرته اى وحل على المكان المبهم لفظ مكان في قولك جلست مكانك
مع كونه معينا لكثرة استعماله ولانه مبهم كالجهات الست لكثرة الامكنة
اعلم ان الامكنة المبهمة غير الجهات الست كثيرة فالاولى ان يقال
في تعريف المبهم انه ما كان له اسم تسمية به بسبب امر غير داخل
في مسماه كالخلف فان تسمية ذلك المكان بالخلف انما هي بسبب كون
الخلف في جهته وهو غير داخل في مسماه والمكان المعين ما كان له اسم
تسمية به بسبب امر داخل في مسماه كالدار فان تسمية بها
بسبب الحيطان والسقف وغيرهما وكلها داخلة في مسماها قوله
وما بعده خلت اى وحل على المكان المبهم من الامكنة المضيفة
ما بعده خلت في قولك وخلت الدار على الاصح لكثرة الاستعمال و
انما قال على الاصح لانه وخلت خلافا فقال بعضهم انه متعد في بعده
حينئذ مفعول به ولا يكون من هذا القبيل والاصح هو الاول لان المضاف اليه غير متعد كذلك
لان مصدره قفول وهو من الصادر اللازمة غالبا ولان نظيم وهو عزل وينقضه وهو عزل
يتعدى ولا يتعدى فيكون لازما

من الغيب وهو
الذي في الشق

فيه عليهما قوله وينصب بعامل مضمر وجوبا يوم الجمعة من قال مني أصوم
اي صم يوم الجمعة قوله وعلى شريطة التفسير اي وينصب المفعول فيه
على شريطة التفسير كما في المفعول به بتقدير فعله يعني يجوز النصب ويختار الرفع
في نحو يوم الجمعة صمته ويجوز الرفع ويختار النصب في مثل اليوم الجمعة صمته ويوم
الجمعة صمته اولا نصمه وصمت يوم الجمعة ويوم السبت سافرت فيه
واذا يوم الجمعة سافرت فيه فصمه وحيث يوم الجمعة سافرت فيه صمه
ويتساوى الامران في نحو يوم الجمعة صمت فيه ويوم الجمعة السبت
سافرت فيه ويجب النصب في نحو ان يوم الجمعة صمت زيد صمت وهلا
يوم الجمعة صمته قوله المفعول له ما فعل لاجله فعل من الضرب والشتم
مذكور قوله ما فعل لاجله متناول لغيره نحو الجبني التاديب وخرج بقيد التاديب
لانه فعل لاجله فعل من الضرب والشتم وغيرهما مما قال مذكور فخرج عنه مثله
لانه لم يفعل لاجله فعل مذكور مثاله ضربته تاديبا له فالتاديب فعل
لاجله فعل مذكور وهو الضرب وكذلك نحو تصدقت خيفة فالخيفة فعل
لاجله فعل مذكور وهو التصدق والمراد بالفعل المذكور ههنا ما هو
المصدر لا الفعل الاصطلاحي فان المصدر مذكور ضمنا ههنا فالمفعول له عبارة عن المفعول

اي سبب حامل للفاعل على الفعل فقد يكون سببا للمفعول له في
الخارج نحو ضربته تاديبا له وقد لا يكون نحو قعدت عن الحرب جبنا فان
القعود ليس سببا للجبن في الخارج ولهذا اورد مثالين قوله
خلافا للزجاج اي التاديب والجبن في المثالين المذكورين مفعول
له خلافا للزجاج فان التاديب عند الزجاج في قولنا ضربته تاديبا
له مصدر من غير لفظ الفعل فكانه قال ضربته ضربا اوادبته تاديبا له
وهو ضعيف لان المفهوم منه عند العرب العلية وعلى ما ذكره الزجاج
لم يفهم منه العلية قوله وشرط نصبه تقدير اللام اي وشرط نصب المفعول له
ان يكون اللام مقدرة غير ملفوظة لان اللام لو ظهرت ملفوظة لكان
مجرورا فلم يكن نصبه مع الجر ولو لم يكن مقدرة لم يفهم منه العلية التي
هي شرط المفعول له قوله واما يجوز حذفها اي اما يجوز حذف اللام
عن المفعول له عند حصول الشرطين احدهما ان يكون المفعول له فعلا
لفاعل الفعل المعلل اي يكون فعلا لفاعل فعل هو علل هذا الفعل به كما في
الضرب في المثال المذكور فعل للمتكلم كذلك التاديب فعل للمتكلم لا يقال انه
منقوض بقولهم سريت البرق خوفا وطمعا مفعول له مع انه ليس فعلا لفاعل فعل

فان خوفا صح

المعلل لانه يمتنع عن الخوف والطمع لانا نقول لانم انه مفعول له بل انه حال
عن مفعول بريكم سلمنا انه مفعول له لكن على تقدير حذف المضاف اى ارادة
خوفكم وطمعكم او كونهم لخوف بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الاطماع وانما لزم ان يكون
المفعول له مقارنا للفعل في الوجود وذلك بان تكون الثانية مقارنة
للضرب فلو انتفى احدهما او كلاهما لم يجز حذف اللام مثلا ولم يكن فعلا الفاعل
الفعل المعلل لم يجز حذف اللام سواء لم تكن فعلا نحو جئتك للمس او كان فعلا
لكن لغيره نحو جئتك لاكرامك اياي او لم يكن مقارنا للفعل في الوجود نحو
جئتك اليوم لاكرامي لك امس او لم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يكن مقارنا
للفعل في الوجوه نحو جئتك اليوم لاكرامك لي امس لم يجز حذف اللام وانما اشترط
جواز حذف اللام بشرطين مذكورين لمشابهته المصدر الذي من لفظ الفعل
من حيث كون كل واحد منهما متصفا بهذين الشرطين فلما شابه المصدر
تعدى الفعل اليه من غير اللام كما يتعدى الى المصدر ولانه اذا علم حصول
هذين الشرطين علم انه علة حاملة للفاعل على الفعل فلم يحتج الى اللام ويعلم من
قوله انا انه اذا لم يحصل الشرطان لم يجز حذف اللام ويعلم من قوله يجوز انه يجوز
اثبات اللام مع حصول الشرطين لكن ينبغي ان يعلم ان اثبات اللام مع

التنكير ضعيف وقيل غير جايز لانه يشبه الحال والتمييز لما فيه من
البيان ولكونه نكرة كالحال والتمييز فينبغي ان يكون منصوبا لتناكه
المشابهة فاذا دخل اللام عليه كان مجرورا ولقايل ان يقول
ان الامر الاول ليس بشرط فان المجيء في المثال المذكور
منصوب مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه لا اختيار له
فيه وجوابه ان اللام ذلك لان المجيء فعل واثر لنفسه ومزاجه و
لا يلزم من عدم اختيار ما عليه فيه ان لا يكون فعلا له لان الفعل
قسمان اختياري وطبعي فان اتحقق ههنا والمفعول معه
مذكور بعد الواو والحوله مذكور بعد الواو احترازا به عن المذكور
بعد الفاء وغيره نحو زيد فعمرو وقوله لمصاحبة معمول فعل احترازا به
عما لا يكون معمول فعل نحو زيد وعمرو اخوك او يكون معمول فعل
لكن لا لمصاحبة نحو جاءني زيد وعمرو قبله او بعده ولا يتقض
الحد بمثل قولنا جاءني زيد وعمرو معه مع انه ليس بمفعول معه لان
المراد بالمصاحبة هي المصاحبة التي حصلت من الواو ويدل عليه تقييده
الواو بالمصاحبة وههنا ليست الواو للمصاحبة والا لكان ذكره تكرارا

السكير

وقوله لفظا او معنى تفصيل للفعل الناصب للمفعول معه
فان كان الفعل لفظا الخ اعلم ان العامل للمفعول معه لابد من
ان يكون فعلا لفظا او فعلا تقديرا والمراد بالفعل لفظ الفعل
واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر ونحوها و
المراد بالفعل تقديرا غيره ما ذكرنا وهو ما يستنبط منه معنى الفعل
فان كان الفعل لفظا فلابد من ان يجوز العطف اولا يجوز فان جاز
العطف جاز الوجهان العطف والنصب على ان يكون مفعولا معه
نحو جئت انا وزيد وزيدا بالرفع والنصب واذا جاز العطف ههنا
لتاكيد الضمير المتصل بالمنفصل وفيه نظر لانه يشكل بمثل ضربت زيدا
وعمرا فانه جاز العطف وعدمه وههنا يجب العطف لانا نقول
بجواز اعم من ذلك والذي يدل عليه قوله عقيب ذلك وان كان
فعلا مع وجاز العطف تعين العطف فانه الحق بالجواز على العطف مع انه
واجب وفيه نظر من وجه آخر وهو انه لا يلزم من جواز العطف جواز
الوجهين واذا يجوز النصب ان لو اريد المصاحبة لان وجوب الاخير ان
المزيد فيه عامل المذكور بعد الواو التي هي للمصاحبة وهي لا تشكل انه يجوز فيه

الوجهان

الوجهان فان قيل اذا جاز المفعول معه ينصب واذا علم فكيف
جاز فيه غير النصب وجواب الذي ذكره في المفعول المطلق والمفعول به
والمفعول فيه لا يمكن ههنا لانه اذا جاز كل واحد منها بعد ان علم
الا قسما منه يرفع وهو الذي يقام مقام الفاعل فكما اذا جاز
فيه غير النصب بيانه ههنا كما بين في غيره قبل ذكر المفعول لا بيانه
ههنا جزما ان جميع اقسامه منصوب لكن يلزم مما ذكرنا ومن
تردد في الكتاب ان مما في قولنا قام زيد وعمرو وما لزيد وعمرو
مفعول معه لكن في جواز اطلاق هذا الاسم عليه نظر وانما يجيء العطف
تعين النصب بان يكون مفعولا معه لو جئت وزيدا واذا لم يجز
العطف ههنا لامتناع العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير
تاكيد ولا فصل كما يجيء في بابه وان كان العامل فعلا فلابد من ان
يجوز العطف ولا يجوز فان جاز العطف تعين العطف لضعف العامل
نحو ما لزيد وعمرو وان لم يجز العطف تعين النصب للضرورة نحو ما لك وزيدا
وما شانك وعمرا واذا امتنع العطف لانه يمتنع العطف على الضمير المجرور الا
باعادة الجار ولم يعد الجار ههنا واذا امتنع العطف على الضمير المجرور

تعين النصب بانه مفعول معه بالفعل معنى لان التقدير ما تصنع
وعمرا وانما اورد مثاليس ليعلم ان معنى الفعل موجود مع الاستفهام
والجار والمجرور ومع الاسم ول الحال ما تبين هيئة حرف
الفاعل او المفعول به اه اى لحال ما تبين هيئة الفاعل نحو جاءنى
زيد راكبا او هيئة المفعول به نحو ضربت زيدا جريحا وعين بها بواو
هيئة الفاعل والمفعول به مع انها تعين هيئة زيد اذا كبيت فخرج بالهيئة
غير مبين الهيئة سواء كان مبينا للذات كالتمييز او لم يكن وخرج
باضافة الهيئة الى الفاعل والمفعول به النعت نحو جاءنى زيد
الراكب ورايت الراكب لان الراكب مبين هيئة زيد لا بالنظر الى
كونه فاعلا او مفعولا به ونحو القهقرى فى رجع القهقرى لانها لا تبين
هيئة الفاعل ولا المفعول به وانما قيد المفعول بقوله به لان الحال
لا يقع بيانا لسايير المعاجيل لكونها مفضلة بالنسبة الى المفعول به و
لا يشكل بمثل جئت انا وزيدا راكبين مع زيدا ذو الحال وهو مفعول معه
لان مجئ الحال عنه من حيث انه فاعل معنى لا لانه مفعول معه و
انما قال ما تبين هيئة الفاعل ولم يقل اسم يبين لان الحال قد

تكون جملة والجملة لا تكون اسما ول لفظا او معنى اى الفاعل الذى
يكون الحال حالا عنه فاعل لفظا او
فاعل معنى وكذلك المفعول الذى يكون الحال حالا عنه مفعول
لفظا او مفعول معنى مثال الفاعل والمفعول لفظا نحو ضربت زيدا قائما
فان قائما يحتمل ان يكون حالا من التاء ضربت وهو فاعل لفظا
ويحتمل ان يكون حالا من زيد وزيد مفعول لفظا ومثال الفاعل معنى
زيد فى الدار قائما فان قائما حال من زيد وهو ليس بفاعل لفظا
لانه مبتدا، لكنه فاعل معنى لانه فاعل حصل او حاصل الذى
هو محذوف من حيث المعنى ومثال المفعول معنى قوله به هذا بعلى شيخا
فشيخا حال من بعلى وهو مفعول معنى وتقديره انبه على بعلى او اشير
لا بعلى شيخا وكذلك هذا زيد قائما فقائما منصوب بانه حال من زيد
وزيد مفعول به معنى وتقديره انبه عليه واشير اليه ولعائل ان
يقول المثالان الاخيران غير مطابقين للمقصود لان زيدا ليس
بذى الحال والا لزم اختلاف العامل فى الحال وصاحبها لان
العامل فى زيد هو الابتدا، وفى الحال معنى الفعل الذى هو فى الدار

في المثال الاول ومعنى التنبيه او الاشارة في المثال الثاني وهو
غير جائز في كلامهم واذا كان كذلك كان ذو الحال في المثال
الاول الضمير المستكن في الظروف وفي المثال الثاني الضمير الذي
في اليه او انبه عليه ويمكن ان يجاب عنه بان اطلاق ذي
الحال على زيد بطريق المجاز تسمية للشيء باسم العايد اليه وانما
اطلق ذي الحال عليه لكون الضمير العايد غير ملفوظ فاطلق عليه
لكونه اياه في المعنى قوله وعاملها الفعل او شبهه او معناه اي
وعامل الحال اما فعل نحو ضربت زيدا قايما واما شبه فعل وهو
الصفات المشتقة من الفعل والمصادر واسماء الافعال نحو زيد
ضارب عمرا قايما واما معنى فعل وهو الذي استنبط منه معنى الفعل
كحرف التنبيه واسم الاشارة والظرف والتمني والترجي وغيرها نحو
في الدار زيد قايما وهذا زيد قايما قوله وشرطها ان تكون
نكرة اي وشرط الحال ان تكون نكرة لعدم الاحتياج الى تعريفها
قوله وصاحبها معرفة اي وصاحب الحال ان يكون معرفة
غالبا لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة وانما قال

غالبا لجواز وقوع الحال نكرة كما يجيء اعلم ان صاحبها مرفوع
وليس مجرورا بعطفه على الهاء في شرطها لان كون صاحب
معرفة ليس بشرط قوله وارسلها العراك ومررت به
وحده ونحوه متاول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو لنا
يقال انتم فلتم شرط الحال ان يكون نكرة والعراك في قولهم
ارسلها العراك حال مع كونه معرفة وجوابه ان يقال الدليل
الدليل على عدم وقوع جواز الحال معرفة احتاج هذا الى
تاويل وتاويله ان العراك مصدر عن حال محذوف وتقديره
ارسل الجمال تعترك العراك ومررت به يتعثر وحده فلما حذف
الفعل قيل ان العراك ووحده حال على سبيل المجاز تسمية
للمعمول باسم العامل او نقول انه مصدر واقع موقع الحال النكرة
اي ارسلها معتركة ومررت به متعثرا قوله فان كان صاحبها
نكرة وجب تقديم الحال اي وان كان صاحب الحال نكرة
وجب تقديم الحال على صاحبها نحو جاءني راكبا رجل لانه لو اخر لالتبس الصفة
في مثل قولنا ضربت رجلا مجردا عن ثيابه فقدم في ساير المواضع وان لم يلتبس

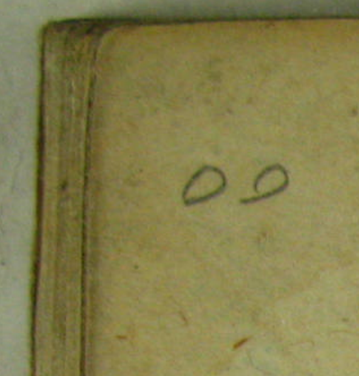
لاطراد الباب ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف
اي ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي فلا يقال زيدا قائما في
الدار لضعف العامل بخلاف الظرف لك يجوز تقديمه على العامل
المعنوي نحو قولهم كل ثوب بكذا لان المعنوي ليس بشيء فكأنه مبتدأ وكل ثوب خبره
والمجرور في محل الرفع بانه خبره وكل يوم منصوب على الظرفية و
العامل فيه معنى الفعل وهو كل وانما جاز تقديم الظرف على العامل
المعنوي لجواز الاتساع في الظروف بما لم يتسع به غيرها واما احتاج
الى ذكر جواز تقديم الظرف على العامل المعنوي لوجود مناسبة
بين الحال والظرف لدلالة الحال على الزمان كالظرف
ولكونها فضلة في الكلام مع اختلافهما في هذا الحكم ويعلم منه جواز
تقدم الحال على العامل الفعل او شبهه لكن اذا لم يكن مانع
اما اذا كان مانع فلا يتقدم عليه اما الفعل فبان دخل عليه
ان او ما المصدرية وامامشابهة فبان كان مصدرا او اسم
الفاعل والمفعول المعرفتين بلام التعريف او الصفة المشبهة لانها
بمنزلة الموصولات فلا يتقدم ما في حيزها عليها ونصف الصفة

العامل المعنوي هو ما يستفاد معناه بغير الفعل
كحرف التنبيه واسم الاشارة والعامل هو
اللفظ خاعداه وهو الفعل وشبهه
اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والمصدر واسماء
الافعال

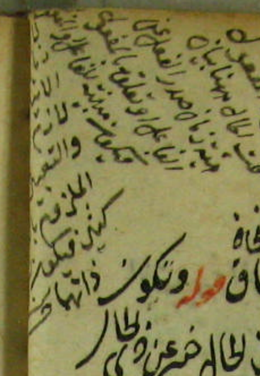
ولا يقال انضافا جاءني الدار
ويجوز ان يقال في الدار زيد
قائما وفي الدار قاعدا جاز زيد

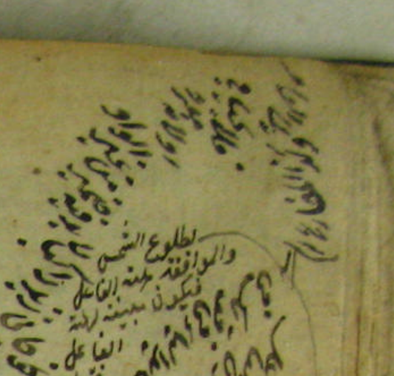
المشبهة في العمل هذا اذا كان الحال بغير الواو واما اذا كان بالواو فلا يتقدم
على العامل فعلا كان او غيره مراعاة لما به الاول وهو العطف كما دون في
المفعول معه و لا على المجرور في الاصح اي ولا يتقدم الحال على صاحب
الحال المجرور على المذهب الاصح فلا يقال مر بزيد راكبة هند لان الحال
تابعة لصاحب الحال والتابع لا يقع الا حيث يصح وقوع المتبوع
والمجرور لا يتقدم على الجار فكذلك الحال لا يتقدم عليه واما قال على
الاصح لان الكوفيين جوزوا تقدم الحال على المجرور
وكل ما دل على هيئة اي وكل عامل على هيئة وصفة جاز
وقوعه حالا سواء كان مشتقا او لم يكن نحو هذا بسرا اطيب منه
رطبا اي هذا حال كونه بسرا اطيب منه حال كونه رطبا فالبسر والرطب
حالان مع انهما ليسا بمشتقين لكونهما دالين على الهيئة والصفة
والعامل في رطبا هو الطيب بالاتفاق وفي بسرا خلاف فقال ابو علي
الفارسي هو مشتق اسم الاشارة او حرف التنبيه لاحتمال العامل في هذا
واسم التفضيل وامتنع تقدم معمول التفضيل عليه لضعفه في العمل وقال
الكتاب هو الطيب وجوز عمل افعل التفضيل فيما قبله لجواز نحو قولهم عمر في بسرا اطيب

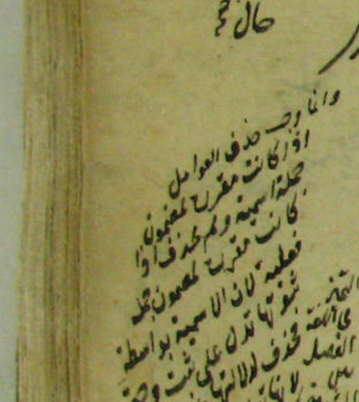
لعدم الاصباح اليها لانه اذا نفى الفعل الماضى استمر ذلك النفى الى الحال بحكم
الاستصحاب فلم يحتج الى قد بخلاف الثبوت فانه يحتاج فى استمراره الى قرينة
وعبق قوله ويجوز حذف العامل اى ويجوز حذف عامل الحال اذا دل عليه قرينة
كما جاز حذف عوامل سايرالاشباه ومثاله قولك للمسافر راشدا مهديا
اى اذهب راشدا مهديا قوله ويجب فى المؤكدة اى ويجب حذف العامل فى الحال
المؤكده والحال المؤكده هى التى لا تنتقل وقولى لا ينتقل عنها ما دام موجودا غالبا بخلاف
المنتقلة تحذف فى كل مثال الا الاول زيدا ابوك عطوفا فان الابوة لا تنتقل عن العطف ما دام موجودا
غالبا وانما يجب حذف عامله لان الاول يشعر بالعطف وبانتفاء العطف يبطل التصرف بالعامل
الذى هو اثبته او احقه او ثبت او احق فحذف عاملها فلم يستعمل فهذه الحال عن المعمول
او عن الفاعل قوله وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية اى وشرط
هذه الحال ان تكون تاكيدا او مقررة وتابعة لمضمون جملة اسمية لانها لو كانت تاكيدا
او مقررة لمضمون جملة فعلية لم يكن فعلها واجب الحذف لكن يجب الحذف قوله التمييز خاير فيه
الابهام المستقر اعلم ان التمييز هو الاسم النكرة الذى يرفع الابهام المستقر
عن ذات مذكورة او مقدرة فقوله خاير فيه الابهام احترز به عما لا يرفع الابهام
فانه لا يكون تمييزا وقوله المستقر احترز به عما يرفع الابهام غير المستقر

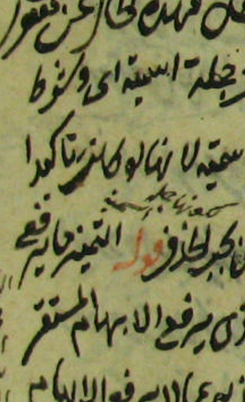


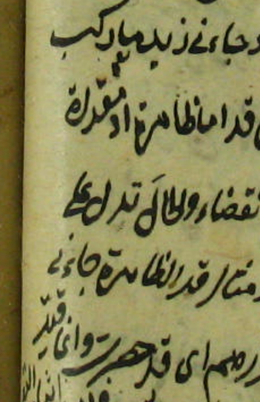
منه رطبا مخ ان العامل فى بسرا هو اسم التفضيل بالاتفاق قوله وتكون ذاتها الخ
جملة خبرية لفظا كما تكون معنى الان الحال خبر عن ذى الحال
بالحقيقة وكما ان الاخبار عن الشئ بالنفى يجوز فكذلك بالجملة يجوز واى قائل
جملة خبرية اى محتملة للصدق والكذب لان الحال خبر فيجب ان تكون محتملة للصدق
والكذب فلا بد ان يكون فى هذه الجملة رابطة تربطها الى صاحبها وهى
الضمير والواو قوله فالاسمية بالواو اى الجملة التى تقع حالا اما ان تكون اسمية او فعلية
والفعلية اما ان تكون فعلها مضارعا مثبتا او منفيا او ماضيا مثبتا او منفيا فهذه خمس جمل
فالاولى اعنى الاسمية بالواو والضمير نحو جاء زيد وهو يركب وجاء زيد وقد ركب او
بالواو وحده نحو جاء زيد وما تطلع الشمس وقد طلعت الشمس وما طلعت الشمس
او بالضمير وحده نحو جاء زيد هو يركب وجاء زيد قد ركب وجاء زيد يركب
قوله ولا بد فى الماضى المثبت من قد ظاهرة او مقدرة اى لا بد من قد اما ظاهرة او مقدرة
اذا وقع الفعل الماضى حالا وذلك لان الماضى يدل على الانقضاء والحال تدل على
عدم الانقضاء فلا بد من قد لتقريب الماضى من الحال ومثال قد الظاهرة جاء زيد
زيد قد ركب ومثال المقدرة قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت

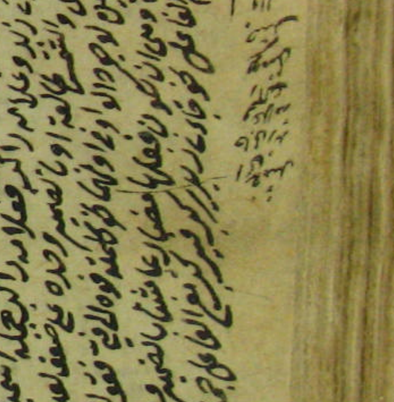












الابهام غير مستقر في العين لان العين في الاصل لم توضع مبهمة بل
حصل الابهام عند الاستعمال بالنسبة الى المخاطب وقوله عن ذات احترز
به عما يرفع الابهام المستقر عن الصفة نحو الحال كقولنا جاء زيد راكبا فان
راكبا يرفع الابهام المستقر عن صفة وهيئة لا عن الذات لان زيدا لا ابهام فيه
بل في صفته المجيء وقوله مذكورة او مقدرة تفصيل لتلك الذات ولا يرد عليه النقض
بصفات الاسماء المبهمة نحو مررت بهذا الرجل لوجوب كونها معرفة ووجوب
كون التمييز نكرة قوله فالاول عن مفرد مقدارا كان اي التمييز الذي يرفع
الابهام المستقر عن ذات مذكورة هو التمييز عن المفرد والمراد بالمفرد ههنا
ما يرفع التمييز الابهام عن نفسه سواء تم بالتنوين او بالنون او بالاضافة نحو
مهنا مقابل النسبة وذلك المفرد اما مقدار او غير مقدار والمقدار هو الغالب
اما في عدد نحو عشرون درهما وخمسة عشر درهما وسيأتي تمييز الاعداد في باب
العدد واما في غير عدد وغير العدد اما ممسوح نحو ذراع السمان قدر راحة سكرا
واما موزون نحو رطل زيتا ومنوان سمنا واما محتمل لهما نحو على التمر مثلها زبدا
واما مكيل نحو قفيز ان برا قوله فيفرد ان كان جنسا اي فيفرد التمييز حال التثنية
والجمع ان كان التمييز جنسا والمراد من الجنس ما يطلق على الكثير والقليل
التعليل للمذكور نظرا

في التفضيل انه يضاف الى غير المميز كما رأيت فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس
ولم يعكس الامر وفعالنوعهم اضافة الشيء الى نفسه لان العدد وهو المميز
في المعنى فلو اضيف اليه لتوهم انه اضيف الى نفسه وانما يجوز اضافة مثلها
الى زيد لانه مضاف مميز فامنع اضافته مرة اخرى قوله وعن غير مقدار
عطف على مفرد اي التمييز الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة لما عبر
عن مفرد مقدار واما تميز عن مفرد غير مقدار ومثال المفرد المقدار ما مر
ومثال المفرد الغير المقدار خاتم حديدا او فضة ويجوز الاضافة فيهما
وتركها لكن الاضافة اكثر على الاصل واليه اشار المصنف بقوله وقد يضاف
اكثر قوله والتمييز عن نسبة في جملة او مضافها اي والتمييز عن ذات
مقدرة هو التمييز عن ذات مقدرة في نسبة في جملة نحو طاب زيد نفسا او في
ما شابه الجملة نحو زيد طيب اخا او ابوة ودارا او علما او في نسبة في اضافة نحو
اعجبني طيب زيد اخا او ابوة ودارا او علما ولله دره فارسا في نفس
في قولك طاب زيد نفسا لرفع الابهام المستقر عن ذات مقدرة لا عن
ذات مذكورة لانه ليس في زيد ابهام بل في ذات اسند اليه الطيب فجاز
ان يسند الى زيد ظاهرا او ان كان مسندا الى ذات اخرى ضمنية او في ضمير

اليه فتذكر تلك الذات لرفع الابهام المستقر قوله او مضافها
اي ما شابه الجملة وضابطه فعل ماض من المضارعات وهي الناسخة
والمشابهة للجملة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة مع
فاعلها وقوله او في اضافة عطف على قوله في جملة اي والتمييز عن ذات
في نسبة في اضافة نحو اعجبني طيب زيد اخا او ابوة ودارا او علما الاول عبارة
عنه او عن متعلقه تعلق احد المنتسبين الى الاخر والثاني اضافة بينة وهي
غير والثالث متعلق به تعلق الوصف بالموصوف قوله ثم ان
كان اسميا يصح جعله لما انتصب عنه اي وان كان التمييز اسما
صالحا لان يرجع ضميرا ما انتصب عنه والى متعلقه جاز ان يكون له وجار
لئلا يكون متعلقه نحو طاب زيدا اخا فالاب جار ان يكون نفس زيد وجار
ان يكون لمن ولد زيدا نحو طاب زيدا ابوة فالابوة جار ان يكون
المراد بها ابوة زيد وابوة من ولده وان لم يكن صالحا لذلك تعين
ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه والا امتنع ان يكون مميزا عنه نحو طاب زيد
علما ودارا فالعلم والدار لا يصلحان لارجاعه واحدة وهي انه متعلق
ما انتصب عنه هذا ما فهمته من شرح المصنف في هذا الموضع وفيه نظر لانه

يلزم ان يكون الشرط وجزاءه واحدا وهو غير مفيد ولانه لا يلزم
من انتفاء صحة الجمع المذكور ان يكون المتعلق ما انتصب عنه
جواز لئلا يكون مما انتصب عنه كقولك طاب زيد نفسا ولان النص غير مساعد
لهذا الشرح وانما حملنا على مقتضى النص اشكل مثل طاب زيد نفسا
فان تفسا يصح جعله لما انتصب عنه مع امتناع جعله لمتعلقه و
بالجملة لا يخلو الكلام مهما عن تعسف قوله فيطابق فيهما اى
فيطابق التمييز في الصورتين اعني ما انتصب عنه ومتعلق ما انتصب عنه
اى يطابق التمييز ما قصد اى ان قصد مفرد او آخر التمييز وان قصد مثنى او جمع
قصد جماعي التمييز في الصورتين فنقول اذا كان التمييز غير ما انتصب عنه
نحو طاب زيد اباً والزيدان ابوين والزيدون آباءً وكذلك
تقول اذا كان التمييز متعلق ما انتصب عنه نحو طاب زيد اباً
اذا اردت اباه فقط وطاب زيدا بوين اذا اردت اباً وجداً اباً و
امّاً وطاب زيد آباءً اذا اردت اباً واجداده قوله الا ان يكون جنسا
اى يطابق التمييز في الصورتين ما قصد الا اذا كان التمييز جنسا فانه لم يطابق
حينئذ كالعلم والابوة فانك اذا اردت العلم من جنس موصوف لا يطابق وكذلك اذا اردت

الابوة من حيث هي الابوة لا تثنى ولا تجمع الا ان تقصد الانواع
المختلفة فتثنى اذا كان المراد مثنى وتجمع ان كان جمعا فيقال طاب
زيد علمين اذا كان المراد انه طاب بسبب علمين مختلفين
وطاب زيد علوما اذا كان المراد انه طاب بسبب علوم كثيرة
ولقائل ان يقول في عبارة الكتاب نظر لان قوله الا ان يكون جنسا
مستثنى من قوله فيطابق فيهما ما قصد وان استثناء الجنس من
الاول فيكون معناه فيطابق التمييز في الصورتين ما قصد الا ان يكون
التمييز جنسا فانه لا يطابق ما قصد الا ان تقصد به الانواع فانه يطابق
ما قصد وفساده ظاهر لان الاستثناء الاول يقتضي عدم مطابقة
التمييز لما قصد في الجنس والثاني يقتضي مطابقته لما قصد من التثنية
والجمع اذا قصد الانواع المختلفة وجوابه انا لا نسلم استثنائه فان الاول
يقتضي عدم مطابقة التمييز لما قصد من التثنية والجمع في الجنس اذا لم
يقصد الانواع المختلفة والثاني يقتضي ما قصد من التثنية والجمع اذا
قصدت الانواع المختلفة فان قيل لا يكون قصد التثنية والجمع
في الجنس الا مع قصد الانواع المختلفة فيلزم المحذور قلنا لا نسلم ذلك لتكثر افراد نوع من اجناس

فيجوز ان تقصد اثنان او ثلثة من احاد ذلك النوع مع انه لا يثنى
ولا يجمع وحكم بطابق التمييز ما قصد فان قيل علام يطابق التمييز
ما قصد من افراد نوع واحد من جنس واحد كما يطابق ما قصد من
انواع جنس واحد قلنا لاتحاد افراد النوع الواحد في الحقيقة واختلافها
في العوارض والمشخصات واختلاف انواع الجنس الواحد في الحقايق
والماسبات فجاز اطلاق الجنس مفردا على افراد نوع واحد اذا قصدت
في الحقيقة ولم يجز اطلاق الجنس مفردا على انواع جنس واحد اذا قصدت
لاختلافها بالحقايق قوله وان كان صفة اى وان كان التمييز
صفة كان التمييز بين ما انتصب عنه ومطابقا له لكونه اياه في
المعنى فيقال طاب زيد فارسا طاب الزيدان فارسين
طاب الزيدون فوارس وكذلك تقول لله دره فارسا
ودرهما فارسين ودرهم فوارس واذا كان التمييز صفة احتمل
تلك الصفة ان يكون حالا كما في المثال المذكور كون التمييز اولى من الحال لان
المراد منه دعاء له مطلقا سواء كان حال كونه فارسا او غيره وهذا انما يتم منه
اذا كان غير حال دون ان يكون حالا والفرق بين التمييز في قولهم لله دره فارسا

وبين قولهم مثلها زيدا ان الفارس يرفع الابهام عن نسبة الدر الى الضمير
لا عن نفس الدر وان الزيد يرفع الابهام عن نفس المثل او الابهام
في اضافة المثل الى الضمير بل في نفس المثل قوله ولا يتقدم التمييز اى لا يتقدم
التمييز على العامل مطلقا سواء كان العامل فعلا او غير فعل لانه ان كان غير
فعل كان ضعيف العمل فلا يكون له قوة يعمل معها متاخرا وان كان فعلا
فلان التمييز في المعنى فاعل فكما لا يتقدم الفاعل على الفعل لا يتقدم ما هو نائب
عليه وانما قلنا انه فاعل في المعنى لان اصل قولنا طاب زيد نفسا طاب نفس زيد
واصل تصبب زيد عرقا تصبب عرق زيد الا انه عدل عنه الى قولنا طاب
زيد نفسا وتصبب زيد عرقا للتاكيد والمبالغة لان ذكر الشيء مبهما ثم مفسرا
مفسرا يوجب التاكيد والمبالغة واما مثل قوله تع وفجرنا الارض عيونا فمحمل
عليه اطراد الباب قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل اى التمييز لا يتقدم على العامل
ان لم يكن فعلا بالاتفاق اما اذا كان فعلا فالاصح ان لا يتقدم عليه لما ذكرنا
من قبل خلافا للمازني والمبرد فانهما اجازا تقديم التمييز على العوامل الفعلية
متمسكين بقول الشاعر ائتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق
تطيب والجواب عنه ان الرواية ممنوعة بل الرواية هكذا وما كاد نفسي بالفراق تطيب

قول المستثنى متصل ومنقطع اى المستثنى على ضربين احدهما مستثنى متصل
والاخر مستثنى منقطع فالمستثنى المتصل هو الذى اخرج بالا او
احدى اخواتها عما فيه تعدد وكثرة لفظا نحو جاءنى الرجال الا زيدا فزيد
مخرج عن متعدد لفظا لان الرجال جمع رجل او تقديرا نحو جاءنى القوم الا
زيدا فزيد مخرج عن القوم وهو متعدد تقديرا لانه موضوع لافراد كثيرين لا
لفظا لانه ليس بجمع لفظا بل مفرد اللفظ وفيه نظر لان المستثنى منه لا تعدد فيه
لفظا بل معنى والحق ان يقال معناه ان المستثنى هو المخرج عن متعدد ملفوظ
نحو جاءنى القوم الا زيدا او عن متعدد مقدر نحو ما ضربت الا زيدا او يكون
معناه ان المستثنى هو المخرج لفظا عن متعدد نحو جاءنى القوم الا زيدا او المخرج
عن متعدد تقديرا نحو جاءنى زيد ليس الا وانما قال بالا واخواتها ليخرج عنه المخرج
عن متعدد بالصفة نحو اكرم بنى تميم العلماء فان اللام مخرجة بعضهم بالصفة
والمخرج عنه بالبدل كقوله تع ولله على الناس حج البيت من استطاع
اليه سبيلا وبالشرط نحو اكرم القوم ان دخلوا الدار وبالجملة للثلاثة فى الحد
المخرج بغير الا واخواتها فانه لا يسمى مستثنى واخوات الا هى غير وخلا وعدا
وما عدا وما خلا وليس ولا يكون وسوى وسواء قول والمنقطع المذكور

بعدها غير مذكور مخرج اى المستثنى المنقطع هو الذى ذكر بعد الا او احدى
اخواتها ولم يكن مخرجا نحو جاءنى القوم الا حمارا فالحمار هو المذكور بعد الا
غير مخرج عن القوم لعدم تناول القوم اياه قول وهو منصوب
اى المستثنى منصوب اعلم ان هذا الكلام شروع فى بيان المستثنى
فى اى موضع واجب النصب وفى اى موضع جائز النصب وفى اى موضع مخصوص
فابتدا بالصورة الاولى اعنى واجب النصب وهى فى مواضع احدها ان يكون
المستثنى بعد الا التى لغير الصفة فى كلام موجب والمراد بالموجب ان لا يكون
نفيا ولا نهيا ولا استفهاما نحو جاءنى القوم الا زيدا واما قيد الا بغير الصفة لان
الا لو كانت للصفة لم يجب النصب بل يكون المستثنى بعدها تابعا لما قبلها
كقوله تع لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فالله بعد الا الت فى الصفة
اى آلهة غير الله فالرفع بالتبعية على الصفة وانما قال فى كلام موجب لانه
لو كان فى كلام غير موجب لم يجب النصب نحو ما جاءنى الا زيد افزيد يجوز رفعه
على البدل من القوم ونصبه على الاستثناء وانما يجب النصب متى امتنع
البدل وامتنع حمل الا على الصفة اما الاول فلاقتضاء البدل فساد المعنى

اذا امتنع الاستثناء وههنا لم يمتنع ذلك وكثر من المواضع التي يجب نصب
المستثنى فيها ان يكون المستثنى معدما على المستثنى منه نحو قوله ☜ وما لي الا
آل احمد شيعة ☜ وما لي مشعب الحق مشعب ☜ فآل احمد مستثنى معدم على
المستثنى منه وهو شيعة وكذلك مشعب الحق مستثنى معدم على المستثنى منه وهو مشعب
وانما وجب النصب اذا كان معدما على المستثنى منه لانه لم يصلح ان يكون بدلا
ولا صفة لامتناع تقديم البدل على المبدل منه وتقديم الصفة على الموصوف واشار
الى هذا القسم بقوله او معدما على المستثنى منه والثالث من المواضع التي يجب
نصب المستثنى فيها ان يكون المستثنى منقطعا عند الاكثرين نحو ما جاءني القوم
الا حمارا وانما وجب نصبه حتما لانه امتنع البدل لامتناع كونه احد الابدال
الاربعة اما امتناع الثلثة الاولى فظاهر واما امتناع بدل الغلط فلصدوره
عن قصد وارادة وعدم كون بدل الغلط كذلك ولامتناع كونه صفة لعدم
العايدة في الصفة ههنا فلانه لا يجوز الصفة الا اذا تعذر الاستثناء ولم يتعذر
ههنا وانما قال في الاكثر لجواز البدل عند بعضهم كقوله ☜ وبلدة ليس بها انيس
☜ الا اليعافير والا العيس ☜ واليعافير والعيس مستثنى منقطع بعد الا
مع دفعه بالبدل والجواب عنه عند الاولين ان المراد بالانيس ما يوانس ويلائم

فهو اعم من الانسان واليعافير والعيس بدل عن الانيس بدل البعض
من الكل والرابع من المواضع التي يجب نصب المستثنى ان يكون
بعد خلا وعدا عند الاكثرين بقوله جاءني القوم عدا زيدا وخلا زيدا
اي عدا بعضهم زيدا وانما وجب النصب لانه مفعول به ويجب نصب
المفعول به وانما قال في الاكثر لانهما حرفا جر عند بعضهم فيكون ما بعدهما
مخفوضا والخامس من المواضع التي يجب نصب المستثنى ان يكون
المستثنى بعد ما خلا وما عدا وليس ولا يكون وانما وجب نصبه بعد
ما عدا وما خلا لان ما مصدرية لانها دخلا على الفعل فوجب ان
يكون خلا وعدا بعد ما فعلين وفاعلها مضمر والمستثنى بعدهما مفعولا به
فوجب نصبه تقول جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا اي ما خلا بعضهم
زيدا اي جاءني القوم خلو بعضهم زيدا فهو مصدر في موضع الحال اي
خاليا بعضهم زيدا وانما وجب نصب المستثنى بعد ليس ولا يكون
لانهما فعلان ناقصان اسمهما مضمر فيهما والمستثنى بعدهما خبرهما وجب
نصب خبرهما فوجب النصب تقول جاءني القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا
اي ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا قوله ويجوز فيه النصب مختار البدل

اى ويجوز نصب المستثنى ويختار ابدالهُ عن المستثنى منه فيما بعد الا في
كلام موجب شرط ان يكون المستثنى منه مذكورا نحو ما جاءني القوم الا زيدا
وزيد بر فعه ونصبه فالرفع على البدل والنصب على الاستثناء، لكن البدل
اولى من النصب لان البدل لا تكلف فيه والنصب فيه تكلف وهو شبيه
بالمفعول وانما قال في كلام غير موجب لم يكن البدل كما ستر في مواضع وجوب
النصب وانما قال وذكر المستثنى منه لانه لو لم يكن المستثنى منه مذكورا لم يكن
من هذا الباب بل اعرابه على حسب العوامل كما يجيء ومثال ما يجوز النصب
ويختار البدل قوله ما فعلوه الا قليلا او الا قليل بدل البعض
برفع القليل على البدل من واو فعلوا ونصبه على الاستثناء قول
ويعرب على حسب العوامل اى ويعرب المستثنى على حسب ما يقتضيه العوامل
اذا كان المستثنى منه غير مذكور وانما يجوز عدم ذكر المستثنى منه في كلام
غير موجب لصحة المعنى ولم يجز في الموجب لعدم صحة المعنى مثاله ما ضربني
الا زيد فان اقتضى العامل المعدم الفاعل يرفع ما بعد الا بان يكون فاعلا
له نحو ما جاءني الا زيد فان اقتضى العامل المفعول به ينصب لكونه مفعولا به
نحو ما ضربت الا زيدا وان اقتضى العامل للصدر ينصب لكونه مصدرا له نحو ما ضربت

وكذلك سائر الاشياء وسمي مفرغا قول الا ان يستقيم المعنى استثناء
من قوله وهو في غير الموجب اى عدم ذكر المستثنى منه في الاثبات ايضا
نحو قولك قراءت الا يوم الجمعة لجواز ان تقرأ كل يوم الا يوم الجمعة
قول ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما اى ومن اجل انه لا يجوز
عدم ذكر المستثنى منه في الموجب لم يجز ان يقال ما زال زيد الا عالما
لان زال للنفي وما للنفي فيكون ما زال للاثبات لان النفي اذا
دخل النفي افاد الاثبات فمعناه ثبت زيد الا عالما وهو غير جائز
كما مر قول واذا تعذر البدل على اللفظ فعلى الموضع اى اذا تعذر
ابدال المستثنى من لفظ المستثنى منه حيث جاز الابدال تعين البدل
من موضع المستثنى منه نحو ما جاءني من احد الا زيد فانه يجوز نصب زيد
على الاستثناء ويجوز رفعه على البدل من موضع احد لكنه لا من لفظ احد
لانه لو ابدل من لفظ احد لكان من مقدر ابعدا فيه لان البدل
تكرير العامل فيكون تقديره ما جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات
وهو غير جائز عند سيبويه واذا بطل ابدال الا من لفظ احد تعين ابدالها من محل احد لان محل

بانه فاعل ما جاءني ومن زائدة لتاكيد النفي وكذلك لا احد غيرها الا عمرو
فان عمرا لا يجوز ابداله من لفظ احد لانه لو ابدل من لفظ لزم تقديرا
عاملة بعد الا وهو غير جايز وكذلك ما زيد شيئا الا شيئ فالشيئ الثاني
لا يجوز ابداله من لفظ الشيئ الاول لانه لو ابدل من لفظه لزم تقدير ما عاملة
بعد الا وهو غير جايز لانا ما ولا لا تقدران عاملتين بعد الا لان عملها
فد انتقض بالا فاذن يبطل عملها لانها انما يعملان لاجل النفي لانها انما
يعملان لاجل مشابهتها بليس وان من حيث النفي فاذا انتقض النفي
بطل المشابهة بليس وان واذا بطل المشابهة بليس ان يبطل عملها
بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئ اي لا يجوز ان يقال ما زيد شيئا الا
شيئا بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا فانه جاز ههنا لان ليس انما يعمل لاجل
الفعلية لا لاجل النفي فاذا كان كذلك لم يكن الشرط لنقض النفي مع بقاء الامر
الذي يعمل ليس سببه وهو الفعلية فهي في قولك العاملة هي عاملة ليس
والضمير في قولك لاجله يعود الى الامر والالف واللام في العاملة هو الصحيح
قوله ومن ثم جاز ليس زيد اي ومن اجل ان عمل ما لاجل النفي

وعمل ليس لاجل الفعلية لا لاجل النفي جاز ان يقال ليس زيد الا قايما لبقاء
الفعلية التي لاجلها عملت مع بطلان النفي ويمتنع ان يقال ما زيد الا قايما
لبطلان النفي الذي لاجله عملت ما قوله ومخفوض بعد غير وسوى وسولهاى
المستثنى مجرور بعد غير وسوى بكسر السين وضمها وسواء بفتح السين
وكسرها وحاشا تقول جاءني القوم غير زيد وسوى زيد وسواء زيد وحاشا
زيد لان المستثنى بعد غير وسوى وسواء مضاف اليه والمضاف
والمضاف اليه مجرور فوجب جره بعدها وان المستثنى بعد حاشا مجرور
بحاشا لانه حرف جر وانما قال في الاكثر لان حاشا حرف جر عند اكثر
النحاة فيكون ما بعدها مجرورا عند الاكثرين وفعل عند بعضهم واذا
كان فعلا لم يكن ما بعده مخفوضا بل منصوبا بانه مفعول به فاعله
مضمر كما ذكرنا في خلا وعدا قوله واعراب غير كاعراب المستثنى
بالا على التفصيل اي اعرب غير اذا استعمل لاستثناء مثل اعراب الاسم
المستثنى بالا على التفصيل كما ان المستثنى بالا غير الصفة اذا كان في كلام
موجب لم يجز فيه الا النصب فكذا ههنا لم يجز فيه الا النصب تقول
جاءني القوم غيرَ زيد بالنصب فقط وكما انه اذا تقدم المستثنى بالا على المستثنى منه

وجب النصب كذلك تقول ماجاءني غير زيد القوم بنصب غير فقط
وكما انه اذا كان المستثنى بالا منقطعا وجب النصب كذلك ههنا تقول
ماجاءني القوم غير حمار وكما ان المستثنى بالا اذا كان في كلام غير موجب
والمستثنى منه مذكورا جاز النصب والبدل فكذلك ههنا تقول ماجاءني
القوم غير زيد بالنصب على الاستثناء والرفع على البدل واذا لم يكن
المستثنى منه مذكورا لم يجز الا الاعراب الذي يقتضيه العامل فتقول
ماجاءني غير زيد وماضربت غير زيد وماضربت زيدا غير يوم
الجمعة قوله وغير صفة حكمت على الا اعلم ان غير ان يكون صفة لجواز وقوعه
صفة في جميع مواضع كونه للاستثناء وعدم جواز الاستثناء في بعض مواضعه
كقولك جاءني رجل غير عاقل لانها تحمل على الا في الاستثناء كما ذكرنا واصل
الا ان يكون للاستثناء لا للصفة لكونها حرفا واصل الحرف ان لا يكون
صفة الا انها تحمل على غير في الصفة وذلك اذا كانت تابعة لجمع منكور غير
محصور لتعذر الاستثناء حينئذ وانما قال تابعة لجمع لانها لو كانت تابعة
لمفرد منفي لم يتعذر الاستثناء لان النكرة في موضع النفي للعموم فيتناول
المستثنى فيصح الاستثناء كقولك ماجاءني احد الا زيدا وانما قال منكور لانها لو كانت

اصل م

تابعة لجمع معرف لم يتعذر الاستثناء كقولك جاءني الرجال الا زيدا لانه حينئذ
للاستغراق والعموم وانما قال غير محصور لانها لو كانت تابعة لجمع محصور
لم يتعذر الاستثناء نحو لفلان علي عشرة الا واحدا ولقائل ان يقول لا حاجة
الى قيد المحصور لانه لا يطلق الجمع على الاعداد كما نص المصنف في باب
العدد وانما قلنا انها اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور تعذر الاستثناء
لان الاستثناء اخراج الشيء من الشيء لولا الاخراج لوجب دخوله
فيه واذا كان المستثنى منه جمعا منكورا غير محصور لم يجب دخول المستثنى في المستثنى منه
لان الجمع المنكور غير المحصور كرجال مثلا يحتمل ان يتناول ثلثة فقط ولم يكن
المستثنى من جملة الثلثة فيحتمل قوله ع لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
اي لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا فالتابعة للجمع وهي جمع منكور
غير محصور ولانه لو نصب الا الله لم يلزم منه التوحيد الذي هو المطلوب
من الآية لانه يصير معناه حينئذ لو كان فيهما آلهة مستثنى منهم الله لزم
فساد السموات والارضين ولم يلزم منه انه لو كان فيهما آلهة
غير مستثنى منهم الله لزم فسادهما وفيه نظر لانه ينتقض بقول القايل ما
لفلان علي دراهم الا دراهم فانه يصح الاستثناء مع كونه تابعا لجمع منكور

منكور ع

عشرة مسماة وعلى هذا لو كان لفلان علي عشرة
دراهم غير محصورة
الا واحدا
الا واحدا
الا واحدا

غيره محصور ويقولنا جاءني رجال عشرة الا زيدا بالرفع فانه يتعذر الاستثناء لا لعدم
مع كونه تابعا لمقطوع منكور محصور ويقولنا جاءني رجل الا زيد بالرفع فانه يصح الصفة و
يتعذر الاستثناء مع كونه تابعا للفرد ويمكن الجواب عن الاول بان الدراهم محصورة
في ثلثة عشر عددا لانها اقل مراتب الجمع وكانه قال على ثلثة الا واحدا وعن الثاني بان الجمع
المذكور غير محصور لذاته بل محصور بسبب الصفة ولهذا لا يجب تناوله لزيد والمراد
بالمحصور هنا المحصور لذاته كالعدد وعن الثالث بانا لا ندعي ان كل مفرد جاز
الاستثناء عنه بل نقول اذا اخذ فيه الجمع لانه ان لم يكن مفردا جاز الاستثناء عنه في
بعض الصور وهو المفرد المنوي في جواب الاخير نظرا لانه في بيان قضايا كلية يتعذر الاستثناء
عند وجودها مطلقا ولم يتعذر عند عدمها مطلقا ويدل عليه تقييد جعلها على غير في الصفة
بقوله اذ الكانت تابعة لجمع منكور غير محصور وقوله وضعف غيره واعلم انه لو قال
اذ الكانت تابعة لشيء لم يجب تناوله لما بعد الا لم يتوجه عليه شيء من هذه الايرادات

قوله وضعف في غيره اي وضعف جعل الا للصفة في غير الجمع المنكور غير المحصور
لامكان الاستثناء كقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان
اي غير الفرقدان مرفوعا بانه صفة لكل اخ وكل اخ ليس جمعا منكورا غير محصور

قوله واعرب سوى وسواء النصب على الظرف فقط مثلا اذا اقلت جاءني القوم
سوى زيد فمعناه جاءني القوم مكان زيد ولم يسمع فيهما الا النصب
وانما قال على الاصح لانه قد اجاز قوم اجراءهما مجرى غير في جواز وقوعهما
غير ظرف كقوله ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا اي جزيناهم كما جزاءنا
وكقوله بجانف عن اهل اليمامة ناقتي وما قصدت من اهلها لسوائكا
اي لغيرك وهو عند الاولين شاذ لا يقاس عليه قوله خبر كان واخواتها
اي خبر كل واحد من واخواتها هو المسند بعد دخول كان او احدى اخواتها فقوله المسند
شامل لخبر المبتدا وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا المشبهتين بليس على ما
قال بعد دخول كان او احدى اخواتها اخرج خبر المبتدا وخبر ان واخواتها
وخبر ما ولا المشبهتين بليس مثاله كان زيد قائما فقائم هو المسند
بعد دخول كان قوله وامره كامر خبر المبتدا اي وحكم خبر كان كحكم خبر المبتدا
في جواز وقوعه مفردا وجملة سواء كانت تلك الجملة اسمية او فعلية وفي وجوب استتار
الجملة الواقعة خبر كان على عايد الى اسمها وفي جواز تقديم الخبر على الاسم فتقول
كان زيد قائما وكان زيد ابوه قائم وكان زيد قام ابوه وكان قائما زيد شاذ بخلاف تقدم الخبر على الاسم

قوله ويتقدم معموله اي وضع خبر كان كحكم خبر المبتدا في جواز تقدم الخبر على الاسم اذا
كان معمولا فانه يجوز تقديم معموله على كان

على الاسم لعدم اشتباهه بالاسم لاختلافهما في الاعراب نحو كان زيد
بخلاف خبر المبتداء فانه اذا كان معرفة لم يجز تقديمه على المبتداء لئلا يلتبس
بالمبتداء اعلم انه لو قال يتقدم معرفة او متساويين لكان اولى ليتناول
مثل كان افضل منك افضل مني فانه يجوز تقديم الخبر منهما على الاسم
لحصول التمييز بالاعراب ولا يجوز في المبتداء والخبر لوجود اللبس
اعلم ان خبر المعرفة يجب ان يظهر الاعراب فيه حتى يجوز ان يتقدم
على الاسم لانه لا يتقدم في مثل كانت الجيلي السكرى لحصول اللبس
قوله وقد يحذف عامله اي وقد يحذف عامل جنطان اي وقد يحذف
كان في مثل قولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وقد نص سيبويه
على جواز اربعة اوجه في مثله احدها نصب الاول ورفع الثاني وهو اقوى
الوجوه لعلة الحذف وتقديره ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير والثاني رفع الاول
نصب الثاني وهو اضعف الوجوه لكثرة الحذف تقديره ان كان في عمله خير
فكان جزاؤه خيرا والثالث رفعهما معا على ان خيرا فخير وتقديره ان كان
في عمله خير يجزاؤه خير والرابع نصبهما معا ان خيرا فخيرا او تقديره ان
كان عمله خيرا جوزي خيرا ووجه نصب الاول ورفع الثاني اولى
لان نصب الاول والثاني في الاصل
الحذف بين الاول
والضعف لتوسط
متوسطا لكثرة
وسط ان الوجهان
خيرا او خيرا
كان عمله خيرا فكان

لعلة الحذف وبيانه ان في نصب الاول يكون المحذوف كان مع اسمه وان في رفع الاول
يكون المحذوف كان مع الجار والمجرور وان في رفع الثاني يكون المحذوف
المبتداء فقط وفي نصبه كان مع اسمه واذا ثبت ذلك ثبت ان الوجه
الاول اقوى وان الوجه الثاني اضعف لكونه مخالفا للاول
في جزئيه والاخيران متوسطان لمخالفتهما الاول في احد جزئيه فقط
قوله ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي ويجب حذف كان في مثل
اما انت منطلقا انطلقت وتقديره لان كنت منطلقا انطلقت فحذف اللام
الجارة كما يحذف حرف الجر من ان وان في كلامهم ثم حذف كان وجوبا وعوض
في كلامهم عوضا العدول من الضمير المتصل الى المنفصل لتعذر المتصل هنا
فصار ان انت منطلقا فزيدت ما عليها للتاكيد وليكون كالبدل عن كان
فصار ان ما انت منطلقا ثم قلبت النون ميما وادغمت الميم في الميم فصار
اما انت منطلقا انطلقت وانما وجب حذف كان ههنا لان ما عوض عنها فلو
اتي لكان لزم اجتماع العوض والمعوض عنه وانه غير جائز قوله
اسم ان واخواتها هو المسند اليه اي اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخول
ان واخواتها عليه والطريق في التعريف
كان واسم ان واخواتها
هو المسند اليه بعد دخول ان او
ما ولا ولم ولن عليها فكما كان
المسند اليه شامل
اخواتها فقوله

ومثاله ان زيدا قائم فزيد هو المسند اليه بعد دخول ان او حكم حكم المبتدا
وقد مضى استيفاء البحث عنه في باب المرفوعات بتوفيق الله تع ليس
المنصوب بلا التي لنفي الجنس الفرق بين لا التي لنفي الجنس وبين لا التي تعمل
عمل ليس ان الاولى لنفي الجنس على الاحاطة والثانية لنفي واحد من الجنس مثلا اذا قيل لا رجل
في الدار كان معناه انه ليس في الدار من الجنس فاكثر لا يجوز ان يكون فيها
واحد واثنان او ثلثة او غيرها واذا قيل لا رجل في الدار كان معناه
نفي واحد من جنس الرجال ويجوز كون واحد اثنين او ثلثة او اكثر فيها
قوله المنصوب بلا التي لنفي الجنس المسند اليه بعد دخولها ليس فيها ما يفيد انه مفعول
او مشابها به فقوله المسند اليه شامل للمبتدا ولاسم كان وان ولاسم ما
ولا المشبهتين بليس فلما قال بعد دخولها خرج عنه هذه الاشياء
وقوله يليها نكرة مضافا او مشابها به هذه شرائط نصب اسم لا التي لنفي الجنس
اليم لا فاعل يلي الضمير العائد الى المسند اليه وتاء يليها راجع الى لا ونكرة
منصوب بانه حال عن الضمير الفاعل في يليها واما اشترط في نصبه ان يكون تاليا لانه
لو فصل بينه وبين لا لم تنصبه كما يجيء واما اشترط ان يكون اسم لا نكرة
لانه لو كان معرفة لم تنصبه كما يجيء واما اشترط ان يكون مضافا

ومشابها به لانه لو كان نكرة مفردة يكون مبنيا كما يجيء ومثال المضاف
لا غلام رجل في الدار ومثال المشبهة بالمضاف لا عشرين درهما لك
ومشابهة المضاف من حيث ان كل واحد منهما عامل فيما بعده
ومن حيث ان ما بعدهما متم ومخصص لهما فان كان معرفة فهو
مبني على ما ينصب به اي فان كان الاسم الذي يدخل عليه لا التي لنفي الجنس
مفردا اي غير مضاف وغير مشبه به بني على ما ينصب به اي اذا كان نصبه بالفتح
بني على الفتح نحو لا غلام في الدار وان كان بالياء بني عليها طولا اعلا
كل ولا مسلمين كل وان كان نصبه بالكسر بني عليه نحو لا مسلمات
في الدار مع ان الفتح في الاخير اولى من الكسر وانما بني لتضمنه حرف الجر
لانه لو لم لا رجل في الدار مبني على جواب سؤال محقق او مقدر كما لو قال
هل من رجل في الدار فكان من الواجب ان يقال لا من رجل في الدار ليكون
الجواب مطابقا للسؤال الا انه لما جرى ذكر من في السؤال استغنى عنه في
الجواب فحذف فقيل لا رجل في الدار فتضمن معنى من فبني لذلك وبني على الحركة فرقا
بينه وبين ما كان بناؤه عارضا وبني على الفتح للخفة
قوله وان كان معرفة اي وان كان الاسم الذي يدخل عليه لا معرفة وجب
الرفع والتكرير

تقول لا رجل في الدار ولا امرأة فلان لا لا تعمل في المعرفة
لان وضعها لنفي النكرات فلا تعمل الا فيها واما التكرير فلانه مبني
على جواب السؤال سائل سئل فقال ازيد في الدار ام عمرو فوجب التكرير في
الجواب ليكون مطابقا للسؤال وكذلك ان كان مفصولا بين لا وبين الاسم
شيء وجب الوضع والتكرير فتقول لا في الدار رجل ولا امرأة واما الرفع فلا
فلبطلان عمل لا بالفصل لضعف عمله واما التكرير فلضعف فلانه مبني على جواب
سؤال وقال بعضهم ارجل في الدار ام امرأة فوجب التكرير في الجواب للمطابقة
ومثل خفضة قولا باحسن لما تناول هذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان
يقال انا باحسن معرفة من غير الرفع والتكرير وانتم قلتم ان كان معرفة
وجب الرفع والتكرير وجوابه انه متناول اي قضية ولا مثل اي حسن كما فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ولا شك ان مثل ابي حسن نكرة لان المثل لا يكتسي
من المضاف اليه التعريف كما يجيء في باب الاضافة ويمكن ان يكون هذا جوابا
عن ايراد المثال المذكور على حد المنصوب بلا التي لكون اباحسن معرفة مع
انه ذكر في الحد ان المنصوب بلا انكرة ولا ونحو مثل لا حول ولا قوة الا بالله
اعلم انه اذا عطف على اسم لا مع تكرر لا جاز فيه خمسة اوجه الاول فتحهما نحو

لا حول ولا قوة الا بالله اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فلا حول في محل الرفع
بانه مبتدأ وبالله خبره وكذلك لا قوة في محل الرفع بانه مبتدأ وبالله خبره فلا
حول ولا قوة الا بالله على هذا الوجه جملتان والثاني فتح الاول ونصب الثاني لا حول
ولا قوة فلا حول في محل الرفع بانه مبتدأ ولا في لا قوة زائدة لتاكيد النفي ووقع
عطف على لفظ لا حول وخبره بالله فعلى هذا الاحول ولا قوة الا بالله جملة
واحدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني لا حول ولا قوة الا بالله فلا
حول في محل بانه مبتدأ ولا في لا قوة زائدة لتاكيد النفي ووقع عطف على محل
لا حول وبالله خبره فعلى هذا الاحول ولا قوة الا بالله جملة واحدة والرابع رفع
الاول والثاني لا حول ولا قوة الا بالله فحول مبتدأ وقوة عطف عليه وبالله
خبره ولا يكون للا عمل وصح عدم عمل لا ههنا شيئان احدهما ان يكون الخبر
مطابقا للسؤال وسؤال الرجل في الدار امرأة والثاني انه لو فتح للزم التركيب
مع وجود حرف العطف وهو غير جائز احدهما دون الآخر لكان ترجيحا من غير
مرجح والخامس رفع الاول وفتح الثاني لا حول ولا قوة الا بالله فحول مرفوع
بانه اسم لا وخبره محذوف وهو بالله ولا بمعنى ليس وعمل لا بمعنى ليس شاذ
ولاجل هذا قال ورفع الاول على ضعف ولا قوة مبني على الفتح في محل الرفع بانه
مبتدأ وبالله خبره

قوله واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل اى اذا دخلت الهمزة
على الى لنفى الجنس لم تبطل عمل لا لانه لا يبطل العامل بدخول همزة الاستفهام
عليه سواء كان مع الهمزة مع لا كاستفهامهم نحو ألا رجل فى الدار او العرض نحو الا
تنزل عندنا او التمنى نحو الا ماء اشربه فحسبى رجل وتزول وماء فى محل الوضع
مع لا على الفتح كما كان قبل دخول الهمزة كذلك الا خبر ان للاستفهام لان سؤليس
العامل لا يقصد بقوله الا نفى نزول الاستفهام عن ترك النزول ولا بقوله الا
ماء اشربه الاستفهام عن وجود الماء لانه عالم بعدم الماء معه ونعت المبنى
الاول له اى ونعت المبنى مع لا على الفتح اذا كان نعتا اول مفردا تابعا
له جاز الوجهان البناء والاعراب اما البناء فلجعل الموصوف والصفة
شيئا واحدا نحو لا رجل ظريف واما الاعراب فظاهر وجوز رفعه حملا
على محل المبنى نحو لا رجل ظريف لان لا مع المبنى فى محل الرفع بالابتداء
كما مر ويجوز نصبه حملا على لفظ المبنى نحو لا رجل ظريفا وان لم يجز نحو لا
سابر المبنيات على لفظها لشبهه حركة هذا المبنى حركة الاعراب
كما مر فى باب النداء قوله والا فالاعراب اى وان لم يكن النعت
كما ذكرنا تعين الاعراب وهو الرفع او النصب وذلك بانه اما ان لا يكون
النعت

نعت المبنى نحو لا غلام رجل ظريفا واما ان لا يكون النعت نعتا
اول نحو لا رجل ظريف عاقلا وعاقل وانما تعين الاعراب لكراهتهم ان
يجعلوا ثلثة اشياء شيئا واحدا واما ان لا يكون النعت مفردا نحو لا رجل
ذا مال وانما تعين الاعراب لان اسم لا اذا كان مضافا لا يكون له الا
الاعراب فتابعه اذا كان مضافا كان اولى ان لا يكون له الا الاعراب واما
ان لا يكون تاليا له نحو لا رجل فى الدار ظريفا وانما تعين الاعراب لانه
اذا حصل الفصل بين الموصوف والصفة امتنع جعل الموصوف والصفة شيئا واحدا
مع وجود الفصل ولهذا اخذ بعض القيود فى قوله نعت المبنى الاول مفردا تاليا له
قوله والعطف على اللفظ والمحل جائز اى العطف من غير تكرير لا على المبنى
مع لا على الفتح جائز على لفظ المبنى وعلى محله نحو لا غلام وجارية على محل الاسم
ونصبها على لفظ لا غلام وحمل على اللفظ من قال فلا اب وابنا مثل وابنه
او سوء بالجد ارتدى وتأزرى قوله ومثل لا اباله ولا غلامى له جائز
اعلم انه يجوز ان يقال فى مثل لا اب له ولا غلامين له لا اباله ولا غلامى له اى
يجوز ان يعطى حكم الاضافة تشبيها له بالمضاف فى مشاركته للمضاف فى اصل
طرح التنوين لان المضاف وهو اب وغلام يحذف تنوينهما من اجل المضاف اليه
والاضافة من اجل التشبيه

من حيث مشاركته له في اصل معناه لم يجز ان يقال لا اباً فيها العدم مشاركته
للمضاف في اصل معناه وذلك لان الاضافة ههنا لا تكون بمعنى في قوله
وليس بمضاف له اي قولنا لا اباً له ولا غلام لـ ليس بمضاف الى الضمير
كما ذهب اليه سيبويه فان سيبويه ذهب الى ان اباً في قولنا لا اباً له مضاف
الى الهاء واللام زيدة لتاكيد الاضافة والحق اشارتي الى مذهب سيبويه
فقال انه ليس بمضاف لانه لو كان مضافاً لفسد معناه وذلك لان معنى لا اباً له
لا اباً ح وهو لا يدل على خبر وهو غير جائز وعمل لا في المعارف وهو غير جائز قوله
وحذف في مثل لا عليك اي وحذف اسم لا في مثل لا عليك اي لا باس عليك
قوله خبر ما ولا المشبهتين بليس قد ذكرنا مشابهة ما ولا لليس فلا
نعيده هنا لئلا يطول الكلام قوله هو المسند بعد دخولها اي خبر ما ولا هو المسند
بعد دخول ما ولا فقوله هو للمسند شامل لخبر المبتداء وخبر كان وخبر ان واخواتها
فلما قال بعد دخولها خرج عنه هذه الاشياء قوله وهو لغة اهل الحجاز
اي مشابهة ما ولا بليس وتشبيههما بها واعمال ما ولا عمل ليس على لغة
اهل الحجاز لان بني تميم لا يعملونها عمل ليس لدخولها على الجملتين اعني الاسم
والفعل وقد مثلنا الحث قوله وفي اذ يزيد ان اتى مال هذا اشارة الى ان شيئاً يبطل عملها ما
بطلان

فانه تبطل عمل ما لضعفه عنها بالفصل بينها وبين معمولها كقولنا ان زيداً قائم
وقوله وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة اخرينا واشار المصنف اليه
بقوله فاذا زيدت ان مع ما وثانيها انه اذا انتقض النفي بالا كقولنا ما زيد الا قائم
وانما يبطل عملها ح لانها تعمل بسبب المشابهة لليس لاجل النفي وقد بطل ح
فيبطل عملها واشار اليه بقوله او انتقض النفي بالا وثالثها انه اذا تقدم خبرها على اسمها
بطل عملها كقولنا ما قائم زيد لضعفها في العمل فلم يتقو في التصرف قوله واذا عطف
عليه بموجب اي اذا عطف على خبرها ولا بحرف عطف موجب نحو سيبويه ولكن بطل عملها
وهو لبطلان ما هو سبب عملها وهو نفي الرفع حملاً على حال خبرها من حيث هو منفي
في الاصل كقولنا زيد قائم بل قاعد ولكن قاعد قوله المجرور ان هو ما اشتمل على
علم المضاف اليه اي المجرور الذي اشتمل على علم المضاف اليه اي كل اسم نسب اليه
شيء بواسطة حرف الجر لفظاً او تقديراً مواداً فقوله كل اسم لان المضاف
اليه لا يكون الا اسماً لكنه يشكل بالجمل المضاف اليها كالمضاف اليه
اذ واذا وحيث ويجاب عنه بان ذلك لتاويل المعرفة فاذا قلت اجلس
حيث جلس زيد كان تقديره اجلس مكان جلوس زيد فيكون اضافتها الى الكون
تحقيقاً وقوله نسب اليه شيء احتراز به عما لم ينسب اليه شيء كخبر المبتدا مثلاً
وقوله بواسطة حرف الجر احتراز عن مثل الفاعل والمفعول به فانه نسب اليه
لفظاً وتقديراً بغير واسطة حرف الجر لفظاً او تقديراً قوله مواداً
اي بسبب الضرب الى زيد والى عمرو من حيث

وانما مادة بزيد ومثال حرف الجر لتقدير الحو غلام زيد وضارب قصة وقوله مرادا
احترز به عن الظرف نحو صمت يوم الجمعة لان يوم الجمعة لا ناب يوم الجمعة منسوب اليه
شيء وهو صمت بواسطة حرف الجر وهو في ولبس ذلك الحرف مرادا والا
والا لكان يوم الجمعة مجرورا ويعلم منه ان المقصود من قوله مرادا ذاع العمل
قول فالتقدير شرطه ان يكون له اب وشرط المضاف اليه الذي هو
مجرور بواسطة حرف الجر تقديرا ان يكون مضافا اسما حذف تنوينه او ما يقوم
مقام التنوين لاجل الاضافة على معنى انه لو كان فيه تنوين او ما يقوم مقامه
حذف منه لاجل الاضافة وان لم يكن كاحد قدرانه لو كان فيه تنوين لحذف
لاجل الاضافة نحو احدكم وغلام زيد ومسلمي زيد وانما حذف التنوين
لاجل الاضافة لان التنوين يؤذن بتمام المضاف بدون المضاف اليه
والاضافة تؤذن بقوام تمام المضاف الا بالمضاف اليه ولاجل هذه العلة
يحذف ما يقوم مقام التنوين كنون التثنية والجمع قوله وهي معنوية و
لفظية اي الاضافة بتقدير حرف جر على ضربين معنوية ولفظية و
المراد بالاضافة المعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها
فالمضاف اما ان لا يكون صفة نحو غلام زيد واما ان يكون صفة لكن غير مضافة
لا الى معمولها فضارب جملة فان ضارب صفة غير مضافة اصلا او مضافة الى غير
معمولها نحو ضارب اليوم عمرو او مضافة الى معمولها لكن لم يقصد بها
عمل الفعل نحو ضارب زيد عمرا امس فان ضارب صفة مضافة الى معمولها
لكن لم يقصد بها عمل الفعل لان المراد بالعمل هنا ان يرفع المضاف المضاف اليه او ينصب او يسلط عليه
او ان المراد به ان المضاف كان رافعا او ناصبا للمضاف اليه قبل الاضافة قول
وهي اما عن اللام اي الاضافة المعنوية على ثلثة اقسام لان المضاف اليه
ان لم يكن جنس المضاف ولا ظرف المضاف كانت الاضافة بمعنى اللام نحو
غلام زيد اي غلام لزيد وان كان زيد اليس جنس الغلام ولا ظرف الغلام واي
كان المضاف اليه جنس المضاف بمعنى انه يصدق عليه انه جاحد ونحوه كان الاضافة
بمعنى من نحو خاتم فضة اي خاتم من فضة وان كان المضاف اليه ظرف المضاف نحو
ضرب اليوم كانت الاضافة بمعنى في اي ضرب في اليوم قوله وهو قليل اي وهو
الاضافة بمعنى في قليل في قوله غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام وقوله خاتم فضة
مثال للاضافة بمعنى من وقوله ضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في قوله وتفيد تعريفا

الراجح اى الاضافة المعنوية ان كانت الى المعرفة نحو غلام زيد افادت الاضافة تعريفا للمضاف لانها غاية الايضاح الا اسما، فوغلت في الابهام نحو مثل وغير وشبه وغيرها اللهم الا اذا اشتهر المضاف بمعاملة المضاف اليه او مغايرته للمضاف اليه نحو عليك بالحركة بغير السكون وان كانت الى النكرة افادت تخصيصا للمضاف نحو غلام رجل او غلام امرأة وشرطها بجريد المضاف من التعريف اى وشرط الاضافة المعنوية ان يكون المضاف خاليا عن حرف التعريف لانه لو كان فيه حرف التعريف لكان معرفة فلم يحتج الى الاضافة ولانه ان اضيف الى المعرفة لزم اجتماع التعريفين وان اضيف الى النكرة لم تفد ويعلم منه انه لا يضاف العلم الا بعد اتفاق الاشتراك فيه نحو زيدنا خير من زيدكم ولا المعرف باللام الا بعد حذف اللام منه وان المضمر والمبهم لا يضافان اصلا لامتناع سلب التعريف عنهما لوضعهما على العرفان واعلم ان جرة عن حرف النداء ليس بشرط في من الاضافة وان كان حرف النداء للتعريف لانه ليس شرطا للتعريف على الاطلاق بل هو مع القصد للتعريف ولان الغرض الاكثري عند التنبيه والانشاء لا التعريف قوله وما اجاب الكوفيون هذا جواب عن سؤال وارد

على ما ذكره من قبل وهو ان شرط الاضافة بجريد المضاف عن حرف التعريف والكوفيون يقولون الثلثة الاثواب والاربعة الدراهم والخمسة الكتب واجاب عنه بانه ضعيف لان الغة القياس واستعمال الفصحاء ثلثة الاثواب وقال ذو الرمة ثلاث الاثافي والديار البلاقع وقال الفرزدق فسما وادرس خمسة الاشبار قوله والمعنوية ان يكون صفة مضافة الى معمولها اى الاضافة المعنوية ان يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها فقوله صفة احتراز به عن مثل غلام زيد وقوله مضافة الى معمولها احتراز به عن مثل ضارب هند فان اضافة مثلها اضافة معنوية لانه اضافة الى غير معمولها ومثال الاضافة اللفظية ضارب زيد وحسن الوجه وهي في تقدير الانفصال اى الجرور في اللفظ منصوب في المعنى كما في المثال الاول ومرفوع كما في المثال الثاني قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ اى الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وهو حذف التنوين او شبهه قائم مقام التنوين ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لانها في تقدير الانفصال قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه اى ومن اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ جاز ان يقال مررت برجل حسن الوجه فلو افادت هذه الاضافة تعريفا للحق حسن الوجه وهو نكرة فلم يجز جعله صفة لرجل لان الصفة توضح

صفة للنكرة كما يجيء في التوابع ولاجل ان هذه الاضافة لا تفيد الا تخفيفا يمتنع
ان يقال مررت برجل حسن الوجه لان زيدا معرفة وحسن الوجه نكرة واقع
وقوع النكرة صفة للمعرفة **قوله** وجاز الضارب يا زيد وامتنع الضارب الرجل
خلافا للفراء اما جاز الضارب يا زيد والضارب يا زيد لافادته التخفيف وهو
حذف النون وامتنع ان يقال الضارب زيد لعدم وجود التخفيف بهذه
الاضافة والفراء جوزه بناء على ان الاضافة سابقة على الالف واللام او حملا
على الضارب الرجل والضاربيك وجوب الاول ان اللام سابق على الاضافة
لانه لتحقيق ذات الاسم والاضافة لتحقيق عارض من عوارضه وهو التخفيف
ومحقق الذات سابق على محقق الصفات وجوب حمله على الضارب
الرجل والضاربيك يجيء عقيبه **قوله** وضعف الواهب المائة الدينار
وعبدها اعلم ان الاولى ان يكون مثله ممتنعا لان عبدها معطوف
على المائة وحكم المعطوف حكم المعطوف عليه فكانه قال الواهب عبدها وهو
بمنزلة الضارب زيدا فكما امتنع الضارب زيدا وجب ان يمتنع هذا الا انه
جاز على ضعف لان المعطوف وان كان حكمه حكم المعطوف عليه لكنه ليس

حكم المعطوف عليه من جميع الوجوه وضعفه من حيث ان حكمه كحكم بعض الوجوه
قوله واما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه هذا جواب
عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان من الواجب ان يمتنع الضارب الرجل
بناء على ما ذكرتم الضارب زيد لعدم افادته التخفيف فاجاب عن ذلك
بان قال اما جاز حملا على الحسن الوجه لمشابهته له من حيث ان المضاف
في الصورتين صفة والمضاف اليه معرف بلام التعريف ولقائل ان يقول
ان التخفيف في الحسن الوجه حتى يجوز الاضافة فيحمل مثل الضارب الرجل
عليه وجوابه ان نقول التخفيف في اضافة الحسن الوجه حذف الضمير وحرف
الجار والمجرور من الحسن الوجه منه او الحسن وجهه فاذا اضيف حرف الضمير من وجهه
والجار والمجرور وهو منه واما قال على المختار في الحسن الوجه لان فيه ست
عشرة لغة ومن مختارها الحسن الوجه ومنه يعلم الجواب عن حمل الفراء
الضارب زيدا على الضارب الرجل لان المضاف اليه غير معرف بلام التعريف
في الضارب زيد فلم يكن حملا على الحسن الوجه واعلم ان حكم المضاف الى
المعرف باللام حكم المعرف باللام حتى جاز الضارب ذي المال **قوله**
والضاربيك وشبهه اي معطوفا على الضارب الرجل اي انما جاز الضاربيك والضاربه

وتثنيتهما وجمعهما عند من يقول انه مضاف الى الكاف حملا على ضاربيك
من حيث ان المضاف في الصورتين صفة والمضاف اليه ضمير متصل وانه
يجب الاضافة في ضاربيك من غير نظر الى التخفيف لامتناع اجتماع التنوين والضمير
المتصل لان التنوين يوذن بانفصال ما بعده عما قبله والضمير المتصل يوذن بالاتصال
واذا لم ينظر الى التخفيف في ضاربيك لم ينظر اليه في ضاربيك ومن هذا يعلم الجواب
عن حمل الفراء الضارب زيدا على الضاربيك لان المضاف اليه في الضارب زيد ليس
ضميرا متصلا فلم يمكن حمله على ضاربيك وانما يمكن فيمن قال انه مضاف لان منهم
من ذهب الى ان الضارب في الضاربيك ليس باضاف والكاف ضمير منصوب
متصل به على انه مفعول الضارب وح لم يحتج الى العذر وهو الحمل على ضاربيك
قوله ولا يضاف موصوف الى صفته لان الصفة يجب تأخرها عن الموصوف
في الاعراب فلو كانت الصفة مضافا اليها كانت مجرورة فلم يجب تأخرها
للموصوف في الاعراب قوله ولا صفة الى موصوفها اي ولا يضاف الصفة
الى موصوفها لان الصفة يجب ان تكون متأخرة عن الموصوف فلو اضيفت
الى الموصوف كانت متقدمة عليه هذا خلف قوله ومثل مسجد الجامع
وجانب الغربي هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان قولكم لا يضاف

انما لا يضاف الموصوف الى صفته

الموصوف الى صفته منقوض بقول العرب مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة
الاولى وبقلة الحمقاء وذلك لان الجامع صفة للمسجد والغربي صفة للجانب
والاولى صفة للصلوة والحمقاء صفة للبقلة لانه يقال المسجد الجامع و
الجانب الغربي والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء وجوابه انه متاول اي
لما دل الدليل على انه لا يجوز اضافة الموصوف الى الصفة وجب تاويل هذه
الاشياء لئلا يلزم ترك الدليل وتاويله ان تقدير هذه الاشياء مسجد الوقت
الجامع وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى وبقلة الجنة الحمقاء
فانه كما يوصف المسجد بالجامع فكذلك يوصف الوقت بالجامع وهكذا القول
في البواقي قوله ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متاول هذا جواب عن سوال
مقدر وهو ان يقال ان قولكم لا يضاف صفة الى موصوفها منقوض بقولهم
جرد قطيفة واخلاق ثياب وذلك لان جرد صفة قطيفة واخلاق صفة
ثياب لانه يقال قطيفة جرد وثياب اخلاق واجاب عنه بانه متاول
لانه لما دل الدليل على اضافة الصفة الى موصوف وجب تاويل هذه الاشياء لئلا
يلزم ترك الدليل وتاويلها ان هذه الاضافة بمعنى من وليس الجرد صفة
للقطيفة ولا الاخلاق صفة للثياب وان كان صفة في قولنا قطيفة

انه لا يجوز

دسر

للموصوف

جرد وثياب اطلاق لانه لما حذف الموصوف واستعملت الصفة
مقام الموصوف استغنى عن ايراد الموصوف ثم حصل الالتباس
في بعض الاستعمالات وهو ان المجرد من اي جنس هو والاطلاق من اي جنس
هي لانها بموصوفاتها واضافتها الى موصوفاتها بيانا لما لا تظهر الى انها
اضافة الصفات الى موصوفاتها فقالوا جرد قطيفة واطلاق ثياب فهذه
الاضافة بمعنى من ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه اي لا يضاف
احد الاسمين المتماثلين في العموم والخصوص لعدم الفائدة فلا يقال
الاضافة تكوينية واسدي الاعيان وجبس ومنع في المعاني واعمال
اسم مماثل للمضاف اليه ولم يقل مرادف للمضاف اليه ليدخل فيه الحمل فان
نحو الليث والاسد والمتسامي بان نحو الانسان والناطق وقولهم بخلاف كل
الدراهم وغير الشيء من جملة الاسماء المتماثلة في العموم والخصوص وذكر
لان الدراهم اخص من الكل والشيء من العين فتكون اضافة العام الى الخاص
فلم يكن مما من فيه فيختص المضاف بالمضاف اليه فتفيد وقولهم سعيد كوز
ونحوه متأول بهذا جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال سعيد وكوز اسمان
متماثلان في العموم والخصوص كونهما علمين لرجل واحد واضيف احدهما

الى الآخر وانتم قلتم لا يجوز اضافة احد المتماثلين الى الآخر واجاب
عنه بانه متأول لانه لما دل الدليل على انه لا يجوز وجب تأويله لئلا يلزم
ترك الدليل وتأويله ان المراد بالمضاف هو المسمى والمدلول والمضاف
اليه الاسم واللفظ فاذا قلت جاءني سعيد كوز فكأنك قلت جاءني مدلول
هذا اللفظ ومسماه ولم يمكن التأويل بالعكس لامتناع اسناد المجيء
وشبهه الى اللفظ ولم يضف الاسم الى اللقب فلم يقل كوز سعيد لان اللقب اوضح
من الاسم فاضافة الاسم الى اللقب اولى من العكس قوله واذا
اضيف الاسم الصحيح او الملحق به آه والمراد بالاسم الصحيح غير الناقص
لم يكن في اخره حرف علة والمراد بالملحق به اسم في اخره واو او ياء
قبلها ساكن نحو ظبي ودلو فاذا اضيفا الى ياء المتكلم كسر ما قبل الياء
لاجل الياء وياء الاضافة اما محذوفة على الاصل لانه بمنزلة الخطاب
او ساكنة لاجل التخفيف فتقول غلامي وظبيي ودلوي بفتح الباء وسكونها
قوله فان كان اخره الف آه اعلم ان الاسم اما ان يكون صحيحا او
ملحقا به او لا يكون صحيحا ولا ملحقا به وقد مر حكم الاولين
وان لم يكن صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو من ان يكون في اخره الف
او ياء او واو فان كان اخره الف

حالة الاضافة الى الياء نحو عصاى وغلامى لكن تقلب الالف ياء
ان كانت لغير التثنية فتقول في عصا ورضى هذا عصى ورضى سلمان اصل هذه
الالف اما الواو او الياء فان كان الواو ترد الالف الى الواو وتقلب الواو
ياء ثم تدغم الياء وان كان الياء تدغم الياء في الياء وان كان ما قبل الالف الف
التثنية لم تقلبها تقلبها تقلبها ياء لانه لا اصل لهذه الالف من الياء والواو
فترد اليهما ولئلا يلتبس الرفع بالنصب والجر سواء كان اصلها ياء ادغمت
الياء في الياء فيقال في الرامي والغازي رامي وغازي وان كانت الياء
محذوفة للتنوين ردت الياء وادغمت في ياء الاضافة وكذا في المثنى والمجموع
حالتي النصب والجر فيقال في غاز وقاض غازي وقاضي وان كان آخرها
واوا قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وحركة الياء لالتقاء الساكنين
وفتحت للخفة فيقال في هؤلاء مسلمون هؤلاء مسلمي سلمان لما حذف النون
لاجل الاضافة اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون على
الاخرى فقلبت الواو ياء لما ثبت من قاعدتهم وادغمت الياء في الياء
وفتحت الياء وكسر ما قبل الياء للتناسب فصار مسلمي وهذا لم يكن
في اب وابن
الاسماء فيقال
ياء الاضافة تلزمه
لا يكتفى بحركة ما قبلها
والباقي هذا الاسماء
الستة كما في
واما الاسماء
حالة الرفع وهي
اللفظ مع سلامة المذكر

اخي وابي كما يقال في يد ودم يدي ودمي ومعناه ان لام الفعل محذوف
من اخ واب كما يقال هو محذوف من يد ودم فكما يقال في يد ودم يدي
من غير رد لام الفعل فكذلك يقال في اخ واب اخي وابي من غير رد لام الفعل
لكن المبرد اجاز رد لام الفعل في اخ واب فيقول فيهما اخي وابي فعلى
هذا لام الفعل وادغامه في الياء متمسكا بقوله وابي مالك دوالي زيدان واجب
بانا لا نسلم ان المضاف الى ياء المتكلم هو الاب بل هو الاب مع الياء
والذي يدل على ان الاب يجمع على ابين وان كان شاذا قول الشاعر
فلما تبين اصواتنا بكين وفدينا بالابينا وامهاتنا ويقول حمي وهني ابي
يقال في حم وهن حمي وهني كما يقال في يد ودم يدي ودمي من غير لام
الفعل ويقال فتى في الاكثر وفتي اي اذا اضيف فتى الى ياء
المتكلم ففيه وجهان احدهما فتى وهو الاكثر والثاني فتي والوجه الثاني
ظاهر من حيث انه الحق به ياء المتكلم من غير تغيير المفرد والوجه الاول
اكثر واصح لان قلب الواو ياء حالة الافراد انما هو لاجل الفرق
وهي مفقودة حالة الاضافة وذلك لان اصل قوة بسكون الواو

اصل قوة بسكون الواو

لالتقاء الساكنين وبما الالف والتنوين فبقي الاسم الموسط على حرف
واحد وهذه العلة غير موجودة حالة الاضافة لانه اذا اضيف الها
واضيف الى ياء المتكلم كان مبنيا عند قوم ومعربا تقديرا عند آخرين
منهم المصنف لكنه لم يبق على حرف واحد لانه لم يحذف الواو عند الا ..... ضافة
لعدم موجب حذفها وهو التقاء الساكنين لانه اذا اضيف الها عند الا ..... ضافة
الى ياء المتكلم صار فوى فوجب قلب الواو ياء وادغامها فيها وكسر الفاء لاجل
الياء، فحام واذا قطعت قيل له اى اذا قطعت هذه الاسماء عن الا ..... ضافة
كان اعل ايها بالحركات تقول هذا اخو اب وحم ومن وفم ورايت اخا وابا
وحما ومنا وفما ومررت باخ واب وحم ومن وفم بفتح الفاء وضمها
وكسرها في فم لكن الفتح افصح اما كون فتح الفاء افصح من فم فلكون الفاء
مفتوحا في الاصل واما ضم الفاء فليدل على الواو المحذوفة المبدل عنها الواو
بالضم واما كسر الفاء فلانه لما عوض الواو مما لعلة ذكرناها فكانها عوضت
الواو ياء فكما انه اذا اعوض ياء كسر ما قبله فكذلك اذا عوض مما كسر ما قبله
وجا حم مثل يد ودم وقد جا في فم لغات غير ما ذكرناه احدها انه مثل يد
اى وجا فم من لغة اخرى غير اللغة الاولى وهي ان يكون حكمه حكم يد
مطلقا اى حال الافراد والاضافة فتقول هذا فم ورايت فما ومررت فم
وتقول هذا فمك ورايت فمك ومررت بفمك فهذه اللغة مثل اللغة الاولى في كون اعرابها بالحركات
حال الافراد وغيرها حال الاضافة وقوله ودو لا يضاف الى مضمر الى اخره اى دو
لا يضاف الى مضمر ولا يقطع عن الاضافة لان دو وضع لاجل ان ينوب صدره الى
جعل اسما، الاجنبي صار للاسما وقوله فجعل الى اخره يرجع فعل حكما بجعل دو الواو وضع

وان جاء بخلاف ذلك فشاذ نحو مسلمي صلى على محمد وذويه كقوله اما يعرف
ذو الفضل من الناس الا ذووه اعلم ان الاسماء المذكورة يقتضي ان لا يضاف
ذو الى غير ما فيه معنى الملك فلا فائدة حينئذ في التخصيص بانه لما يضاف الى بعض
التوابع كل ثان باعراب سابقه اي التوابع كل ثان الاول
واعراب الثاني مثل اعراب سابقه من جهة واحدة فقوله كل ثان شامل
لخبر المبتدا وخبر كان وخبر ان وخبر ما ولا والمفعول الثاني لباب علمت و
المفعول الثالث لباب اعلمت فلما قال باعراب سابقه خرج عنه خبر كان و
ان وما ولا لان اعراب اخبارها مثل اعراب اسمائها فلما قال من جهة واحدة
خرج عنه خبر المبتدا، والمفعول الثاني لباب علمت والمفعول الثالث
لباب اعلمت لكون اعراب التابع مثل اعراب متبوعه من جهة واحدة
واعراب الثاني فيما عداه ليس كذلك ح اما الاول فلان جاءني في قولنا جاءني
زيد الطويل يجب فيها باقتضائه الثاني و اما الثاني فلان عمل الابتداء في المبتدا و
الخبر من حيث
اقتضاء المسند والمسند اليه وان عمل علمت في المفعولين من جهتي اقتضائه المنسوب والمنسوب اليه
وان عمل اعلمت في ثلثة معاً من جهة اقتضائه ان يصير الشخص عالما بالمنسوب والمنسوب اليه

والفرق بين التخصيص والتوضيح ان التخصيص فيما يكون الغرض بالصفة تقليل عموم الجنس والتوضيح يكون الغرض منه الكشف عن اسم الموصوف

الى اقسام النعت منها انه يفيد التخصيص وذلك اذا كان نعتا للنكرة نحو جاءني رجل طويل ومنها انه يفيد التوضيح وذلك اذا كان نعتا للمعرفة نحو جاءني زيد الطويل ومنها ان يكون لمجرد المدح نحو قول الله الرحمن الرحيم ومنها ان يكون لمجرد الذم نحو فعل زيد الناسق الذميم الجاهل اللئيم اذا كان زيد معلوما قبل ذكر هذه الصفات ومنها ان يكون للتوكيد وذلك اذا دل النعت على ما يدل عليه المنعوت كقولك نفخ نفخة واحدة فان الواحدة تدل على ما يدل عليه نفخة لان النافخ نفخة للوحدة فتدل على الواحدة واما حال في الثلثة الاخيرة وقد يكون لغلبة استعمالها واكثرة الاستعمال

فعل والافصل بينهما ان يكون مشتقا اعلم ان بعض النحاة اشترط في النعت ان يكون مشتقا والمصنف اشار الى انه ليس بواجب ان يكون النعت مشتقا وذلك لان المراد بالنعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا اي في جميع استعمالاته مثل المنسوب نحو تميمي وعلوي وذي مال ولابن مال كما يقال جاءني رجل علوي او تميمي وجاءني رجل ذو مال وامرأة ذات مال فان كل واحد منها يدل على معنى في متبوعه دائما او تابع يدل على معنى في متبوعه خصوصا اي في بعض استعمالاته نحو اي في قولنا مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية

وان لم يدل على معنى في متبوعه في غير هذا الموضع نحو اي رجل عندك ويا ايها الرجل ونحو الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل فانه يدل على معنى في متبوعه وهو تعيين الذات في هذا الموضع دون موضع آخر نحو جاءني الرجل ونحو اسم الله في قولنا مررت بزيد هذا فان هذا يدل على معنى وهو الاشارة في متبوعه في هذه الصورة دون صورة اخرى

قول وتوصف النكرة بالجملة الخبرية اي ويوصف الموصوف اذا كان نكرة بالجملة الخبرية ومعنى الخبرية ما يحتمل الصدق والكذب ومعنى قوله نحو مررت برجل ابوه عالم ومررت برجل ابوه قائم ومررت برجل ان قام ابوه قمت ومررت برجل في الدار اذا جاء وصف النكرة بالجملة الخبرية لان الوصف في المعنى خبر عن الموصوف وقد تقرر ان الخبر يأتي بالجملة كما يأتي بالمفرد وانما خص النكرة بالاتباع وصف المعرفة بالجملة بكون الجملة نكرة وجوبا لمطابقة الموصوف والصفة في التعريف والتنكير

قول ويلزم الضمير في الجملة التي تقع صفة للنكرة كما يلزم ذلك الضمير في الجملة التي تقع خبرا للمبتدأ نحو زيد قام هو عند الاكثرين ويجوز حذفه عند الاخفش بشرط كون المبتدأ والخبر متغايرين بالذات نحو زيد قائم ابوه او متحدين نحو زيد قائم هو او مختلفين في العدد نحو الزيدان قائم هو او الزيدون قائم هو او مختلفين في التذكير والتأنيث نحو هند قائم هي او هند قائمة هو او مختلفين في التعريف والتنكير نحو زيد قائم امرأة او امرأة قائم زيد او مختلفين في الجملة نحو زيد قام ابوه وعمرو قعد اخوه او مختلفين في الجملة نحو زيد قام ابوه وعمرو قعد اخوه او مختلفين في الجملة نحو زيد قام ابوه وعمرو قعد اخوه او مختلفين في الجملة نحو زيد قام ابوه وعمرو قعد اخوه

بقوله في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

اي يجب موافقة الصفة للموصوف في هذه الاشياء لانها صفة الموصوف بالحقيقة

والمعنى فيلزم بالضرورة موافقتها فيها له والتابعة في الجملة الاول ك اي

الصفة التي هي حال متعلق الموصوف تتبع الموصوف في الجملة الاول وهي الرفع و

النصب والجر والتعريف والتنكير لانها لما جعلت صفة لذلك الموصوف من حيث الحال

واللفظ جعل تابعة له في هذه الاشياء مراعاة للفظ ولم تكن تابعة لذلك الموصوف

في الباقية وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بل كان حكمها

حكم الفعل لانها قيد الا الظاهر الذي بعدها كالفعل فكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر

الذي بعده يجب افراده ولم يجز تثنيته ولا جمعه الا على ضعف فكذلك الصفة لانها

واقعة موقع الفعل وعاملة عمله فكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره

عند كون الفاعل مذكرا ويجب تانيثه اذا كان مؤنثا حقيقيا ويجوز اذا كان

مؤنثا غير حقيقي كما يجيء في موضعه فكذلك الصفة فتقول مررت برجل قاعد غلامه

وبرجال قاعد غلامهم وبرجلين قاعد غلامهما ومررت بامراة قايم ابوها وبجيء

هذا الجنة واقيا له ومن ثم حسن اي ومن اجل ان حكم الصفة التي هي حال

متعلق الموصوف حكم الفعل في التانيث اي

مع كونها عاملة جمعا وضعف انا يقال قام رجل قاعدون غلمانه لان قاعدون مثل

يقعدون لفظا ومعنى فكما ضعف ان يقال قام رجل يقعدون غلمانه ضعف ان يقال

قام رجل قاعدون غلمانه ولكن يجوز من غير ضعف ان يقال قام رجل قعود

غلمانه بلفظ ح لان قعود ليس مثل يقعدون لفظا وله المضمر لا يوصف

ولا يوصف به اما الاول فلان بعض المضمرات وهو اياي غايته الوضوح فلا يحتاج

الى التوضيح فحمل الباقي عليه لاطراد الباب ولا يقال لا يلزم من عدم وصف المضمر للايضاح

والتخصيص عدم وصفه لغيرهما من المدح والذم وغيرها لانا نقول الاصل في الوصف

الايضاح والتخصيص فلما لم يوصف المضمر للاصل لم يوصف لغيره لئلا يلزم مزيته

غير الاصل على الاصل واما التي فلانه لا يدل على معنى فيتبوعه وله والموصوف

اخص او مساو اي الموصوف يجب ان يكون اعرف من الصفة او مساويا لها في التعريف

والتنكير ليلا يكون للفرع مزية على الاصل في الدلالة على الذات المرادة اوجب ليس

يكون اخص من الصفة او مساويا لها من حيث المفهوم لا من حيث الخارج لا يرى

ان الضاحك في قولنا مررت بالحيوان الضاحك اخص من حيث الخارج لكنه

اعم منه من حيث المفهوم لان مفهومه شيء له ضحك وشيء له ضحك اعم من ان يكون

حيوانا او غيره وله ومن ثم لم يوصف والام الاعلة اي ومن اجل ان الموصوف

اخص من الصفة اومساو لها لم يوصف الاسم المعرف بلام التعريف
نحو قام الرجل العالم او بالاسم المضاف الى الاسم المعرف بلام التعريف
نحو قام الرجل ذو المال لانها مساويان فيها ولم يجز وصفه بالاسم المضاف
الى المضمر او العلم او المبهم لانه اخص من المعرف بلام التعريف فلا يقال
جاءني الرجل صاحب زيد او صاحبه او صاحب هذا خلافا على الصفة **قوله**
وانما التزم وصف باب هذا ابدى اللام هذا جواب عن سؤال مقدر وهو
يقال يلزم مما ذكرتم ان يجوز وصف اسماء الاشارة بالاسم المضاف
الى الاسم المعرف بلام التعريف او المضاف الى مثله لان اسم الاشارة
اخص من الاسم المضاف الى المعرف بلام التعريف او مساو والمضاف الى المبهم
كذلك لم يجز بالاتفاق واجاب عن ذلك بانه التزم وصف باب هذا باسم
المعرف بلام التعريف للابهام وتقدم ان المبهم يطلب صفة تعين ذاته
ويدل على ذاته والاسماء الدالة على الذوات هي اسماء الاجناس وتعريفها
باعتبار معناها انما هو باللام اعلم انه اراد بباب هذا اسماء الاشارة
التي لغير المكان لا المبهمات الشاملة للموصولات والآيات لان بعضا
منها ومنها لا يوصف وكذلك الموصولات بل يوصف بعض الموصولات

لا يلزم وصفه بذي اللام جواز وصف اي به هذا الخ يا ايها الرجل وانما جاز
وصف اي به هذا مع وجود العلة المذكورة في هذا لانه لما وصف به هذا الموصوف صفته بذي
بذي اللام فكانه وصف اي بذي اللام لان الموصوف بالموصوف بذي
اللام موصوف بذي اللام **قوله** ومن ثم ضعف مررت بهذا الابيض و
حسن مررت بهذا العالم اي ومن اجل ان صفة اسماء الاشارة جاءت لتدل
على الذات وتعين ذات المبهم ضعف ان يقال مررت بهذا الابيض لان الابيض
لا يدل على ذي الذات والنوع احتمال ان يكون رجلا وامرأة وكذا غيره
وانما حسن ذلك دليلا لانه على الجملة ضعيف وحسن ان يقال مررت بهذا
العالم لانه يعلم منه انه انسان لو رجل **قوله** العطف تابع مقصود بالنسبة
قوله تابع يتناول التوابع كلها وقوله مقصود بالنسبة يخرج كلا سوى البدل
لان النعت والتاكيد وعطف البيان ليست بمقصودة بالنسبة بل اتى بها
للغير وهو المتبوع وقوله مع متبوعه يخرج البدل لان البدل وان كان مقصودا
بالنسبة لكن متبوعه ليس بمقصود بالنسبة كما يجيء في البدل وقوله بتوسط احد
متبوعه احد الحروف العشرة خاصة احتراز للعطف بعد تمام الحد ومثاله قام زيد و
عمرو

من آدم البلوغ جاوز حد الرضا

مرفوعا متصلا اشتد اتصاله بالفعل حتى كان جزءا من الفعل فكان عطف الاسم
عليه الا بعد ان اكد بمنفصل حتى كان العطف على المنفصل وانما قال انه لو كان
لو كان منصوبا او مجرورا جاز العطف عليه بلا تاكيد بالمنفصل نحو ضربتك وزيدا
وانما قال المتصل لانه لو كان منفصلا جاز العطف بلا تاكيد بمنفصل نحو انا
وزيد واما اذا وقع الفصل بضمير المرفوع المتصل وبين المعطوف فجاز
العطف عليه بلا تاكيد بمنفصل سواء وقع الفاصل قبل حرف العطف كما مر
اليوم وزيد او بعده كقوله تع ما اشركنا ولا آباؤنا قوله واذا عطف
على المضمر المجرور اعيد الخافض اى اذا عطف اسم على الضمير المجرور اعيد الجار نحو
مررت بك وبزيد لكراهتهم عطف الاسم على المضمر المجرور الذى صار كالجزء
من الجار وانما قوله تع ما كنا مشركين بدون الا لاحتمال في بعض القرآن او قضية متعينة
لوقوعه للعطف لاحتمال كون الواو للقسم واما قوله فاذهب فانك
والا يتامم من عجب فضلا ذلا يقاس عليه ولا يمكن ان يقال ان البيت غير متعين له
لاحتمال ان يكون للقسم لانا نقول لا يحتمل ذلك لان مراد الشاعر ان هذا النوع يعجب
منك ومن الايام واذا ذكر الايام معها للزم ان لا يقسم بها ولا يدل عليه اول البيت
في حكم المعطوف عليه والمعطوف
والايام من عجب فاذهب فانك
قوله واذا عطف
وصوته قالوا ثوبك ثوبا وسمعا

ادمعناه الذى يطير فيصير طيرانه سببا لغضب زيد الذباب ص

بمعنى الذى يطير لان يغضب زيد وهو الزباب ح ولو قيل الذى يطير ويغضب زيد لم يجز لانه

الضمير فى يغضب زيد وجب الضمير فى يطير لكونه صلة الذى وجوابه ان لا نسلم

انه يمتنع ان يقال الذى يطير فيغضب زيد الذباب واى يمتنع ان لو كان الفاء للعطف

المحض لكنه ليس كذلك لكونه للسببية ايضا لانه فى تقدير الذى ان طار غضب زيد الزباب

والذى يؤكد ما قلنا امتناع الذى يطير ويغضب زيد الزباب بلا امتناع وجود الضمير فى المعطوف

فتبين انه جىء به للسببية لا للعطف المحض واذا عطف على عاملين مختلفين اى اذا

عطف شيئان على معمولى عاملين مختلفين على تقدير حذف المضاف لم يجز مطلقا

عند سيبويه وجاز مطلقا عند الفراء وجاز عند الاعلم وبعض الكتاب اذا كان المجرور

متقدما على المرفوع او المنصوب فى المعطوف والمعطوف عليه نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو

فالجار عطف على الدار والعامل فى الدار استقر وفى عمرو معطوف على زيد والعامل فيه

الابتداء والمجرور متقدم على المرفوع فى المعطوف والمعطوف عليه حجة سيبويه ان حرف

العطف اضعف من ان يقوم وينوب مناب عاملين وجه القراء الاستعمال وهو قوى

معطوف على بيضاء

مالك بيضاء رائعة ولا سوداء قمئة معطوفة على بيضاء والعامل فيه كل وعمرا

معطوفة على شيئا والعامل فيهما وقول الشاعر اكل امرء تحسبين امرأ

ونار توقد بالليل نارا فالنار الاول عطف على امرء والاول والعامل فيه كل والثانية

عطف على الهاء فى به والعامل فيه توقد بتخصيص وجه الخلل فى جواز العطف على عاملين فيما اذا كان المجرور

والمنصوب فى المعطوف والمعطوف عليه الاستعمال وفى امتناع العطف على عاملين

فيما اذا لم يكن المجرور معدما على المرفوع او المنصوب فيهما ما ذكر سيبويه مع عدم

استعمال الفصحاء واما قال على عاملين لجواز العطف على معمولى عامل واحد

نحو ضرب زيد عمرا وبكر خالدا لعدم المانع وبعد قيام حرف العطف مقام العامل

واما قيد العاملين بالمختلفين لدفع ما يتوهم ان مثل قولنا

ضرب زيد عمرا واخى هذا الباب فلا يجوز العطف على زيد وعمرو فانه ليس من

هذا الباب لكون الفعل الثانى تاكيدا للفعل الاول فيجوز العطف عليهما

لانهما ليسا بعاملين مختلفين والمراد بالاختلاف ما ليس احدهما بدلا من الآخر

يكون الثانى تاكيدا للاول قوله تابع يغير امر المتبوع فى النسبة او الشمول

قوله تابع يشمل جميع التوابع فلما قال يغير امر المتبوع خرج العطف بالحروف

والبدل لانهما لا يغيران امر المتبوع فلما قال فى النسبة خرج عنه النعت وعطف

البيان لانهما وان كانا لا يغيران امر المتبوع لكنهما لا يغيران امر المتبوع فى النسبة

الا يرى انك اذا قلت جاءنى زيد الطويل فلا يشكل فى نسبة المجىء الى زيد

بل يشكل فى انه اى زيد من الزيود فلما قلت الطويل علمت انه اى زيد هو

وقال او الشمول فصل فيه بين الكل والجمع وبين ما عداهما فى ان امر المتبوع

العموم كلهم وان لم يؤمر

فان كلهم ح

امر المتبوع في الشمول فاتبع بالتعريف لفائدة التأكيد واعلم ان لفظ المذكور لا يأتي
اجمع واخواته لانها لا تعرف امر المتبوع في النسبة ولا في الشمول فلو قال التأكيد
تابع يعرف امر المتبوع في النسبة او الشمول او يتبع ما يعرف امره في النسبة او الشمول
لكان اصوب ويشكل ايضا بجميع التواكيد التي لم تنسب الى متبوعها شيئا نحو
ضرب ضربا زيد فان ضرب الثاني تأكيد للاول مع انه لا يعرف امر المتبوع في النسبة
ولا في الشمول وكذا ان زيدا قام قام جواب عن قيل المراد بالتأكيد
الذي عرفته مهنا هو التأكيد المعنوي قلنا لا نسلم ذلك والا لم يحز تقسيمه
الى لفظي ومعنوي بقوله وهو لفظ ومعنوي ولا يحتاج عنه الا ان يقال اريد
بالتأكيد المعرف هو التأكيد المعنوي وبالضمير في قوله وهو لفظ ومعنوي مطلقا
التأكيد لا التأكيد المعرف ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالتأكيد المعرف اعم من
المعنوي واللفظي والمراد بالنسبة اعم من نسبة المتبوع الى شيء او نسبة الشيء
الى المتبوع او نسبة الشيء غير المتبوع الى شيء غير المتبوع قوله وهو لفظ ومعنوي
اي التأكيد على ضربين لفظ ومعنوي والتأكيد اللفظي ان تكرر اللفظ الاول و
مدلوله في الالفاظ كلها اي في الاسم نحو جاءني زيد زيد وفي الفعل نحو ضرب
زيد وفي الحرف ان ان زيدا قائم في المفرد كما ذكرنا وفي المركب نحو جاءني زيد جاءني زيد

واذا ان زيدا قائم

٢٤

اعلم انه يشكل على ضربت انت وبك انت فان انت تأكيد لفظي مع انه لم يكرر
اللفظ الاول فان قلت ليس المراد بالتكرير ان يكون اللفظ مكررا بل المراد ان يكون
بحيث لو وضع مكانه لفظ آخر لكان تأكيدا له فيكون هنا كذلك اي ان لو وضع مكان
انت لفظ آخر لكان تأكيدا له قلت هذا مما لا يعتد به
والمعنوي بالفاظ مخصوصة اي التأكيد
المعنوي بالفاظ معدودة وهي النفس والعين وكلاهما وكلتا هما والكل
واجمع وأكتع وابتع وابصع وفي الاولان اي النفس والعين وكلاهما
يتبعان المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما وضميرهما
او باختلاف احدهما لا يثنى المذكر والمؤنث فانه لا اختلاف بينهما الا بالصيغة نحو
لا بالضمير تقول زيد نفسه والزيدان نفساهما او انفسهما وهو الاكثر والزيدون
انفسهم وهند نفسها والهندان نفساهما او انفسهما وهو الاكثر والهندات
انفسهن والمثنى اي التأكيد اثنا وهو كلاهما للمثنى تقول جاءني الرجلان
كلاهما للمذكر وجاءتني مرأتان كلتاهما للمؤنث قال الاخفش ان كل حكيم لا يستعمل
الواحد به لا يجوز تأكيد التثنية فيه بكلا نحو الاختصام فانه لا يجوز اختصم
الرجلان كلاهما لعدم الحاجة الى تأكيد لعدم الفائدة لامتناع صدور الاختصام
من واحد فقط فلا يجوز جاءني الرجلان كلاهما لجواز صدور المجيء من واحد فقط فان قيل لا
يجوز ايضا كعدم الحاجة الى التأكيد

الى تاكيد المثنى بكلا في مثل جاء الرجلان لانه يعلم من لفظ المثنى ان المراد منه الاثنان فلا يحتاج الى تاكيده بكلا كما لا يحتاج في مثل الاختصام خلقنا لاتم انه يعلم ان المراد من المثنى الاثنان جواز اطلاق المثنى على الواحد مجازا بان كان الواحد مشاركا للفعل والآخر الآلة عليه فان لفظ المثنى مجاز في ان المراد منه اثنان في صورة الاختصام والمجيء وان احتمل غير ذلك الا انه لم يتاكد ذلك الظاهر نحو الاختصام لامتناع صدور مثنى الواحد وتاكيده نحو المجيء لامكان صدور المجيء عن واحد فلم يحتج الاول الى التاكيد دون الثاني والثاني ان يقول كما ان يحتمل الواحد يحتمل الجمع لان المجيء زمانا احتمل في جانب القلة احتمل في جانب الكثرة فاذا اكد بكلا لم يطلق المثنى على الجمع عندهم اصلا واطلق الجمع على المثنى كثيرا واذا كان كذلك لم يحتج الى تاكيد المثنى بكلا لئلا يتوهم منه الجمع لانه لم يطلق لفظ المثنى على الجمع قلا

قوله والباقي لغير المثنى اي الباقي بعد التثنية وهو كله واجمع الى اخرها يتبع تاكيد الغير المثنى سواء كان مفردا او مجموعا مذكرا كان او مونثا لكن باختلاف الضمير في الكل تقول اشتريت العبد كله وجاءني القوم كلهم واشتريت الثوب كله وجاءتني النساء كلهن وفي اختلاف الصيغ في الباقي وهي الجمع المونث بدون قول اشتريت العبد كلهم وجاءني القوم كلهن

اجمع وجاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون واشتريت الجارية كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء وجاءتني النسوة كلهن جمع كتع بتع بصع قوله ولا يوكد بكل واجمع ك اي لا يصح التوكيد بكل واجمع الا لشيء ذي اجزاء يصح افتراق تلك الاجزاء حسا نحو جاءني القوم كلهم فان للقوم اجزاء يصح افتراقها حسا وهي زيد وعمرو وخالد وغيرهم او حكما نحو اشتريت العبد وان لم يكن له اجزاء يصح افتراقها حسا لكن له اجزاء يصح افتراقها حكما لان العبد طوله عشرة اشبار مثلا يصح ان يكون نصفه او اقله او اكثره مشتركا فان لم يكن لشيء اجزاء اوكان له اجزاء لكن لا يصح افتراقها حسا ولا حكما لم يجز تاكيده بكل واجمع لانهما للشمول ولا فائدة في التاكيد بما فيه شمول لما لا اجزاء له اصلا او لا اجزاء له اجزاء ولا يصح افتراقها حسا ولا حكما فذا لا يقال جاءني زيد كله لانه لا اجزاء لزيد يصح افتراقها حسا وهو ظاهر ولا حكما لانه لا يمكن مجيء نصفه او ثلثه او ربعه قوله واذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين اي اذا اكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين وجب تاكيد ذلك المرفوع المتصل بالمضمر المنفصل اولا ثم تاكيده بالنفس والعين لانه لو اكد المضمر المرفوع المتصل والعين بلا تاكيده بالضمير المرفوع المنفصل اولا البتة النفس والعين بالنفس

كله فان العبد

والاحاطة

بالفاعل في بعض المواضع كما ذكر منى في حواشيه فانه لولا المرفوع المتصل
اولا التبس التاكيد بالفاعل فحل عليه فانه يلتبس التاكيد فيه بالفاعل كما في ضربت
انت نفسك لاطراد الباب وانما قيد المضمر بالمرفوع لانه يجوز تاكيد الضمير المنصوب و
المجرور بالنفس والعين بلا تاكيد نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك
وانما قيد بالمتصل لجواز تاكيد الضمير المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيد
نحو قام انت نفسك فاعل وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المضمر
المرفوع المتصل بالكل واجمعين وغيرهما بلا تاكيد نحو قاموا كلهم
كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل ههنا لان الكل واجمعين
يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليان العوامل كثيرا

قوله واكتع واخواته اتباع اجمع اه اعلم ان هذه الالفاظ الموكد بها امام ترتيب
في اللسان العربي لا ضلال به حسن وذلك الترتيب ان يذكر اولا كل ثم
اجمع ثم اكتع ثم ابصع ثم ابتع والثلثة الاخيرة اعني اكتع وابصع وابتع لا
تكون بنفس وليطان وتابع اتباع الحسن وشيطان وجارع قوله ولا يتقدم له
اي ولا يتقدم اكتع واخواه على اجمع لكونها اتباعا له خلافا لابن كيسان فانه
جوز الابكل واحد منهما وذكرها دونه ضعيف اي وذكر اكتع واخويه بدون

قوله

بدون ذكر اجمع ضعيف لعدم دلالتها على معنى الجمعية دلالة ظاهرة ولا
تابعا له اعلم ان نحو بنفس وليطان وتابع من التواكيد مع انه ليس
تاكيدا لفظيا لعدم تكرر الاول ولا تاكيدا معنويا لانه ليس من الالفاظ المحوطة
واجاز بعضهم بانه تكرر الاول الا انه غير حرف واحد في الاول كما يتغيرون في التكرار
في اكثر كلامهم

البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه

نحو سلب زيدا ثوبه فان المسلوب هو الثوب دون زيد فقوله تابع شامل لجميع التوابع
فقوله مقصود بما نسب الى المتبوع خرج عنه النعت والتاكيد وعطف البيان لانها
ليست مقصودة بما نسب الى المتبوع وقوله دونه يخرج عنه العطف بالحروف لان المعطوف
بالحروف وان كان تابعا مقصودا بما نسب الى المتبوع لكن المتبوع كذلك مقصود بالنسبة

قوله وهو بدل الكل اه هذا قسمة للبدل الى اقسامه وهي بدل كل وبدل بعض من
الكل وبدل الاشتمال وبدل الغلط وذلك لان البدل اما ان يكون عين مدلول المبدل منه
او لا يكون والاول بدل الكل من الكل نحو ضربت زيدا رأسه والثاني اما ان يكون جزءا
من المبدل منه او لا يكون والاول بدل البعض من الكل نحو ضربت زيدا رأسه
والثاني اما ان يكون بينهما اي بين البدل والمبدل منه ملابسة اي تعلق غير الكلية والجزئية
او لا يكون والاول بدل الاشتمال نحو سلب زيدا ثوبه والثاني بدل الغلط نحو مررت برجل

الروت ان تقول الجارى فسبقل لسانك الى ان غلت برجل ثم استدركته وقلت حمار
والمراد بالغلط فى قولنا بدل الغلط هو المبدل منه لان البدل ليس بغلط بل الغلط
هو المبدل منه فيكون معناه بدل الشئ من الغلط قوله ويكونان معرفتين فنكرتين
ومختلفتين اى البدل والمبدل منه يكونان معرفتين ويكونان نكرتين ويكون
البدل معرفة والمبدل نكرة وقد يكونان بالعكس فهذه اربعة والبدل ايضا على ما ذكرنا اربعة
فيصير المجموع ستة عشر وهو حاصل من ضرب اربعة فى اربعة فالابدال الاربعة اذا
كانا معرفتين جاءنى زيد اخوك وزيد راسه وزيد علمه والمحكوم فمثال الابدال الاربعة اذا
كانا نكرتين جاءنى رجل غلام لرجل برجل ورجل علم له ورجل حمار له ومثالها اذا
كان المبدل منه نكرة والبدل معرفة رجل غلام زيد رجل راسه رجل علم له رجل حمار له و
مثالها اذا كان المبدل منه معرفة والمبدل نكرة زيد غلام له زيد برجل زيد علم له زيد حمار له
قوله واذا كان نكرة من معرفة فالمنعت الى اذا ابدل النكرة من المعرفة فيه نعت النكرة
لان البدل هو المقصود بالنسبة دون المبدل منه فكره ان يكون منحطا عنه من كل
الوجوه فاتى بالصفة لتلك النكرة ليكون كالجابر للنقصان الذى فيه كقولك بالناصية
ناصية كاذبة قوله ويكونان ظاهرين ويكونان مضمرين ويكون المبدل منه ظاهرا
والبدل مضمرا ويكونان بالعكس فهذه اربعة والبدل ايضا على اربعة فاصيل من ضرب
اربعة فى اربعة فالمجموع ستة عشر وهو

زيد سلبت زيدا اياه على ان يكون اياه عايدا الى الثوب وزيد سلبته ثوبه
او ثبتة فوضع الغلط نحو زيد نظار وحمار
زيد ركبته اياه على ان يكون ضمير ركبته
عايدا الى زيد واياه الى حمار وحمار زيد ركبت
زيدا اياه على ان يكون اياه عايدا الى الحمار وزيد ركبته حمارا ع

مثال الابدال الاربعة فى ابدال الظاهر من الظاهر نحو زيدا ضوك زيد راسه زيد علمه
زيد لحاره ومثالها فى ابدال المضمر من المضمر زيد ضربته اياه وزيد زيد قطعته اياها
وجهل الزيدين كرمتهما اياه وحمار الزيدين كرمتهما اياه ومثالها فى ابدال
المضمر من المظهر ضربت زيدا اياه وزيد زيد قطعت زيدا اياها وجهل زيد كرمت
زيدا اياه وحمار زيد كرمت زيدا اياه ومثالها فى ابدال المظهر من المضمر زيد ضربته
زيدا وزيد قطعته يده وزيد كرمته جهله وزيد كرمته حماره قوله والابدال ظاهر
من مضمر يدل الكل من الكل؟ وعبارة ان كان البدل بدل الكل من الكل ولم يخالفه
ابدال المظهر عن المضمر المتكلم والمخاطب فلا يقال فى المتكلمين كان الاولى لك
الكريم المعقول لئلا يلزم ان يكون المقصود بالنسبة اقل دلالة من غير المقصود مع
كون مدلوليهما واحدا واما اذا كان البدل غير بدل الكل من الكل فى ابدال الظاهر
من المضمر المتكلم والمخاطب لعدم كون مدلول الثانى مدلول الاول ولهذا جاز نحو
يعال اشتر لك ثوبك واشتر لك نصفه واعجبنى علمك واعجبنى علمى وضربنى غلامك
قال الشاعر وذريتى ان امرك لن يطاعا وهبنى اشفق على مضاعا فعلمى بدل من
الياء واذا جاز فى المتكلم وهو فى المخاطب اجوز واما بدل الظاهر من الغايب فجايز
سواء كان بدل الكل او غيره لوجود الاشتباه والابهام فى الغايب كما فى الظاهر نحو ضرب
زيدا وراسه وغلامه وحماره ع

من الكلام

قوله عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه فقوله تابع شامل لجميع التوابع وبقوله غير صفة خرج عنه الصفة وبقوله يوضح متبوعه خرج عنه جميع التوابع الباقية لكونها غير موضحة بمتبوعها كما قسم بالله ابو حفص عمر فعمر تابع غير صفة يوضح متبوعه قوله وحاصله من البدل لفظا في مثل الخ اعلم ان الفرق بين عطف البيان والبدل لفظا ومعنى اما لفظا في مثل قول المرار انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فان بشرا لو جعل بدلا من البكري لم يجز لوجوب كون البدل بتكرير العامل فيكون تقديره انا ابن التارك بشر وهو غير جائز لما مر في باب الاضافة واذا جعل عطف بيان جاز لعدم كونه بتكرير العامل ولو نصب بشر حملا على محل البكري لم يحصل هذه الفرق ح جاز ان يكون بدلا لانتفاء المانع واما قال في مثل ولم يقل في قوله انا ابن التارك لان هذا الفرق جار في باب اسم الفاعل المعرف بالام اذا اضفته الى اسم فيه اللام واجريت على المضاف اليه اسما علما معطوفا عليه عطف بيان فانه يظهر الفرق بينه وبين البدل في اللفظ نحو الضاربا الرجل زيد وكزيد الضاربا الرجل فان الفرق حاصل في اللفظ جواز يا هذا زيد بالرفع على اللفظ والنصب على المحل والتنوين على

عطف البيان فان المقصود هو الاول وذكر عطف البيان انما هو لتوضيح المتبوع ولهذا كان زيد في قولك مررت برجل باخيك زيد ان كان للمخ اخ واحد فقط وعلق بيان ان كان له اخوة كثيرة قوله المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب مع غيره على سبيل منع للخلو والطرف وامر المخاطب واما اقتضى تعريفه احد الامرين فان الاسم لما كان معربا بشرطين التركيب وعدم مشابهة مبني الاصل ما فقد احدهما وهو المبني لا يوجد فيه احد الشرطين على سبيل منع الخلو فقط قوله وحكم ان لا اختلاف اخر لاختلاف العوامل اي المبني ان لا يختلف اخره باختلاف العوامل لفظا ولا تقديرا لكونه مقابل المعرب فجعل حكمه مقابل حكم المعرب قوله والغاية ضم وفتح وكسر اي والغاية المبني ضم نحو منذ وقبل وفتح نحو اين وكيف وكسر نحو حيث ووقف نحو من اعلم انه جائز عود الضمير في الغاية الى البناء وان لم يجر ذكره لفظا لانه مذكور معنى لدلالة المبني عليه وانما قال في البناء والغاية وفي الاعراب والاداء لان انواع الاداء تختلف بها طفيفة لدلالة كل واحد منها على موضع اختلاف البناء عامة ليس المراد منها الا الاعلام قوله وهي اي الغاية واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف صوت وبعض الظروف

واى او ومثالين ليعلم اتصال الضمير المجرور بالاسم والحرف فجميع
المتن الذى وضع فيه الفاظ الضمير له تسعون والالفاظ الدالة عليها
ستون لان الاول حصل من ضرب ثنتين فى ثلثين لان الضمير اما
لمتكلم او لمخاطب او لغائب وعلى التقادير الثلثة اما لمفرد او لمثنى او
لمجموع فيصير تسعة حاصل من ضرب الثلثة فى نفسها وكل واحد من
هذه التسعة اما لمذكر او لمؤنث فيصير حاصل الضرب ثمانية عشر واذا
ضربنا الثمانية فى ثمانية عشر بلغ تسعين والثانى حصل من ضرب ثلثة فى
ثلثة لان الفاظ كل واحد من ثمانية عشر معنى لا تزيد على اثنى عشر لكون الفاظ الواحد
المذكر والمؤنث والمثنى المذكر والمؤنث والجمع المذكر والمؤنث فى المتكلم
اثنين فيسقط اربعة المثنى المذكر والمؤنث فى المتكلم والمجموع المذكر او
المؤنث والواحد المذكر او المؤنث يكون المتبع المذكر والمؤنث فى المخاطب
الغائب واحدا فيسقط لفظان آخران فيصير المجموع ستة واذا اسقط
ستة من ثمانية عشر بقى اثنى عشر واذا ضربت الثمانية فى اثنى عشر بلغ
ستين وهو المطلوب قوله وامر فوع المتصل الى آخره اى الضمير
المرفوع المتصل خاصة يستثنى الفعل الماضى لواحد الغائبة فانه يجوز فيه

اى منصوبا ومجرورا لدفع الالتباس بالمرفوع والمتصل خاصة لان المنصوب والمجرور
المتصلين لا يستثنى لزيادة المرفوع المتصل لشدة اتصاله بالعامل واما قيد الضمير المرفوع
بالمتصل لامتناع استثناء المنفصل فى العامل لاتصاله عنه قوله وفى المضارع للتكلم مطلقا
اى وسواء كان المتكلم للمفرد كما ذكرنا فى المتن
اى ويستثنى الضمير المرفوع المتصل فى المضارع للتكلم سواء كان للمفرد او للمثنى او للمجموع او
للمذكر او للمؤنث لقرينة الحال او المقال بقوله مطلقا اى ذكر ناه من الاقسام قوله
والمخاطب ويستثنى المرفوع المتصل فى المضارع للمخاطب نحو تضرب انت وتضربان انتما
والمخاطبون والمخاطبتين والمخاطبات لدفع الالتباس قوله والغائب والغائبة اى
ويستثنى الضمير المرفوع المتصل فى المضارع الغائب نحو زيد يضرب وفى الغائبة هند
تضرب ولا يستثنى الغائبتين والغائبين ولا فى الغائبتين والغائبات لدفع
الالتباس قوله وفى الصفة مطلقا اى ويستثنى الضمير المرفوع المتصل فى الصفة
مطلقا اى مفردا كان او مجموعا ومذكرا كان او مؤنثا لانه لو ابرز لزم اجتماع الاثنين
فى التثنية والواوين فى الجمع تقول زيد ضارب والزيدان ضاربان وهند ضاربة والهندان
ضاربتان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الحروف فيها ضمائر بل
حروف اعرب لتغيرها بالعوامل الداخلة على الصفة هو المراد بالصفة اسماء الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة وافعل التفضيل قوله ولا يستوعب المتصل الا تغير المتصل اى

الرفع بانه خبر المبتدا الاول واما وجب ابراز الضمير في لكون الصفة
اضعف من الفعل في العمل والرفع الالتباس في نحو زيد عمرو ضاربه
هو فاذا ابرز الضمير علم ان الضارب زيد واذا لم يبرز علم ان
الضارب عمرو والتزموا ايضا ابرازه فيما لا يلتبس نحو هند زيد ضاربته
مع اطراد اللبس ولا يلزم من وجوب الابراز في نحو زيد عمرو ضاربه
ونحو هند زيد ضاربها لانه وان حصل الالتباس في الصورة الاولى
لكن العامل فيها قوي لانه فعل وعلة وجوب الابراز مجموع الامرين
وهما ضعف العامل وحصول الالتباس في بعض الصور الاول منتف
ههنا فلما فرغ من تعداد الاسباب الموجبة لتقدير اتصال الضمير
اورد امثلتها على الترتيب المذكور وهو قوله مثل اياك الى قوله وهند
زيد ضاربته مع قوله واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا
فان كان احدهما اعرف وقد مثله قبل اي الخبر في الناصب نحو اياك
وضربك اي واذا اجتمع ضميران لا يكفي بينهما مرفوعا فان
كان احدهما اعرف وقد مثله الا اعرف قبل اي الخبر في اتصال الضمير
الناصب او المضاف نحو اعطاكه وضربيك واعطاكيه وضربي اياه واما الاول منفصل

لا يجوز الاتيان بالمضمر المتصل الا عند تعذر الاتيان بالضمير المنفصل اخضر من المتصل
ووجب بالتقديم على عامله اي والتعذر المذكور اما بتقدم الضمير على عامله نحو اياك ضربت
واما بالفصل بين الضمير وبين عامله لا لاجل غرض نحو ما ضربك الا انا والتقدير ظلم
ضمين واما لا لغرض لعدم جواز الفصل بينه وبين عامله لا لغرض لئلا
يلزم العدول عن الاصل بلا فائدة واما بالحذف عامل الضمير نحو اياك والشر
الامتناع اتصال الملفوظ بغير الملفوظ واما ان يكون عامل الضمير معنويا
وهو الابتداء نحو انا زيد قائما وكرناه واما ان يكون عامل الضمير حرفا والضمير
مرفوع نحو ما انت قائما او يجوز استكنان الضمير المرفوع المتصل اذا كان فعلا
عاريا نحو زيد ضرب واستكنان الضمير في الحرف لضعف عمل الحرف محل التكلم
والمخاطب والمثنى والمجموع على المغرم الغايب وان لم يجب استكنانها
اطراد اللبس وانما قيد الضمير بكونه مرفوعا لانه لو كان منصوبا
او مجرورا لجاز المتصل نحو انه ولا تعديه وجوب استكنان الضمير المنصوب
والمجرور في العامل واما يكون الضمير اسند اليه صفة جارية على غير
من هي له نحو هند زيد ضاربته فان ضاربته مسندة اليه وهي جارية
على غير من هي له لان ضاربته خبر زيد وفاعلها هند والجملة في محل

في الاصل خبر المبتدا، وصف خبر المبتدا، الانفصال والاكثر لولا
انت الى اخرها وعسيت الى اخرها اى الضمير اوقع بعد لولا وبعد
عسى غالبا كثر بعد لولا ضمير مرفوع منفصل نحو لولا انت الى اخره لكونه
مبتدا، وبعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت الى اخره لكونه فاعل
عسى او جاء لولاك وعساك الى اخرهما اى جاء بعد لولا ضمير مجرور
وبعد عسى ضمير منصوب متصل نحو لولاك الى اخرها وعساك الى اخره
فقال الاخفش ان الضمير بعد لولا ضمير مجرور موقع موقع
الضمير المرفوع نحو لولاى وقوع بعض الضمائر موقع
بعض نحو ما انا كانت وبكى انت فهو في محل الرفع بالابتداء، وبعد
عسى ضمير منصوب واقع موقع الضمير المرفوع وقال سيبويه الضمائر
بعد لولا في محل الجر بلولا وبيوقف جر بها وبعد عسى في محل النصب
بعسى وهو بعيد لعمل حرفين هنا وتون الوقاية مع الباء لازمة
في الماضي الى اخرها اى تون الوقاية مع الباء الضمير لازمة
في الماضي مطلقا نحو ضربني وضربانى وضربونى
وفي المضارع العربي عن تون الاعراب نحو تضربني

يعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منفصلين وان يكون احدهما منفصلا
والاخر مجرورا او اعم قال وليس احدهما مرفوعا لانه لو كان احد الضميرين
مرفوعا لم يجز الامران لان رفع عدم الفصل يتعين الانفصال نحو ضربتك
ومع الفصل يتعين الانفصال نحو ما ضربت الا اياك واعلم انه لو قال
فان كان احدهما اعرف وقدمته مع عدم فاصل بينهما فلك الحال لكان
اصوب ليلا يشكل بمثل قولنا ما اعطيك الا اياه وحينئذ يعلم
من قوله او بالفصل ومن قوله اجتمع لامتناع الا اجتماع مع الفصل
وقوله والا فهو منفصل مثل اعطيته اياك وان اباه لى ولم يكن مجموع ما ذكرناه
بان لا يكون احدهما اعرف نحو اعطيتك اياه واعطيتنيك
اياك واعطيتنى اياى او بان يكون احدهما اعرف لكن لا يكون
الاعرف معذبا نحو اعطيته اياك فالضمير منفصل فقط لكن استلزم
تقديم احد المتاخرين من غير مانع على الاخر وتقديم المنفصل
على الاقوى فيهما وهو كالكلمة الواحدة وقوله والمختار في جزء
كان الانفصال اى جاز انفصال جزء كان واتصاله تشبيها بالمفعول
او ان ضمير الحاضر كنت وكنت اياه لكن المختار هنا الانفصال لانه في الا

Bibliotheca Alexandrina

لحفظ عن دخول الكسرة ولهذا سميت هذه النون نون الوقاية قوله وانت مع النون الى اخره اى وانت مع نون الاعراب في المضارع يلتقي ساكنان وتعريض تثنية مخبر عنه باثبات النون واما اثباته فلاجراء النصب المتقدمة واما حذفه فلاستغنائه عنه بنون الاعراب وكذلك انت مخبر عنه باثبات نون الوقاية لحفظ بناءه على السكون وفي حذفه كونه اسما على ثلثة احرف وكذلك انت مع دلالته مخبرا عنه باثبات نون الوقاية لحفظ بناءه على السكون وفي حذفه كونه اسما على ثلثة احرف وكذلك انت مع انا مخبرا عنه باثبات نون الوقاية لتشبيهها بالفعل وفي حذفها اكرامه اجتماع النونات في الاربعة الاول وحمل الاخيرين على الاربعة الاول قوله ويختار في ليت ومن وعن وقد وقط اى ويختار في هذه الخمسة اثبات النون في ليت لتشبيهها بالفعل وعدم اجتماع النونات وفي من وعن لحفظ سكونهما مع جواز حذفه عنهما لكونهما حرفين وجواز اتصال الياء بالحرف من غير نون الوقاية نحو لي وفي ويختار ايضا في قد وقط اثبات النون لحفظ سكونهما مع جواز حذفه عنهما لكونهما اسمين وجواز اتصال الياء بالاسم من غير نون الوقاية

قوله وعكسها لعل اى وعكس ليت لعل حيث يختار في لعل حذف نون الوقاية لكونها حرفا وجواز اتصال الياء بالحرف من غير النون على ان بعض لغاتها لعلني فيلزم اجتماع النونات فحذف النون اولى في لعل فحمل العكس عليها لكونها من لغاتها واما جواز اثبات النون فلتشبيه بالفعل قوله ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل دخول العوامل اللفظية عليهما نحو زيد هو المنطلق وبعد دخول العوامل اللفظية عليهما نحو كان زيد هو المنطلق صيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والخطاب والتكلم والغيبة تقول زيد هو القائم والزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون وهندان هما القائمتان وكنت انت الرقيب وان ترى انا افضل وانما قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لعدم تحقق كونه ضميرا قوله وسمي فصلا لانه يفصل بين كونه نعتا وخبرا اى وسمي هذه الصيغة فصلا لانها تفصل بين كون ما بعدها نعتا لما قبلها او خبرا عنه اذا وجدت هذه الصيغة علم ان ما بعدها خبر لامتناع الفصل بين النعت والمنعوت قوله وشرطه ان يكون للمعرفة او افعل من كذا نحو كان زيد هو افضل من عمرو اى وشرط اثبات هذه الصيغة ان يكون للمعرفة نحو زيد هو القائم لا يكون للاجنبي افعل

من كذا اى يكون لخبر مشابها للمعرفة لفظا من حيث انه مضاف كالاسماء المتوغلة
في الابهام نحو مثل وغير وكالاسم المضاف الى المعرفة اضافة تقطيعية نحو ضارب زيد
الان او غدا او كالمضاف الى النكرة نحو غلام رجل ومشابها لها في امتناع دخول
لام التعريف عليه نحو ان زيدا هو افضل من عمرو وزيد منطلق لانه لو لم يكن
معرفة ولا مشابها لها لم يجز الى الفصل ولم يحمل على المعرفة لعدم المشابهة ويعلم
مما ذكرنا انه لو قال وشرط ان يكون الخبر معرفة او مشابها لها لكان اصوب

واعلم ان كون المبتداء معرفة شرط له ايضا الا انه لم يذكره لتعلمه به لذكره ان
شرط كون الخبر معرفة لانه لا يكون الخبر معرفة الا ويكون المبتداء معرفة

قوله ولا موضع له عند الخليل اى ولا موضع لهذا الضمير من الاعراب عند الخليل
مع قوله بانه اسم لانه اما دخل للفصل كالكاف في اولئك والتاء في انت
فكما ان ذلك لا محل له من الاعراب لئلا يكون لهذا الضمير محل من الاعراب

قوله وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبرا اى وبعض العرب يجعل
هذا الضمير مبتداء ويجعل ما بعده خبرا وهو على ملأ الوجه اسم بلا خلاف
وعليه قراءة بعضهم في خبر السبعة ما هذا بشرا على لغة الحجازيين ولكن كانوا هم الظالمون
وان ترن انا اقل بنصب الطالبين واما قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب

سمي ضمير الشان بنفسه بالجملة بعده اى ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب للتعظيم والاجلال
لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكر مفسره يوجب في النفس تعظيما واجلالا ولئلا يفوت الكلام عن
السامع عند غفلته وسمي هذا الضمير ضمير الشان ان لم يكن في الجملة مؤنث وضمير القصة
ان كان فيها مؤنث كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار وانما يجب ان يفسر هذا الضمير
بالجملة لانها هي المرادة من ذلك الضمير وانما كان مفسر الضمير لوجوب كون الضمير مفسرا
بشيء بعده قوله ويكون متصلا ومتصلا ومستترا وبارزا على حسب العوامل مثل هو
زيد قايم وكان زيدا قايم وانه زيد قايم اى ويكون هذا الضمير منفصلا ان كان مبتداء
نحو هو زيد قايم لكون عامله معنويا ومتصلا مستترا ان كان عامله فعلا وهو مرفوع
نحو كان زيد قايم لوجوب استكان الضمير الغايب المرفوع المؤخر في الفعل بالافصل
ومتصلا بارزا ان كان منصوبا بنواسخ كان عاملة حرفيا نحو انه زيد قايم لامتناع استكنان
استكنان الضمير في الحرف وفعلا نحو ظننته زيد قايم لعدم استتار المنصوب والبه
اشار بقوله على حسب العوامل اى والفصاله مستترا بارزا انما هو على حسب عامله

قوله وحذفه منصوبا ضعيف اى وحذف هذا الضمير والحال انه منصوب
ضعيف لانه مراد وليس عليه دلالة قوية مثاله قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق
فيها جآذرا وظبآء ولم يجز بقوله منصوبا عن شيئ لان هذا الضمير اذا كان مرفوعا

لم يجز حذفه اما اذا كان مبتدأ فلانه يلزم نقض الغرض واما اذا كان اسم كان فلانه
لا يجوز حذف الفاعل بل ذكره لبيان ان حذفه منصوبا جايز على ضعف لانه مفعول لا
دلالة ظاهر عليه قوله الا مع ان اذا خففت فانه لازم اى حذف هذا الضمير
منصوبا ضعيف الا مع ان المفتوحة المخففة من الثقيلة فانه لازم حذفه مع عدم
الضعف لئلا يلزم مزية الاضعف على الاقوى وبيانه ان ان المفتوحة اكثر شبها بالفعل
للفعل لفظا لكونها مثل شددوعلى لفظ ان يبنى انبنا الا اذا خففت وبقى
لدلالتها على معنى زايد على التاكيد كالفعل والمكسورة لا تدل الا على التاكيد الذى
هو المعنى الزايد والمكسورة المخففة وجد عملها كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم
فوجب ان تعمل المفتوحة المخففة لئلا يلزم مزية الاضعف على الاقوى
ولم تجد واحدا من اخواتها كذلك فقد زوال شبه الفعل كقوله تعالى كسيوف الهند
قد علمت ان كل من يحفى ويشعر وقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى
سيكون اعلم ان كل من يحفى مبتدأ وقوله ان كل خبره مقدما عليه والجملة
خبر ان وليس كل فاعلا بان لئلا يلزم تفسير ضمير الشان بالمفرد قوله
اسم الاشارة ما وضع لمشار اليه اى كل اسم اشارة مشتق من مصدر مشار اليه
فلم يلزم تعريف الشئ بغير ما هو اوضح منه او بما هو مثله لانه

عرف اسماء الاشارة الاصطلاحية بالمشار اليه اللغوى المعلوم وانما بنيت لكونها
مشابهة للحرف من حيث افتقارها الى ما يبين ذات المشار اليه قوله
وهى خمسة ذا للمذكر وتشاء ذان وذين وللمؤنث تا وتى وتة وذه وتشاء
تان وتين والجمع اولاء مدا او قصرا اى اشار الى تعديد ما فذا يشار بها الى المذكر
عاقلا او غيره وذان الى مثنى المذكر حال الرفع وذين الى مثناه حال النصب والجر
وتا وتى وتة وذه وتى وذى يشار بها الى المؤنث الواحدة عاقلة وغيرها وتان
الى مثنى المؤنث حال الرفع وتين اليه حال النصب والجر واولاء بالمد والقصر اشار
به الى جمع المذكر والى جمع المؤنث عاقلا وغيره قوله وبالحرف التنبيه ويتصل
بها حرف الخطاب ان ويلحق اوائل اسماء الاشارة المذكورة حرف التنبيه وهو
الهاء ليدل على تنبيه المخاطب ويتصل فيقال هذا ان هاتا ان هاتين
هولاء قوله ويتصل بها حرف الخطاب اى ويتصل باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب
للمذكر والمؤنث ليدل على حال من يخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث قوله
وما خمسة فتكون خمسة وعشرين وهى ذا الى ذاكن وذانك الى ذانكن وكذلك
البواقى اى اسماء الاشارة حال ان المشار اليه اما مذكر واما مؤنث وعلى التقديرين اما
مفرد واما مثنى واما مجموع وهو مشترك بين المذكر والمؤنث فيكون خمس الفاظ

الدالة على الخطاب خمسة ايضا ولكنها لا تختص بل تستعمل مع كل واحد من تلك الاولى
فيكون المجموع خمسة وعشرين لفظا حاصلا من ضرب خمسة
في خمسة واما بحسب المعنى فيكون سبعة وثلثين حاصلا
من ضرب ستة للاشارة الى ستة ليحيى للخطاب تقول ذاكم وذاكما
ذاكم وذاكن وتاكم وتاكما وتاكن تقول في الاربعة الباقية اعني فيها
وتا وتين واولاء وبهنا ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك
لهما للمتوسط اشار الى الفرق بين ذا وذاك وذلك فذلك للاشارة
اليه القريب وذاك للاشارة اليه المتوسط والقريب والبعيد مع
كونه جائيا للخطاب وذلك للاشارة اليه البعيد وقبل اللام للبعد
للخطاب قوله وتلك وذاكن وتاكن مبتدء وتين واولاكن مثل ذلك
اي فوق تلك وما عطف عليه مبتدأ وقوله مثل ذلك خبرها يعني ان
ذلك للبعيد كذاكن تلك وتاكن وذاكن مشددة تين واولاكن للبعيد
واما للقريب فهو ذا وتا وذان وتان واولا واما للمتوسط
فهو ذاك وذاكن وتاك وتاكن غير مشددة تين واولاك قوله واما شه
ومنا وهنا فللمكان خاصة اي بلك الاسماء الثلثة للاشارة الى المكان

خاصة اي للاشارة بها الى غير المكان فهنا يشار بها الى المكان القريب وهنا
وهناك الى المتوسط وثمه وهنا مشددة وهناك الى البعيد وفي هنا ثلث
احدها هاء الهاء مع تخفيف النون والاخران فتحها وكسرها مع تشديد النون
لكن الفتح اكثر قوله الموصول الا يتم جزءا الا بصلة وعائد اما ثبت الموصولية
لمشابهتهم الحرف من حيث احتياجها الى الغير وهو الصلة وحد الموصول اسم لا يصير
جزءا تاما من كلام من مسند اليه الا مع صلة وعائد فقولنا اسم كالجنس وقولنا
لا يصير جزءا تاما الا مع صلة يخرج الاسماء التي يصير جزءا تاما من الكلام كزيد ورجل
وقولنا وعائد يخرج مثل اذو واذا الا انه وان لم يتم جزءا من الكلام الا مع الصلة فانه يتم
بلا عائد واما قال لا يتم ولم يقل لا يصير جزءا تاما لكن لا يصير جزءا تاما قوله وصلته
جملة خبرية اي انما احتاج الى تعريفها لانها لما كانت مبتدأة وكانت ما فوقه وتحته
الموصول فعرفها بان قال صلته جملة خبرية لئلا يلزم تعريف الشئ بما هو مثله او فوقه
والجهالة اوبما هو اخفى منه اما وجه ان تكون صلته جملة لان الذي والتي وفروعهما
ومجموعهما وضعت لجملة مبهمة للمعرفة بواسطتها محمل احوج الاسم عليها وانما وجب
ان تكون خبرية لان ما عداها كالامر والنهي غير تام غير صحيح للموصولية
والصلة يجب ان تكون موضحة لها قوله والعائد ضمير له هذا تعريف للعائد وانما قال

لانه غير مبين وقانون في تعريف الموصول اى العائد ضميره الصلة يعود الى
الموصول واتى بذكره ليربط الصلة بالموصول **قوله** وصلة الالف واللام
اسم فاعل او مفعول اى صلة الالف واللام الذى بمعنى الذى او التى
لا يكون الا اسم فاعل او مفعول لكراهتهم ان يدخل صيغة الالف
واللام الجملة لكون صيغته مثل صيغة لام التعريف فتسبك من الجملة
مفرد ليدخل عليه ويلزم ان يكون الجملة فعلية ليمكن سبك المفرد منها
وذلك المفرد هو اسم الفاعل او المفعول **قوله** وهى الذى اى الموصول الذى
هى بيان عدتها اى والموصول الذى للمفرد المذكر والتى للمفردة المؤنثة
واللذان بالالف للمثنى المذكر حال الرفع واللذين بالياء حال النصب
واللتان بالالف للمثنى المؤنث حال الرفع واللتين بالياء
حال النصب والجر والالى هو اللذين للمذكرين فى جمع المؤنث
لغات اللائى واللاتى واللاء الى واللاء بالمد والهمز واللاتى
بالياء المكسور بعدها الساكنة من غير الهمز وكل هذه الاسماء مشتركة
بين اولى العلم وغيره الا الاولى والذين فانه مخصوص باولى العلم
قيل من العجب ان المفرد والمثنى وما الذى والالى ان لمن يعلم ولمن

لا يعلم
والجمع مخصوص باولى العلم ومن فيهم يعلم غالبا وما فيما لا يعلم غالبا اعنى من وما
يستعملان للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث والى للمذكر بمعنى الذى وذات للمؤنث بمعنى
التى وذو فى الطائية اى وذو بمعنى الذى فى لغة طى كقوله وبئرى ذو حفرت وذو طويت
وهذه تستعمل فى المذكر والمؤنث والاثنان والجمع
وذا بعد ما للاستفهام خاصة بمعنى الذى عند البصريين واما عند الكوفيين فيقع ذا بعد
مطلقا والالف واللام فى اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذى والتى **قوله** والعائد المفعول
يجوز حذفه اى الضمير العائد من الصلة الى الموصول لا يجوز حذفه اذا كان مفعولا كقوله
اللوبسط الرزق لمن يشاء ويقدر لحصول العلم به مع كونه فضلة وانما قيد العائد بـ
لمفعول لان غيره وهو اما المرفوع او المجرور لم يجز حذفه لكون المرفوع فاعلا واستلزم
حذف الفاعل واستلزام حذف المجرور كثرة الحذف اعنى الجار والمجرور وفيه نظر لجواز
كون المرفوع مبتدأ وخبره جواز حذفهما لجواز حذف الجار والمجرور معا كقوله
عسى الايام ان يرجعن قوما كالذى كانوا اى كالذين كانوا عليه فالاصوب ان
يقول والعائد المفعول كثر حذفه لانه قد حذف غيره **قوله** واذا اخبرت بالذى صدرتها
وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا لها واخرته خبرا فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا فقلت
الذى ضربته زيد وكذلك الالف واللام فى الجملة الفعلية ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول ان
واذا اخبرت بالستمانة الذى عن شيء معلوم من وجه اخر صدرت الذى اى جعلت الذى

وصدر الجملة بكونه خبرا عنه وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا يعود الى الذى المربوط واخرت
المخبر عنه بكونه خبرا به فاذا اخبرت عن زيد فى قولك ضرب زيدا فعلت ما قلناه وقلت الذى
ضربته زيد وكذلك تقول فى الاخبار عنه بالالف واللام الضاربه انا زيدا لكن الاخبار
بالالف واللام مخصوص بالجملة الفعلية ليمكن بناء اسم الفاعل او المفعول منها ليصح
دخول الالف واللام واذا كان كذلك كان الذى اكثر شيوعا من الالف واللام واعلم
ان المراد بالذى فى قوله واذا اخبرت بالذى هو الذى واللذان واللذين والتى
اللتان واللاتى اعلم انه يجب تقديم المبتدا او ما فى الخبر هناك انه لم يذكر هناك مواضع
وجوب تقديم المبتدا او تاخير الخبر قوله واذا تعذر الاخبار فان تعذر من
الامور المذكورة وهى تصدير الذى واقامة الضمير مقام المخبر عنه ليعود الى الموصول
وتاخير المخبر عنه خبر التعذر الاخبار عنه بالذى لانتفاء الالتباس قوله ومنعه امتنع فى
ضمير الشان والموصوف بالصفة والمصدر العامل والحال والضمير المستحق بغيرها والكلام
المشتمل على اى وجه اجمالا انه اذا امتنع امر من الامور الثلثة امتنع الاخبار عن ضمير الشان
فى قولك هو زيد قائم لتعذر تصدير الجملة بالذى وتعذرا جميعا وامتنع الاخبار ايضا عن
الموصوف فى قولك جاءنى زيد الظريف لامتناع جعل الضمير مكانه لامتناع وصف الضمير واما امتناع
الاخبار عن الموصوف اذا لم يوخر الموصوف مع الصفة اما اذا اخر مع الصفة كقولك الذى جاءنى زيد

الظريف فلم يمتنع لعدم المانع لان المخبر عنه هو الموصوف مع الصفة وامتنع الاخبار
ايضا عن الصفة لامتناع جعل الضمير مكانها لامتناع وقوع الضمير صفة وامتنع الاخبار
عن المصدر العامل فى نحو اعجبنى ضربى زيدا لامتناع جعل الضمير مكانه ان اعلمنا الضمير فى
معموله لان الضمير لا يعمل ولا متناع ان خرج ان اعلمنا فى معموله لان المصدر لا يعمل موخرا
واما قيد المصدر بالعامل لجواز الاخبار عن المصدر الغير العامل كقولك ان يقال فى رايت
ضربك الذى رايته ضربك وانما يمتنع الاخبار عن المصدر العامل ان لم يوخر المصدر
مع معموله اما اذا اخر المصدر مع معموله كقولك الذى اعجبنى هو ضربى زيدا فلم يمتنع لعدم
المانع وامتنع الاخبار عن الحال فى نحو ضرب زيدا قائما لامتناع جعل الضمير مكانه
لامتناع وقوع الضمير حالا وكذا امتنع عن التمييز فى نحو لله دره فارسا لامتناع كون التمييز
معرفة عند الاكثر وامتنع الاخبار عن الضمير المستحق ان يعود الى غير الموصول فى نحو زيد
ضربته لامتناع جعل الضمير مكانه ليعود الى الاستحقاق ان يعود الى غير الموصول
ولو عاد الى الموصول لبقى ذلك الغير بلا عايد وامتنع الاخبار عن الاسم الذى يشتمل
على الضمير المستحق لان يعود الى غير الموصول فى نحو زيد ضرب غلام الذى مررت به
وما الاسمية موصولة والمستهما فيه وشرطه وهو قيوده تام يعنى وصفه اى ما الاسمية
انواع احدها موصول وهى بغير اولى العلم غالبا نحو اعجبنى ما صنعت وقد يكون للعاقل
كقوله تع والسماء وما بناها اى من بناها

والنكرة نحو قوله تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها والثالث
المستفهام به غير العاقل نحو قوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى والرابع موصوفة بجنس
شيء اما بالمفرد نحو مررت بما عجب اي بشيء عجب واما بالجملة نحو قوله تعالى انما تكذة الشيوخ
الامر له فرض كل العقال والخامس تامة بمعنى شيء نحو فنعما هي اي نعم شيئا
اي نعم الشيء شيئا الدق والسادس صفة نحو مررت بزيد مارّ بما اي اي مرر ومن كرائم
الآء النام والصفة اي انواع ما الآء النام والصفة فان لم تكون تامة ولا صفة
مثال الموصولة جاءني ما عندك ومثال الاستفهامية من عندك ومثال الموصوفة
بالمفرد كفانا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد اياناً ومثال الموصوفة بالجملة قوله ربّ
من انضج غيظا صدره قد مني يلم يطع فانا بعض شخص او انسان ومثال التي
من يكرم من اكرمه ومتى يجتمع وجوها تختص باولى العلم وقد يستعمل لغير اولى العلم كقوله
ومنهم من يمشي على بطنه ويطلق على الواحد وغيره والمؤنث وانما بنى من وما شبها
والستفهامين لتضمنهما معنى الحرف وهو حرف الاستفهام والشرط وبنيا هو وصوفين وهو
لاضيا جهما الى الصفة والصلة عول وان آية بمعنى الآء التام اي عدد انواع اي وآية
كعدد انواع ما الآء التام فان اياً وآية لا يقعان تامتين مثال الاستفهامية ايهم اكرم
عندك والشرطية ايهم تكرم اكرمه والموصوفة يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة والموصولة ايهم هو افضل

الرحمن عتيا والصفة نحو مررت برجل اي رجل عول ومتى معربة اه اي اني وآية
معربة وحدها من بين اخواتها في جميع الاقسام المذكورة الا اذا كانت موصولة
وحذف صدر صلتها فانها تبنى حج اما اعرابها مع قيام الموجب للبناء فلشبهه
على ان اصل اخواتها هو الاعراب واما اقتضاؤها بالاعراب دون اخواتها
فلوجود الاضافة المانعة للبناء فيها وعدمها في اخواتها واما بناؤها اذا حذف
صدر صلتها كقوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اي
ايهم هو فكما كو مشابهتها للحرف من حيث افتقارها الى ذكر المحذوف عول
فما ذا صنعت اه اي وفي ما ذا صنعت وجهان عند سيبويه احدهما ان ذا مع
الذي وما للاستفهام ايما الذي صنعت فما مبتدأ وذا والموصولة مع صلته خبره
محذوف تقديره ما الذي صنعته وجوابه مرفوع ليطابق السوال وقد يجوز نصب جوابه
بتقدير الفعل المذكور اي السوال لكن الاول اولى وثانيهما ان ما ذا بمنزلة اسم
واحد بمعنى اي شيء ويحكم على موضعه بحسب ما يقتضيه العامل وهو هنا في محل النصب
بانه مفعول صنعت وانما قدم لتضمنه معنى الانشاء فعلى هذا لا يكون اسما موصولا
وجوابه منصوب ليطابق السوال ويجوز الرفع ايضا على تقدير خبر مبتدأ محذوف لكن
الاول اولى فو اسما الا اذا مثل كان بمعنى الامر والماضي اه اي اسماء الافعال اسماء بمعنى

وجهان احدهما ما الذي وجوابه رفع والاخر اي شيء وجوابه نصب

الامر الحاضر وبعض الماضي مثال الامر رويد زيدا اى امهله ومثال اسماء الافعال

اى بعدوا انما بنيت لوقوعها موقع المبني وكونها بمعناه **قوله** وفعال بعض الامر

فعال اى فعال تجعل انواع احدها ان يكون بعض الامر كقتال بمعنى اقتل وهو قياس

من الثلاثي اى مجيء فعال بمعنى الامر من كل فعل ثلاثي قياس وهو مذهب سيبويه

في فعال بمعنى الامر من الثلاثي دون الرباعي فقوله فعال مثلا او قوله قياس خبر

الثاني ان يكون مصدرا معرفة اى علما للمعاني نحو فجار علما للفجور او النحو والثالث

بان يكون صفة معدولة كفساق بمعنى يا فاسقة بني العصيان كسبا لها فعال الذي

فعل به مثل ويل وويس عن باب فعال الذي وضع من حيث الزنة فجعلوه فعال معدلا

عن الامر من حيث وجوب العدل عن كل واحد منهما ومن حيث الزنة

معرفة مبتدأ ومصدرا منصوب على الحال صفة معطوف على مصدرا او قوله بني خبر فعال

والرابع ان يكون علما للاعيان مؤنثا كحذام وعلاب وهو مبني عند اهل الحجاز و

معرب عند بني تميم الا فعال الذي في آخره راء نحو حضار وقوار فان اكثر بني تميم يوافقون

الحجازيين في بنائه اما بناؤه عند اهل الحجاز فلشبهه بفعال التي تجمع الامر والعدل و

الزنة واما اعرابه ومنع صرفه عند بني تميم فلعدم علة البناء فيه وكونه علما مؤنثا معدولا

فوجب ان يعرب ويمنع الصرف قياسا على اخواتها نحو عمر وزفر واما بناؤه على آخره

عند اكثر بني تميم فلتحقق موجب جواز الامرين فيه اذ آخره مبني على الكسر على الاصل الثلث

وتقدير كلامه في الرابع وفعال علما للاعيان مؤنثا مبنيين فقوله بني خبر فعال المقدر

وعلما منصوب بانه حال ومؤنثا صفة علما ولم يجز بقوله مؤنثا عن شيء بل الغرض

من ذكره ههنا ان يعلم ان فعال علما في الاعيان لا يكون الا مؤنثا ولما بنيا على الفتح

وذلك لان سفار اسم ماء وحضار اسم كوكب والماء والكوكب مذكران وجوابه ان

سيبويه قال سفار وحضار مؤنثان لان العرب تؤنث بعض المياه فيقول ماءة

فلان وتؤنث بعض الكواكب فيقول الشعرى والزهرة فسفار اسم الماءة وحضار

اسم الكوكبة في التقدير **قوله الاصوات** كل لفظ حكي به صوت او صوت به للبهائم

فالاول كغاق حكاية عن صوت الغراب او صوت به للبهائم نحو نأ ناقة البعير وقاع

لزجر الغنم وانما بنيت لعدم موجب الاعراب وهو التركيب الذي يقصد فيه باجراء الحركات

والمعنى فان الثاني منتف عنها لانه يقال قلت غاق او كتت غاق ولا يقال جاءني

غاق او مررت غاق او غير ذلك مما يراد به معنى غاق **قوله المركبات** كل اسم مركب من كلمتين

ليس بينهما نسبة اى المركبات كل اسم مركب من كلمتين ليس بينهما نسبة واما اذا ركب

هذا المركب المنتفي الذي سبب بناءه التركيب بقوله كل اسم كالجنس وبقوله من كلمتين خرج

الاسماء المفردة وبقوله ليس بينهما نسبة خرج عنه مثل نابط شرا وغلام زيد لوجود النسبة

بين كلمتيهما وانما يجب اخراج الاول لان سبب بنائه ليس التركيب والثاني لكونه معربا وكلمتا

في الجنس وانما قال من كلمتين ولم يقل من اسمين ليدخل فيه مثل سيبويه قوله فان
تضمن الثاني اي فان تضمن الجزء الثاني من المركب الذي سبب بناءه التركيب والصورة لان
حرفا مبنيا كالجزء ان كخمسة عشر وحادي عشر الى تسعة عشر وتسعة عشر الا اثني عشر اعرابا
الجزء الاول فلكونه بمنزلة الجزء الاول من الاسم المفرد واما بناء الثاني فلتضمنه الحرف فان
اصل خمسة عشر خمسة وعشر واعاد ورد مثالين وتمامه عشر وحادي عشر ليعلم ان
البناء ثابت في المركب سواء كان المراد العدد او الواحد من المتعدد وفي بناء المركب الذي
يراد به واحد من المتعدد نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر
وجوابه ان لا نسلم انه لا يتضمن الحرف اذا لم يرد به حادي وعشر لان معناه حادي وعشر
كما ان معنى احد عشر احد وعشر لانه مركب من المفردين من المتعدد احدهما الحادي والثاني
العاشر فحكما يقال احد عشر كان ينبغي ان يقال حادي عاشر الا انه بعد حذف
الواو وغلظ العاشر الى لفظ العشر للتخفيف وانما استثنى اثني عشر
من هذا الحكم لانه اعرب الجزء الاول منه وبنى الثاني وانما لم يبن مع وجود
علة البناء لتشبيههم اياه بالمضاف نحو حذف النون منه لئلا يوذن بالانفصال فشبه
به ايضا والاعراب لكونه كما لفظيا مثل حذف النون قوله والاعراب الخ كبعلبك
وبنى الاول على الاصح اي وان لم يتضمن الجزء الثاني من المركب الذي سبب بناءه التركيب حرفا

اعرب الجزء الثاني منه لعدم علة بنائه وبني الاول لكونه بمنزلة الجزء الثاني
من الاسم المفرد على الاصح نحو بعلبك وانما قال في الاصح لان فيه ثلث لغات
احديها المذكورة وهي الفصيحة الكثيرة وانما قال في الاصح لان بناء الجزء الاول
مع اضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه والثانية اعراب الجزء الاول
اضافة الاول الى الثاني وحذف الثاني والثالثة اعراب الجزء الثاني ان
لم يكن الثاني قبل التركيب مبنيا نحو مررت به وتظنونه لكان اصوب وجوابه ان كلام
في المركب الذي سبب بناءه التركيب وههنا ليس كذلك قوله الكنايات والمراد
من الكنايات ههنا الكناية المبنية وهي عبارة عن الفاظ مبهمة يعبر بها عن
شيء وقع مقررا في كلام متكلم اما لجعله مبهما على المخاطب ونسيانه فيما بعد الا يكون
كم كناية لانه غير معبر به عن شيء توافق مقررا في كلام واحد متكلم واعاده ههنا لكونه
موافقا لكذا في كونه للعدد قوله كم وكذا للعدد اي كم وكذا اكما سئل عن العدد اما مبني
كم الاستفهامية لتضمنها حرف الاستفهام والمميز يكون اما مثل الاستفهامية في الصيغة واما مبني
كذا لكونه منقولا عن مبني لان اصله ذا فزيد عليها كاف التشبيه فبني على ما كان عليه من البناء
وهميز كذا منصوب غالبا لكونه بمنزلة المضاف اليه المحذوف عسلا لكذا فلا يكون مجرورا بإضافة كذا
اليه لكونه بمنزلة كلمة واحدة وقد يكون مرفوعا بانه مبتدا او ما قبله خبره او خبره محذوف كذا

كان معمولا به كم كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت وان اقتضى مفعولا مطلقا

كان معمولا مطلقا كم ضربة ضربت وكم ضربة ضربت وان اقتضى ظرفا كان ظرفا

كم يوما صمت وكم يوم صمت **قوله** وكل ما قبله حرف جر او مضاف مجرور اشارة الى

مواضع كونها مجرورين وفى كل موضع قبله حرف جر او اسم مضاف اليه مجرور كم كم رجلا

مررت وغلام كم رجل ضربت **قوله** والا فمرفوع اشارة الى مواضع كونها مرفوعين

ومعناه انه ان لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه بشئ اخر ولا قبله حرف جر ولا اسم

مضاف اليه فكم مرفوع فى ذلك الموضع بانه مبتدا ان لم يكن ظرفا كم رجلا اخوك

وكم رجل قام وخبر مبتدا ان كان ظرفا كم يوما سفرك وتعلم كونه ظرفا بالمعنى فان كان

ظرفا كان كم ظرفا والا فلا **قوله** وكذلك اى فى اعراب اسمى الاستفهام والشرط من

وما الستفهامين وشرطيين مثل اعراب كم فان كان بعدها فعل غير مشتغل عنها بشئ اخر كان

محلها النصب بانها مفعولا ان له كم من ضربت ومن تضرب اضرب ان كان قبلها

حرف جر او اسم مضاف فمحلها الجر كم من مرة مررت وبمن تمر امرر وغلام من ضربت و

غلام من تضرب اضرب وان لم يكن بعدها فعل شانها ما ذكرناه ولا قبلها حرف جر

ولا اسم مضاف فهى فى محل الرفع بالابتدا كم من فرية ومن تضرب اضربه **قوله** وفى

غير كم عمة لكل اى وجاز غير كم الذى احتمل نصبه بالفعل الذى بعده مع احتمال رفعه

كم عم لك يا جرير وخالا ... فدعاء قد حلبت على عشارى

درهم فدر هم مبتدا وله مقدم عليه خبر وكذا حال عنه هكذا قالوا وفيه نظر والاولى

عندى ان يكون كذا مبتدا ودرهم بدلا او عطف بيان وله خبرا وعندى وظرف لكنه

قوله وكبت وذبت للحديث اى كبت وذبت كنايتان عن الحديث واتى بنيا لكونهما واقعين

موقع المبنى وهو الجمل **قوله** فكم الاستفهامية غير فانها منصوب مفرد اى مميز كم الاستفهامية

منصوب مفرد لانه للعدد فجعل مميز كم مميز الاعداد المتوسطة ليلا يلزم الترجيح بلا مرجح

قوله والخبرية مجرور مفرد ومجموع اما كونه مجرورا فلكونه مضافا اليه واما جواز كونه مفردا او مجموعا فلكونه للعدد وجاز كون مميز الاعداد

مفردا ومجموعا **قوله** وتدخل من فى مميزى كم الاستفهامية والخبرية

نحو كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها **قوله** ولها صدر الكلام اى كلم الاستفهامية

وكلم الخبرية صدر الكلام لكونهما لانشاء الاستفهام وانشاء التكثير **قوله** وكلاهما

يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اى كل واحد من كم الاستفهامية وكم الخبرية يقع مرفوعا

اى مبتدا وخبرا ومنصوبا ومجرورا ولم يقع عاملا لاقتضائها صدر الكلام وعدم

وقوع العامل صدر الكلام **قوله** وكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضمير اشارة الى

مواضع كونها منصوبين اى كل موضع يكون ما بعد كم فعل غير مشتغل عنه بضمير او متعلق

ضمير ما كان فى محل النصب بذلك الفعل على حسب ما يقتضيه العامل يعنى ان اقتضى

بالابتداء ثانيهما اوجه النصب بان يكون كم للاستفهام فكانه عقل عن كمية اعداد خالاته و
عماته والجر بان يكون للخبرية وكم مبتدا في الصورتين لانه بعده فعلا شغل عنه ضميره و
ليس قبله حرف جر ولا اسم مضاف وللو ليس بظرف وقوله قد حلبت على عشار اي خبرا و
الرفع بان يكون عمة مبتدا وكل صفة لها وقد حلبت خبرها وكم حينئذ يحتمل الاستفهام
والخبرية وعلى التقديرين في محل النصب على الظرف ان كان المميز المقدر مفردا وعلى المصدر
المصدرية ان كان المميز المقدر حلبة لانه بعده فعل غير مشغل عنه وميزه ظرف
وهذا البيت للفرزدق يهجو جريرا وهو كم عمة لك يا جرير وخالة قد حلبت علي عشارها
فان نصبت عمة نصبت خالة وقدرا ان رفعتها رفعتها وان جررتها جررتها لكونها
تابعين لها قوله وقد يحذف له اي وقد يحذف المميز اذا دل عليه قرينة لكم حالك خبره
في الاستفهامية اي كم درهما مالك لانه اذا استفسر عن كمية حاله علم انه سئل عن كميته
ودرهما تمييز كم ضربت في الخبرية اي كم مرة ضربت ضربت او كم مرة ضرب فكم في المثال الثاني في
محل النصب على المصدرية او على الظرف وفي المثال الاول مبتدا ما بعده خبره
الظروف منها ما قطع عن الاضافة اي المراد بالظروف الظروف المبنية وهي
انواع منها ما قطع عن الاضافة لفظا ومعنى وجميع الجهات الست اذا قطع
عن الاضافة ونوي بها فانه مبني لكونه مشابها للحروف من حيث احتياجه الى الغير وهو المضاف اليه

الفعل ليضاف الى الجملة الفعلية لمناسبة الشرط الفعل ولذلك يحتاج الى جواب
وجوابه عامله ويعلم من قوله فلذلك اعتبر انه قد يضاف الى الجملة الاسمية اذا
كان للشرط **قوله** وقد يكون اذ للمفاجاة اى الظرف المكان او للوقت الخ
عن معنى الشرط فيلزم المبتداء بعده الذي يقع الجملة الاسمية بعده فرقا بين اذا
هذه وبين اذ الشرط نحو خرجت فاذا السبع واقف فاذا معمول واقف
كانك قلت فبخرجي السبع واقف وهذه هي التي تنوب مناب الفاء في
جواب الشرط هكذا ذكره النحاة وقال المص انه ظرف معمول لما دل عليه من معنى
فاجأني كانك قلت فاجأت زمان السبع واقف اعلم انه لو قال فيقع المبتدأ
بعدها غالبا كان اصوب لانه لا يلزم المبتداء بعدها والا كان الرفع بعدها
واجبا كلنه ليس كذلك لما ذكره في باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير **قوله** وهنا
او لما مضى اه اى من الظروف المبنية او هو للزمان الماضي سواء دخل الماضي
او غيره ويقع بعده جملتان اسمية وفعلية نحو اذا قام زيد واذ زيد قائم لعدم معنى
الشرط فيه وعلة بنائه ما ذكرناه اذا او من معنى ما غرق بينهما وقد يكون اذ للمفا
كاذا الحرجت فاذ زيد قائم وعليه قول الشاعر فبينما العسر اذ دارت مياسير
ظرف لمكان وما زايدة والعسر مبتدأ خبره محذوف وهو موجود وهو العامل

اوله
والسقدر الله خيرا وارضين به
اى طلب

بين والزمان مضاف الى هذه الجملة تقديرا فبين زمان العسر موجود والعامل فاذ
دارت لانه ليس يضاف الى دارت فيمتنع عمله فيما قبله ولا يجوز ان يعمل دارت في بين
لكون بين واذ ظرفي المكان واشتغل عمل عامل واحد في ظرفي المكان الا على سبيل
البدل **قوله** ومنها اين اه اى من الظروف المبنية اين واني ومعناه المكان سواء كان
للاستفهام او للشرط نحو اين زيد وابن تكن اكن واني زيد واني تقعد اقعد بنيا لتضمنها
حرف الاستفهام او حرف الشرط **قوله** ومتى للزمان فيهما اى متى تظرف الزمان في
الاستفهام نحو متى القتال وفي الشرط نحو متى تاتني اكرمك والفرق بين متى الشرطي
واذا الشرطي ان متى للزمان المبهم ولما لا يتحقق وقوعه واذا للزمان
المعين ولما يتحقق وقوعه فلذا لا يقال اتيك متى احمر البسر ويقال اتيك اذا احمر
البسر وبنى متى لتضمنه همزة الاستفهام او حرف الشرط **قوله** وايان للزمان استفهاما
اى ومن الظروف المبنية ايان وهو لظرف الزمان في الاستفهام كقوله ايان
يوم الدين وبنى ايان لتضمنه همزة الاستفهام **قوله** وكيف لحال استفهاما
اى من الظروف المبنية كيف لزمان الحال تقول كيف زيد وبنى لتضمنه حرف الاستفهام
وهو من ظروف الزمان عند لانه سوال عن حال المسول عنه في الحال **قوله** ومنذ
ومذ اه اى من الظروف المبنية منذ ومذ وهما لمعنيين احدهما لبعض اول المدة

فيليها المفرد الموقت وهو الزمان الذي يصلح ان يكون جوابا لمتى ليدل على اول

المدة التي هو المطلوب بقولك مارايته منذ يوم اي بعد جميع المدة فيليها المقصود بالعدد وليالها

جميع المدة التي هي المقصود وهي الزمان الذي يصلح ان يكون جوابا لكم نحو ما

رايته منذ يومان وانما يشاكلونها اسمين على مثل كونها ظرفين في اللفظ **فعله**

وقد يقع المصدر او الفعل اي يقع للمصدر بعدها ظرف مارايته منذ سفره او الفعل

نحو مارايته منذ سافر او انا محتفظ نحو ما رايته منذ ان سافر والاول اشبه

منذ انه سافر **فعل** ويقدر زمان مضاف لازم لما ذكره اي اذا وقع بعد منذ احد الامرين

المذكورة وجب ان يقدر بعدها زمان مضاف اليه ليكون الظرف مبينا عليه اي مارايته

منذ زمان وجود ان الا سافر وزمان انه سافر وانما حذف للعلم به وهي يكونان

بعض اول المدة **فعله** وهو مبتدأ اي اخر اي ومنذ مبتدأ خبره مواضع

اسيتها وما بعدها خبرها وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانها

بعض اول المدة او بعض جميع المدة خلافا للزجاج فانها عنده خبر للمبتدأ والمبتدأ محذوف

ما بعدها اي يوم الجمعة او الليلة ويومان جميع تلك المدة وهو ضعيف لان المضاف

لا يسد مسد المضاف اليه الا اذا اصل هذا ومنذ لا يمتنع عنه ولانه عشع وقوع مثل يومين مبتدأ

في مثل قولنا مارايته منذ يومان لانه نكرة غير مخصصة بوجه ما واعلم انه لا موضع

للجملة التي هما صدر ما الا عند السيرافي فانه يجعل موضعها نصبا على الحال وهو

ضعيف لان المعنى لا يساعد ذلك **قوله** ومنذ لدن ولدن اصلهما من الظروف المبنية

لدى ولدن وفيهما لغات غير ما وقد اشار اليها بقوله وقد جاء لدن بفتح اللام

والدال وسكون النون ولدن بفتح اللام وسكون الدال ولدن بضم اللام وسكون

الدال ولد بفتح اللام وضم الدال واغا بنيتا لانهما من لغاتها الا الذي وضعه و

ضيع لحروف ثم حمل عليها اخواتها وحكمها ان يجرها على الاضافة نحو الحال لدن زيد

لكن نصب العرب غدوة بلدن خاصة تشبيها لنونها بالتنوين من حيث انه ثبت

وتتفرع الفرق بين عند ولدى انه اذا قيل الحال لدن زيد لم يجز الا اذا

كان حاضرا عنده واذا قيل الحال عند زيد صدق ذلك سواء كان الحال حاضرا عنده

او غائبا **قوله** وقط للماضي المنفي اي ومن الظروف المبنية قط يشدد الطاء

للزمان الماضي المنفي على سبيل الاستغراق نحو مارايته قط وعوض للزمان المستقبل

المنفي على سبيل الاستغراق نحو لا افعله عوض ابدا او ينبا لتضمنها

معنى دوام النفي في جميع ابنية الفعل **فعله** والظروف المضافة الى الجملة اي يجوز بناء الظروف

المضافة الى الجملة على الفتح نحو قوله على هذا اليوم لا يتبع الصادقين ولك اذا الحوقطع

كقوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او بان يكون معهودا
في الزمن كقولك ادخل السوق اذا كان السوق معهودا بينك وبين مخاطبك
واما بحسب الذي نحو الضارب والمضروب وقد مر قوله العلم ما وضع لشيء بعينه
غير متناول غيره قوله ما وضع لشيء بعينه شامل لجميع المعارف وبقوله غير متناول
غيره يخرج عنه سائر المعارف لكونه متناولا لغيره فان انت وضع للمخاطب مع كونه
متناولا لغيره وعمرو زيدا وعمرا اذا خوطب به وقوله بوضع واحد ليدخل فيه
العلم الذي وقع فيه الاشتراك نحو زيدا اذا سمي به رجل ثم سمي به آخر فانه وان
كان متناولا لغيره لكن ليس بوضع واحد بل باوضاع اعلم ان قيد الشخص ان
انت مثلا اما موضوع لمخاطب معين او لمخاطب غير معين لا سبيل الى الاول
لعدم فهم المخاطب المعين منه ولا الى الثاني والا لم يكن معرفة لكونه موضوعا
لشيء غير معين والعقل ظاهره لا يحال كونه موضوعا لمخاطب غير معين و
منع كونه موضوعا لشيء غير معين لان كل شيء معين من حيث انه مخاطب
تميزا عن المتكلم والغائب لانا نقول لا يكفي ذلك في كونه موضوعا لشيء
معين والا لكان مثل رجل معرفة لانه موضوع لواحد من الرجال غير معين تميزا عن
واحد من غير الرجال فان قلت ان مثل انت ورجلا يشتركان في انهما موضوعان لواحد

من شأنه يوضع لاكتسابها البناء من المضاف اليه قيل والمراد بالجمل هنا الفعلية
لعدم جواز بنائها عند اضافتها الى الجملة الاسمية فيجوز اكتساب المضاف اليها البناء و
يعلم من قوله يجوز انه لا يجوز اعرابها ايضا لكونها اسما مشبها للاداة ولا يجب اكتساب المضاف
الى المبني البناء منه قوله وكذلك مثل وغيره اي وكذلك يجوز بناء غير ومثل على الفتح
اذا اضيف الى ما نحو قياما مثل ما تقوم او الى ان نحو قياما مثل ان تقوم او الى
ان قياما مثلا انك تقوم لشبهها الظروف المضافة الى الجمل نحو اذا وحين ويجوز
اعرابها لكونها اسمين مستحقين للاداة واما ذكرهما وان لم يكونا من الظروف
لكونهما مشابهين للظروف من حيث احتياجها الى المضاف اليه قوله المعرفة والنكرة
ما وضع لشيء بعينه ان قوله ما وضع لشيء شامل للنكرة وقوله بعينه يخرج النكرات
لانها لم توضع لشيء بعينه وانواعها المضمرات والاعلام والمبهمات اعني الموصول
واسماء الاشارة والمعرف بلام التعريف والمعرف بالنداء والمضاف
الى احدها معنى وانما قال معنى لانه لو اضيف الى احدها لفظا لم يتعرف المضاف
من المضاف اليه واما المعرف مع بلام التعريف فاللام فيه اما للتعريف الجنس نحو اهلك
هلك الناس الدينار والدرهم واما للتعريف استغرق الجنس كقوله تعالى ان
الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا واما للعهد بان يذكر منكور ثم يعاد المنكور معرفا

كلمن احديهما لاحد من المخاطبين والاخر لواحد من الرجال لكن مثل رجل نكرة بلا
خلاف فلا يكفي غيبتها عن الغايب والمتكلم فكونه موضوعا لمعين واعلم ان جوابه
مبني على حرف واحد وهو ان مثل انت كلمة باعتبار ان مفهومه معين مخاطبته زيدا كان
او عمرا او جزئيا باعتبار عروض الجزئية والتشخص اياه بسبب قصدك به شخصا معينا
فاذا عرفت ذلك فالمراد بقولهم انه موضوع لشيء معين اعم هو باعتبار عروض الجزئية
والتشخص اياه والمراد بقولهم انه متناول غيره انه يجوز استعماله في شخص اخر غير الذي
استعملته اولا لكون مفهومه كليا او نقول في الجواب المراد بالوضع الاستعمال فيكون
معنى الحد العلم ما استعمل لشيء بعينه غير جايز استعماله في شيء اخر وهو لا يوجب الاشكال
واعلم انه يجوز نصب غير على الحال فيكون معناه العلم ما استعمل في شيء بعينه غير جايز
استعماله في غيره ويجوز رفعه بان يكون خبر بعد خبر والاجود جر غير لان ذلك الشيء الذي هو
المعنى المعين لا يتناول غير نفسه حتى يحترز عنه قوله واعرفها الخمر اه اي واعرف المعارف
الخمر المتكلم لعدم امكان الشركة فيه ثم الكاف في طب بجواز وقوع شركة مع الخمر الغايب
ثم الاعلام ثم المبهمات ثم الداخل عليه حرف التعريف ثم المضاف الى احدها على
حسب المضاف اليه وهو المشهور من مذهب سيبويه وفيه اختلافات كثيرة وفايدة الخلاف
تظهر في الوصف فقط قوله والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه قوله ما وضع كلي شامل للمعرفة

والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه خرجت المعرفة فانه وضع لواحد من معين
فيتناول الكل على سبيل البدل قوله اسماء العدد ما وضع لكمية احاد الاشياء
اصولها اثنا عشر كلمة اي اسماء العدد اسماء وضعت لتدل على كمية احاد الاشياء
اي المعدودات فالواحد والاثنان عدد لقولهم جوابا عن قول القايل كم عندك
ولا ينتقض الحد بمثل الذراع مع كونه موضوعا لكمية احاد الاشياء لانه غير موضوع
لكمية احاد جميع الاشياء لانه لا يمكن تقدير جميع الاشياء بالذراع وفيه نظر لانه
لا يقدر جميع الاشياء بجميع الاعداد والحق ان يقال المراد ما وضع لكمية احاد
الاشياء بالذات فلا يشكل ح بالذراع لان الكمية عارضة له لانه فرض واحد
على الحيطان البدل يتناول الكل واصول الاعداد اثنا عشرة كلمة وهي واحد
الى عشرة ومائة والف يتولد منها اعداد غير متناهية الى حد تقف عنده و
التولد اما بتثنية نحو مائتين والفين واما بجمع نحو عشرين والوف و
مئات واما بعطف نحو احد وعشرون واما بتركيب نحو احد عشر
على سبيل منع الملفوظين الجمع قوله تفعل واحدا اي تفعل واحد واثنان
للمذكر وواحدة واثنتان او اثنتان للمؤنث وهو جار على القياس وتفعل
ثلثة للمذكر وثلث للمؤنث على ثلثة رجال وثلث نسوة الى عشرة رجال وعشر نسوة

وعشرونه وهو غير جار على القياس المشهور وانما لم يجر عليه لان المعدود
المذكر جمع ههنا فيكون مونثا فيلزم لحوق التاء بعدده فاذ الحق للمذكر
لم يلحق للمونث فرقا بينهما ولم يفعل بالعكس لكون المذكر اسبق فاجتنح
الى تانيثه اولا واما قوله ومن جاء بالحسنة فله عشر امثالها فلان الامثال
عن الحسنات ولانها اكتسبت التانيث من المضاف اليه واعلم انه يجوز
في حال ثلث دوابّ وثلثة دوابّ اذا اريد المذكر فمن قال ثلثة دوابّ
اجرى على الاصل وهو ان الدابّة في الاصل صفة على وزن فاعلة من دبّ
يدبّ ويسمّى باسم لكنها تستعمل استعمال الاسماء من حيث لا يذكر الموصوف
فيكون التقدير ثلثة اشياء دوابّ وحينئذ يكون المعدود مذكرا ومن قال
ثلث دوابّ حمل على الظاهر واجرى الدابّة مجرى غرفة وللختار بلغه
بنات عرس واربعة بنات آوى لان الواحد ابن آوى وابن عرس
وقال المحققون من علماء البصرة ثلث طلحات سواء اريد بها رجال او نساء
وقيل ثلثة طلحات اذا اريد بها الرجال وثلث طلحات ان اريد بها النساء
فرقا بينهما قوله احد عشراه اى اذا جاوزت عشرة قلت احد عشر رجلا او
اثنا عشر رجلا للمذكر واحدى عشرة امراة واثنتا عشرة امراة للمونث

اما الجزء

اما الجزء الاول فقد جاء حال التركيب بحيث يحال الافراد الا انه غير الواحد الى
الاحد والواحدة الى الاحدى تخفيفا واما تانيث الجزء الثاني في المونث وتذكيره
في المذكر فقد رجع الى القياس المشهور لعلة تذكرها في اخواته لزم
وتقول ثلثة عشر للمذكر وثلث عشرة الى تسع عشرة للمونث
بسكون الشين عند اهل الحجاز وكسرها عند بني تميم فالجزء الاول جاء في التذكير
والتانيث حال التركيب بحيث يحال الافراد في تذكير المونث وتانيث
المذكر والجزء الثاني قد رجع الى الاصل لانه لما وجب تذكيره للمذكر لئلا
يلزم اجتماع التانيثين فيما هو كلمة واحدة وجب تانيثه للمونث
لانتفاء المانع وعدم الفرق بين المذكر والمونث وكسر الشين من عشرة
او سكونها لئلا يجتمع توالي اربع فتحات في كلمة واحدة مع تركيبها
مع ما في اخرها فتحة قوله عشرون واخواتها بمعنى اى تقول عشرون
واخواتها هي ثلثون واربعون الى تسعين في المذكر والمونث بحيث
رجلا وامراة قوله احد وعشرون احدى وعشرون الخ اى اذا عطفت
العشرات اعني عشرين الى تسعين على ما دون عشرة وهي من واحد الى تسعة
تستعمل ما دون عشرة على ما عرفت من غير تغيير وتعطف عليه عشرين

وانما اوردت امثلتين للتعليم وواحد وعشرون للمذكر واحدى وعشرون للمؤنث

قوله ثم بالعطف بها بلفظ ما تقدم اى تاخذ احاد المذكر واحدا واحدا الى عشرة على ما عرفت من غير تغيير وتعطف عليهم عقود العشرات فتقول اثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امراة الى تسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امراة وانما لم يركب الاحاد مع العشرات كما ركب مع العشرة لان العشرين واخواتها علامة للاعراب والتركيب موجب للبناء فلم يجمع بينهما فقوله مائة والف اى تقول فى المذكر والمؤنث مائة ومائتان والف والفان من غير تغيير فتقول مائة رجل ومائة امراة والف رجل والف امراة قوله ثم بالعطف على ما تقدم اى اذا جاوزت مائة تستعمل حاز اد عليها على ما عرفت من واحد الى تسعة وتسعين وتعطفه على مائة فتقول مائة وخمسة رجال ومائة وخمس نسوة وهكذا تستعمل ما دون المائة على ما عرفت الى ان تصل الى مائتين ثم تستعمل ما دون المائة وتعطفه على المائتين وهكذا الى الالف واذا وصلت الى الالف تستعمل ما دون المائة على ما عرفت وما دون المايات على ما عرفت وتعطف المائة على الالف وما دون المائة على المائة فتقول الف ومائة واحد وعشرون رجلا او الف ومائة واحدى وعشرون امراة ولم يجز هذه القاعدة فى التواريخ لان الغرض فيها معرفة الاقل لكون الاكثر معلوما قوله وفى عشرة فتح الياء اشارة الى ان لغة الاعراب

لان الواو والياء صحيح

وجاء اسكانها وشذ حذفها بفتح النون فقط

لان اخر الاسم الاول من المركبات من احد عشر الى تسعة عشر مبنى على الفتح لخفته الا اثنى عشر واثنتى عشرة فانه معرب وثانى عشرة مع كونه مبنيا جاء مخالفا لاخوانه من المبنيات بكون الفتح نائبا قياسا على سائر المركبات واسكانها للتخفيف وحذفها مع كسر النون للدلالة الكثيرة على ابائها وحذفها مع فتح النون وهو شاذ قوله وميز الثلثة الى ما فوق عن كيفية استعمال الاعداد شرع فى حال المميزات اعنى المعدودات فقال ميز الثلثة الى العشرة مخفوض الاضافة الاعداد اليه ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى ثلث نقر ونحو ثلثة رؤس عند الخليل وسيبويه فانه وان كان على وزن فعلاء عندهما لكنه فى المعنى جمع شئ وانما اشترط الجمعية لفظا او معنى ليوافق العدد المعدود فى كونه اياه فى المعنى انما ابتلاء بميز الثلثة لعدم مجئ المميز لما دون الثلثة على ما يصرح به قوله الا فى ثلثمائة الى تسعمائة الاستثناء من قوله وميز الثلثة الى العشرة مجموع لفظا او معنى وانما استثنى منه لعدم اضافة الثلثة الى التسعة الى الجمع فى ثلثمائة الى تسعمائة لفظا ولا معنى لكون المائة موضوعة لعقد معين ولا شئ من الجمع كذلك

وكان القياس ان يضاف الى مائتين ان اريد المذكر العاقل
والى مائة ان اريد غير المذكر العاقل وانما جوزا اضافتها
الى لفظ المائة لوجود الكثرة فيها فاشبهت الجمع وميز احد عشر اه
انما نصبه فلتمام الاسم قبله بتقدير التنوين من احد عشر الى تسعة عشر
وتمامه بشبهه نون الجمع في عشرين واخواتها لان كل تنوين حذف
بغير اللام والاضافة فمنوي تقدير الثبوت واما افراده فلحصول
الغرض به مع كونه اخف من الجمع وميز مائة والف وتثنيتها وجمعها
اه اي ميز المائة والالف وميز تثنية المائة والالف وميز جمع
الالف مخفوضا لاضافتها اليه وميز لحصول الغرض به وانما كم يميل
وجمعها كما قال وتثنيتها لعدم استعمال جمع المائة علما بحال تلك
مائات الى تسع مائات بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل
واذا كان المعدود اه اي اذا كان المعدود مؤنثا واللفظ الدال عليه
مذكرا فلك وجهان اي جاز لك تذكير العدد وتأنيثه كاشخص المطلق
على المرأة فانه جاز ان يقال ثلثة اشخص مراعاة للفظ وثلث اشخص
مراعاة للمعنى وبالعكس اي اذا كان المعدود مذكرا واللفظ الدال
مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس جاز الامران معا

اعلم ان مراعاة للفظ في الصورتين اولى عند عدم من مراعاة المعنى
واثنان استغناء باللفظ عن تثنية واحد
ولا يميز واحد اي لا يستعمل الواحد والاثنان مع معدود مما للاستغناء
بلفظ معدود مما عناها فان رجلا يدل على الواحد ورجلين يدل على
الاثنين بخلاف الجمع فانه لا يدل على العدد المعين فلم يجز الا كتفاء بالجمع الذي
هو المعدود لعدم دلالته على التعيين ولا بالعدد في الجمع لعدم تعين العدد
ما جيء الى ذكر العدد والمعدود اي المميز واعاد لهم رجل واحد ورجلا
اثنان فللتاكيد وتفعل للمفرد اه اي وتقول للواحد من الشيء المتعدد باعتبار نصيبه
الذي فيه تعدد وكثرة باعتبار نصيب ذلك الواحد عددا اي حق الذي اشتق
منه ذلك الواحد مثل ما اشتق ذلك الواحد عنه الخ للمذكر والتانيث
للمونث الى العاشر والعاشر واما اشذاذ بالثاني لانه لا عدد قبل
من الواحد حتى يجعل الواحد واحدا كقوله تع ما يكون من
الا هو رابعهم اي الا هو مصيره اثنا ثلثة اربعة واما لم يجيء ذا العاشر لان

المعنى لعدم فعل فوق العشرة بمعنى انه مصيره عدد او مثل عدد بخلاف العشرة
فانه دال بالمطابقة على ما يوجد له فعل مشتق من العدد بهذا المعنى وهو ثلث الاثنين
وربعة الثلثة وعشرت التسعة قوله وباعتبار حاله الاول اى عطف على قوله
باعتبار تصيره اى وتقول للمفرد من المتعدد باعتبار حاله اى باعتبار انه واحد
من المتعدد متصف بانه ثان او ثالث او غير ذلك الاول والثاني للمذكر والاولى
والثانية للمؤنث الى العاشر والعاشرة تقول ثلثة خامس خمسة عاشر عشرة واما
قال الاول ولم يقل الواحد للعدد وليس لمراد العدد بل الصفة
فغير لفظ الواحد الى الاول كما غير لفظ الاثنين الى الثاني والمخبر نصب ما بعد الفاء
الى العاشر بهذا المعنى لكونه بمنزلة واحد من العدد بخلاف الاعتبار الاول فانه
يجوز نصب ما بعده لكونه اسم فاعل بمعنى مصير قوله والحادى عشر الا اخره
الى اذا جاوزت العشرة فتقول باعتبار حاله الحادى عشر بتذكير الجزئين
لانه اسم مذكر بخلاف ثلثة عشر الحادية عشرة امرأة للمؤنث بتانيث الجزئين ليكون
مخالفا للمذكر من كل الوجوه هكذا تقول الى التاسع عشر بتذكير والتاسعة عشرة
للمؤنث قوله ومن ثم اه اى ومن اجل انه يقال ثالث اثنين اى جعيصير ما من
قبيل الاول فيصير ثالث اثنين اى مصيرا ثالث اثنين
والحادية عشرة والثانية عشرة الى
التاسع عشر والتاسعة عشرة الخ

قيل باعتبار الاول اى تصيره ثالث اثنين اى اضفته الى ما
هو اقل من العدد الذى اشتق منه بوجه ما يمكن ان يصيرا
مثل الشتق منه ومعنى ثالث الاثنين مصير الاثنين ثلثة فهو
اسم فاعل من ثلثهما وقيل باعتبار الثانى اى باعتبار حاله ثالث
ثلثة اى اضف الى عدد مساو للعدد الذى اشتق منه ليكون له معنى
وقيل يجوز اضافته الى ما هو اكثر نحو ثالث عشرة لجواز ان يكون واحد
من عشرة وله معنى اخر وهو اضافته بالثانية قوله وتقول حادى عشر
احد عشر على الخاصة اى وتقول حادى عشر احد عشر الى تاسع عشر
تسعة عشر باعتبار الثانى لصحة المعنى ولم تقل باعتبار الاول لعدم فعل
فوق العشرة بهذا المعنى ولبنائه قال على الخاصة
قوله وان شئت جملة احد عشر الى
تسعة عشر فيعرب الاول
بحذف العشر الاول استغناء عنه بذكره ثانيا وهكذا تقول الى تا
تسعة عشر فيعرب الجزء الاول لعدم موجب البناء وهو التركيب وبنى الجزء
الباقى لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب والمؤنث عامله علامة

هذا

ثلثة اى اضف الى عدد مساو للعدد الذى اشتق منه ليكون له معنى
واحد فيجوز اضافته الى ما هو اكثر نحو ثالث عشرة لجواز ان يكون واحد
من عشرة وله معنى اخر وهو اضافته بالثانية قوله وتقول حادى عشر
احد عشر على الخاصة اى وتقول حادى عشر احد عشر الى تاسع عشر
تسعة عشر باعتبار الثانى لصحة المعنى ولم تقل باعتبار الاول لعدم فعل
فوق العشرة بهذا المعنى ولبنائه قال على الخاصة
قوله وان شئت جملة احد عشر الى
تسعة عشر فيعرب الاول
بحذف العشر الاول استغناء عنه بذكره ثانيا وهكذا تقول الى تا
تسعة عشر فيعرب الجزء الاول لعدم موجب البناء وهو التركيب وبنى الجزء
الباقى لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب والمؤنث عامله علامة

التانيث اه اى انما عرف المونث اولا لان التانيث وجودى والتذكير عدمى
ومعرفة الملكات سابقة على معرفة الاعدام فالمونث اسم فيه علامة التانيث ه
لفظا نحو ضاربة وحبلى وحمراء او تقديرا وهو التانيث بالخواص نحو والمذكر بخلاف
المونث اى المذكر اسم ليس فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا ه
وعلامة التانيث التاء اه اى وعلامة التانيث التى تلحق الاسم
المونث ثلثة وهى التاء والالف المقصورة والالف الممدودة وقدم امثلتها
واما خص علامة السابق لانها مطلوب معرفتها ولانها كانت ماخوذة فى
تعريف المونث وانما قال المقصورة فعلى كبرى وفعلى كحبلى وفعلا كسكرى وفعلا
كسلمى وفعلان مختصة بالتانيث وابنيته للممدودة
حمراء وصفراء وحسناء وعاشوراء وغير ذلك
وهو حيوان انثى اى والمونث اما حقيقى واما لفظى فالحقيقى
ما يازائه ذكر من الحيوان كالمراة يازائها الرجل والناقة يازائها الجمل
والمونث اللفظى بخلاف الحقيقى وهو المونث الذى لا يكون
يازائه ذكر من الحيوان سواء كان فيه علامة التانيث نحو طلحة او لم يكن
نحو عين وكل عضو زوج الا واحدا او من المونث اللفظى المضاف الى

المونث والمضاف جزء منه كقوله تعالى يلتقطه بعض السيارة وهو اجتنى
شوكا هندا وفعله نحو اجتنى مشيى هندا وصفته نحو اجتنى حسن هند
ولا يجوز ان يقول جاءتنى غلام هند لان العلام ليس جزءا منها ولا فعلا
ولا صفة لها والذى يعرف به تانيث النوع الاخير الصفة او الاشارة
كقوله تعالى هذه النار التى كنتم بها تكذبون وعود الضمير اليه كقوله
تعالى والشمس وضحيها ولحوق علامة التانيث فعله كقوله تعالى
والتفت الساق بالساق ووجود علامة التانيث فيه لفظا او تقديرا
وغيرة كل واعلم انه اراد بالقطع ههنا غير ما اراد به فى باب ما
ينصرف لان القطع جعله مقابل الحقيقى ههنا سواء وجد فيه علامة
التانيث لفظا او لم يوجد ولم يتناول المونث الحقيقى وجعله فى باب ما
لا ينصرف مقابلا للمونث المعنوى سواء كان حقيقيا او لم يكن
والوا السند اليه الفعل نحو قال اى اذا اسند الفعل الى المونث الحقيقى او الى
ضمير المونث القطعى الفعل يجب لحاق التاء الفعل كقوله الشمس
طلعت ولا يجوز الشمس طلع الا اذا فصل بين الفعل والمونث
الحقيقى جاز التذكير اذا لم يلتبس كما اذا سمى امراة بزيد كقولهم

حصر القاضي اليوم امرأة وكقوله تعالى ولد الأخطل أم سواء والذي يدل
على ان المراد من الضمير في قوله واذا اسند اليه المؤنث الذي ذكرناه قوله
وانث الخ اعم غير الحقيقي باختيار اي ان تغير في تانيث الفعل المسند الى ظاهر
المؤنث غير الحقيقي وهو تذكيره نحو طلع الشمس وطلع الشمس والوقت
بينما اسند الفعل الى ظاهر وبين ما اسند الى مضمره ان الاول نحو جاء
موعظة جاءه موعظة وان الثاني نحو موعظة جاءها وغير تانيث جاز
ان تظن ان الفاعل ضمير المتقدم او انه شيء آخر مستتر لان اصل الفعل
السناد الى الظاهر الذي بعده واعلم انه يلزم من قوله الا ان يجب ان يقال
طلعه حائنا ويجوز ان يقال جائت طلعة مع كونه اسم ريح لكونه مؤنثا لفظيا
وهو خلاف المشهور قوله وحكم ظاهر الخ اه اي وحكم الجمع الغير المذكر السالم
اذا كان فعله مسندا الى ظاهر حكم المؤنث الغير الحقيقي اذا كان الفعل
مسندا الى ظاهر جاز تذكير الفعل وتانيثه تقول قام الرجال وقامت
الرجال قوله مطلقا اشارة الى انه لا فرق بين ان يكون هذا الجمع جمع
المذكر وبين ان يكون جمع المؤنث حقيقيا كان او غير حقيقي تقول جاء الرجال
والزيدان وجاءت الرجال والزينبات فان التانيث لكون الجمع بمعنى الجماعة والتذكير

مطلقا غير المذكر السالم
حكم ظاهر غير الحقيقي من

لكن

لكون تانيث الجماعة من باب التانيث اللفظي وانما يعتد بالتانيث
الحقيقي في لزوم تانيث الفعل اجراء لباب الجمع مجرى واحدا ولم يفعل
بالتخريج باعتبار التانيث بحسب اللفظ على اعتبار التانيث بحسب المعنى او
لان المذكر اصل والمؤنث فرع وانما قيد الجمع بغير المذكر السالم لانه لو كان
جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه لا يقال جائت الزيدون ولا الزيدون
جاءت لمشابهته المفرد لوجود المفرد فيه قوله وضمير العاقلين غير المذكر
السالم فعلت وفعلوا اي وتقول اذا كان الفعل مسندا الى الضمير
العايد الى الجمع العاقل غير المذكر السالم فعلت نظرا الى كونه مسندا
الى ضمير مؤنث وفعلوا نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع مذكر عاقل وانما
قيد الجمع العاقلين بغير المذكر السالم احترازا عن نحو الزيدون فعلوا فانه
لم يجز ان يقال الزيدون فعلت لما مر قوله والنساء والايام فعلت وفعلن
اي اذا كان الفعل مسندا الى ضمير جمع مؤنث عاقلا كان كالنساء او غير
كالعيون او الى ضمير جمع مذكر غير عاقل نحو الايام جاز الحاق تاء التانيث
بالفعل نظرا الى كونه مسندا الى ضمير مؤنث والحاق نون الجمع به نظرا الى
كونه مسندا الى ضمير جمع مؤنث تقول النساء والعيون والايام فعلت وفعلن

الحد للمذكور والاسم المقصور ان كان الفه بدلا عن واو وهو ثلاثي قلبت
الفه واوا لامتناع اجتماع الالفين وكون اصل هذا الالف الواو نحو
عصوين في عصا وان لم يكن كذلك قلبت الالف ياء اما لكون الالف
بدلا عن الياء واما لكون الياء اخف من الواو وذلك اما بان يكون
ثلاثيا واما بان يكون ثلاثيا لكن لا يكون الفه بدلا عن واو الاول
على ثلثة اقسام احدها ان يكون الفه بدلا عن واو تقول ملهيان
في ملهى لكثرة حروف الكلمة وكون الياء اخف من الواو والثاني
ان يكون الفه بدلا عن ياء تقول اعشيان في اعشى وثالثها ان لا يكون
الفه بدلا عن ياء ولا واو وجبا ريان في خباري واما قسيان احد
ان يكون الفه بدلا عن ياء كقولنا متيان في فتى واما ان يكون غير بدل
عن حرف كقولنا متيان في مسمى يتى فوله والممدود ان كانت
همزته اصلية اعلم ان همزة الممدود اما اصلية واما للتانيث
واما لا اصلية ولا للتانيث فان كانت اصلية تثبت نحو كساء
اصلية تقول في قرآء قرآان وان كانت للتانيث قلبت واوا نحو
بنيادتها وفرقا بينها وبين الاصلية تقول في صحراء صحراوان وسبب

فوله الفاء وياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه
والضمير في قبلها عايد الى الياء
فوله ما طبق اخرها الف المثنى اسم الحق باخره الف او ياء مفتوح ما
قبلها ونون مكسورة وقد ذكرنا الكلام فيه وقوله ليدل على ان معه مثله
من جنسه اشارة الى علة خلوق هذا الحرف بالاسم المفرد والى انه لا يكون
تثنية الاسم المشترك باعنيا ومعنيين المختلفين فلا يقال قرآن ويراد به
الطهر والحيض بل يراد طهران او حيضان والمراد بالمثل في قوله ليدل على
ان معه مثله التثنية في اللفظ والمعنى لكنه يشكل بمثل القمرين والعمرين و
جوابه انا لا نسلم انه يشكل بمثل القمرين والعمرين فانه لولا الطلاق عمر
على ابي بكر رضي الله عنهما والقمر على الشمس لما ثلثيهما لم يقل القمران
والقرآن الا ان كون الشيء مثل غيره في اللفظ قد يكون لاستعارة ذلك
ذلك اللفظ له عند التشبيه وقد يكون لا لذلك فوله والمعقول ان كان
الفه اعلم ان الاسم الصحيح يجوز ان يراد به ما يحق به كوطبى والمعتل
الباء كالقاضي الحق باخره الف او ياء ونون من غير تغيير تقول جائني
الزيدان والطبيان والقاضيان ورايت الزيدين والطبيين والقاضيين
وهكذا تقول في الجر والرفع والمحذوف من المنقوص فتقول قاضيان وقاضيان
في قاضيا وانما لم يذكر المص هذه الانواع للعلم بحكمها

اختصاص القلب بالواو ومناسبتها الواو اكثر في الثقل وان كانت
غير اصلية ولا للتانيث جاز الوجهان ردها الى اصلها وهو ظاهر وقلبها
الفا على جانبها لمشابهتها الاصلية من حيث كونها غير زايدة تقول
في كساء ورداء كساوان ورداوان وكسا، ان وردا، ان اعلم ان المراد
بالاصلية ما يكون اصليا او في حكمه ليشمل ما فيه همزة زايدة للا
لحاق كخرباء تقول خرباوان لكونها في حكم الهمزة الاصلية
والمحذوف في خرباء يرد الى الاصل وفي خويد ودوم وحيا
قوله وبحذف نونه للاضافة اى وبحذف نون المثنى لاضافته الى اسم
ليلا يوهن بالانفصال قوله وحذف تاء التانيث في خصيان والبان
اى وبحذف تاء التانيث في خصية والبة عند تثنيتهما كخصيين والبين
مع عدم سقوطها في غيرهما لسكون انصالها بالكلمة واما حذفت
فيهما لانهما لما كانا للمثنى حصا بمنزلة المفرد فكما لا يقع وسطه
المفرد تاء التانيث لا يقع وسطه قوله المجموع ح ما دل على آحاد الى آخره
فقوله ما دل على آحاد شامل لغير المجموع كخورهط وحمة وبقوله
مقصودة بحروف مفرده خرج عنه امثال ذكر لعدم دلالتها على آحاد

بحروف مفرده لعدم حروف مفردها وبقوله بتغيير ما بنيه على ان
التقديري كاف ليدخل فيه مثل صحبان فان لفظه حالة الافراد كلفظه
حالة الجمع بحال ناقة صحبان ونوق صحبان لكن حركته في الافراد مخالفة
لحركته في الجمع تقديرا فان الصحبان حال كونه مفرد الحمار وحال كونه
جمعا كرجال وعنى لفظ المذكور اسم دال على آحاد يقصد تلك
الآحاد بحروف مفرده كالرجال فانه دال على آحاد يقصد تلك
الآحاد بحروف مفرده وهي الراء والجيم واللام وانما قال بحروف مفرده وهي بل
بمفرده لان صيغة المفرد لا تبقى حال الجمع في اكثر الامر فلم يقصد
تلك الآحاد حال الجمع بمفرده بل يقصد بحروف مفرده ولقائل ان يقول
ان قوله مقصودة زايدة فلو قال ما دال على آحاد بحروف مفرده
كفى قوله وخويم ودكب لان الدلالة لا توجد بدون القصد
لطف المذكور ان لا يكون عروض الادكب جمعا لعدم دلالتها على آحاد اللهم
الا ان يوجد الدلالة من غير القصد والارادة على آحاد
مقصودة بحروف مفرده كما لان التمر ليس بجمع لتمرة لجواز
اطلاقه على القليل وعدم جواز اطلاق الجمع على القليل و

جمع خلة أفعل افعال أفعلة فعلة
أفعل افعل احال افعلة علمة

وحكوا ان يقال عندي خمسة ارطال تمر اولان الركب ليس جمع راكب لانه لو كان جمعا له لكان جمع كثرة لانتفاء كونه للقلة ولو كان جمع كثرة لم يكن تصغيره على لفظه كركيب فلم يكن جمعا وانما قال على الاصح لان فيه خلافا فقال بعضهم ان التمر جمع تمرة والركب جمع راكب قوله وكفلك جمع اي ويلزم من تعريف الجمع المذكور ان يكون فلك جمعا لانه بتغيير تما لان الفلك المفرد على وزن قفل والجمع على وزن اُلُف قوله وهو صحيح ومكسر اي للجمع اما صحيح او مكسر لانه اما ان يكون بناء واحده سالما او لا يكون فان كان الاول فهو صحيح وان كان الثاني فهو مكسور وكفلك من الثاني لانكسار بنائه تقديرا قوله والصحيح للمذكر والمؤنث اي الجمع الصحيح اما جمع المذكر كزيدين من جمع زيد واما جمع مؤنث كزينبات جمع زينب قوله المذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسور ما قبلها وهو قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان

استوا المذكر والمؤنث فيها لدخول تاء التانيث كحوامل وحائض بمعنى فاتنة وناتة حلوبة بمعنى محلوبة وكذلك المفعال والمفعيل وكل ما يراد به المبالغة باد وقال تاء التانيث عليه كعلامة وراوية من الشعر كثيرا وفروقة وضحكة لانه مستوى فيه المذكر والمؤنث واشار اليه بقوله ولا مستوبا فيه مع المؤنث وهو عطف على معمول فعلى ان لا يكون المذكر مستويا في اللفظ مع المؤنث والا حمل لئلا يكون بناء التانيث كعلامة ونسابة لكونه مؤنثا والحاصل انه لا يحتاج الى ذكر هذا الشرط لاستغنائه عنه بقوله مذكر بعقل فتنبه ان قوله كون ملحقا الدفع وهم من يتوهم ان المراد بالمذكر التذكير من جهة المعنى فقط او للتاكيد قوله وبحذف نونه بالاضافة اي ويحذف نون الجمع بسبب الاضافة كما ذكرنا في المثنى قوله وقد شذ نحو ارضين وسنين اي جوابا عن سوال مقدر وهو ان يقال ان الارض والسنة والاوزة والحرة والقلة والثبة وما اشبهها جمع مذكر بالجمع وهو الارضون والسنون فحكموا على الاوزون والقلون والثبون مع انتفاء الشرائط المذكورة وهي كونه مذكرا علما فلا فائدة لكون الشروط المذكورة شروطا

واجاب عنه الخص لعدم اليه بقوله وقد شذ نحو ارضين وسنين وقد
تكلف قوم شيخ توجيهها وحاصله ان الواو والياء والنون فيها ليست للاعراب
بل عوض عن تاء التانيث المقدرة كما في ارض او عن الاعلال والادغام
كما في سنة بوجوه وموضع بيانه السماجة قوله والمؤنث حاصل الخ
وتاء اي جمع المؤنث صريحا او تقديرا على تقدير حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
وتاء نحو قاعات ولا يتوجه عليه الانكسار يحذف الف الالف التانيث لانه ليس
من نفس الكلمة قوله وشرط ان اي الاسم الذي يراد جمعه بهذا الجمع اما صفة
واما غير صفة فان كان صفة فله شروط ان لا يكون له مذكر او لا يكون فان كان له
مذكر فشرط ان يكون مذكره جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع
على الاصل وحينئذ لم يجز فعل حمراء وسكرى وفعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل
ومفعال وفعيل هذا الجمع لامتناع جمع مذكره بالواو والنون واذا لم يكن
له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث نحو حائض وطالق
او ان كان مجردا عنها فلا بد ان يكون للفرق بين المذكر والمؤنث نحو صبور
المختص بالمذكر وصبورة المختص بالمؤنث او يكون بمعنى ذات كذا نحو
قبول حائض وطالق وجمع على حوائض وطوالق واذا اعتبر الحدوث

مع اكثرة اي جمع المذكر السالم مع اكثرة منه غالبا من جنسه وانما قلنا
من جنسه ليعلم انه لا يقال ضاربون بان يكون بعض افراده ماشيا
وبعضها راكبا قوله وبعضها ماشيا واغا قلنا غالبا لجواز اطلاق الجمع على الاثنين مجازا
واغا لم يقل هنا من جنسه استغناء عنه بذكره في المثنى والاسم ان كان صحيحا نحو زيد
او ملحقا به تلحق باخره الالف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة قوله
فان كان اخر الاسم الذي يراد ان يجمع بهذا الجمع ياء قبلها كسرة نحو قاض حذفوا الياء
نحو جاءني قاضون فان اصله جاءني قاضيون تقلت حركة الياء الى ما قبلها بعد
سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذلك في النصب
والجر قوله وان كان مقصورا اي وان كان الاسم الذي يجمع بهذا الجمع اسما
مقصورا نحو مصطفى حذفت الفه وبقي ما قبلها مفتوحا تقول في مصطفى جاءني
مصطفون اصله مصطفيون قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فحذفت
الالف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبل الالف مفتوحا لعدم موجب تغيير قوله
وشرط اي اعلم ان الاسم الذي يراد جمعه بهذا الجمع اما اسم واما صفة فان كان
اسما فشرط صحة هذا الجمع امور ثلثة وهي كونه مذكرا وعلما وعاقلا لكون هذا الجمع
اشرف الجموع لعود بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيرها فاعلم

الاشرف الاشرف فان فقد فيه مجموع هذه الثلثة كالعين اواثنان منها

كالمراة روا حدها كالعوج على ما لم يجمع هذا الجمع فيه وان كان صفة

فشرط صحة هذا الجمع منه خمسة العود احدها ان يكون مذكرا عاقلا فلا يقال مررت بنسوة اعوجين

لا يكون افعل الذي مؤنثة فعلاء كحمراء فرقا بين افعل التفضيل وصفة افعل

هذا الجمع كالافضلين ولا يكل باجمع جمعا لانه ليس بصفة وكلامنا في

الصفة واشار اليه بقوله وان لا يكون افعل فعلاء ومنه عطف على قوله

مذكرا والثالث ان لا يكون فعلان الذي مؤنثة فعلى كسكران وسكرى

للفرق بين فعلان هذا وبين فعلان الاتي ليس مؤنثة فعلى والاول لا يجمع هذا

الجمع والثاني يجوز جمع هذا الجمع كغرثان في جمع غرثان واليه اشار بقوله

ولا فعلان فعلى ومنه عطف على افعل فعلاء والرابع ان لا يستوي فيه المذكر

والمؤنث كجريح بمعنى مفعول وصبور بمعنى فاعل لانهم لو جمعوه هذا الجمع

لقيل جرحى يكون في المذكر وجرحيات في المؤنث فلزم الاختلاف بين صيغتي

الجمعين مع عدم الاختلاف بين المؤدين في المذكر والمؤنث فلزم مغايرة

الفرع على الاصل وانما قلنا في فعيل بمعنى مفعول وفي فعول بمعنى فاعل

لانه لو كان الاول بمعنى فاعل والثاني بمعنى مفعول جاز جمع هذا الجمع لعدم

قبل حائضة وطامثة وجمع على حائضات وطامثات وان كان اسما غير

صفة يجمع بالالف والتاء مطلقا اى من غير اعتبار شرط لعدم الاحتياج

الى الشرط نحو بيضات وطلحات وزينبات في جمع بيضة وطلحة وزينب وقد

يجمع بالالف والتاء مذكر غير عاقل نحو حمامات وسرادقات جمع التكسير ما تغير

الى اخره اى جمع التكسير جمع تغير بناء واحده تحقيقا كرجال وافراس في جمع رجل

وفرس او تقديرا كفلك وهجان في جمع فلك وهجان فان الفلك مفرد كالقفل

وجمعا كسد وان الهجان مفرد كجبار وجمعا كرجال فعول جمع القلة افعل وافعال

هذا قسمة للجمع باعتبار اخر الى جمع القلة وجمع الكثرة وجمع القلة هو الذي يطلق

على العشرة فما دونها من غير قرينة وعلى ما فوقها بقرينة وجمع الكثرة عكس جمع القلة

ويستفاد كل واحد منهما للاخر كقوله تعالى ثلثة قروء في موضع اقراء و

اقسام جمع القلة افعل كاكلب وافعال كاجمال وافعلة كارغفة وفعلة كفتية

والصحيح اما جمع المذكر السالم كزيدين وجمع المؤنث السالم كمسلمات وما

عدا جمع القلة التي ذكرناها جمع الكثرة فعلة المصدر اسم الحدث الجاري على

الفعل وانما احتاج الى تعريف المصدر مع تقدم تعريف المفعول المطلق

لان المراد بالمصدر هنا هو المصدر العامل والفرق بينهما ظاهر لان ذاك مصدر لا يلزم

من فعل من لفظه وليس كل مفعول مطلق كذلك نحو وليته وكيته في المفعول
المطلق عام من المصدر فقوله الحدث شامل لغيره كوليته سوء بقوله الجاري
على الفعل يخرج غيره لانه لا فعل له ليجري عليه والمراد بالجاري عليه ان يكون
له فعل تذكر المصدر بذكره نائما مذلوله قوله وهو من الثلاثي اي المصدر من الفعل
الثلاثي يريد الى اثنين وثلثين بناء في غير الثلاثي قياسي وهو من افعل افعالا
ومن فعل تفعيلا وتفعلة وتفعال وفعال ومن تفعل تفعال ومن انفعل انفعال ومن تفعل
انفعال ومن استفعل استفعال ومن تفعلل تفعلل وتفعلل ومن فاعل مفاعلة
وفعال ومن فعلل فعللة وفعلال ومن افعلل افعلال ومن افعال افعلال
ومن افعوعل افعيعال قوله ويعمل عمل فعله اي المصدر يعمل عمل فعله سواء
كان بمعنى الماضي او بمعنى غير الماضي اعني الحال والاستقبال لان عمله كقوله في
تقدير ان مع الفعل والفعل المقدر اما ض او حال او مستقبل فاذا يعمل عمل
كل واحد منها واغا قيد عمله بقوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا لانه اذا كان مفعولا
مطلقا فحكمه غير ما ذكره ههنا قوله ولا يتقدم معموله عليه اه اي ولا يتقدم معمول
المصدر عليه فلا يقال اعجبني زيدا ضرب عمرو لكونه في تقدير ان الموصول مع
فحكمه حكم ما يتقدم ما في حيز صلة ان عليها فكذلك لا يتقدم ما في حيز صلة المصدر عليه قوله ولا يضمر فيه

اي ولا يضمر الفاعل في المصدر لانه لو اضمر حينئذ لاضمر في المثنى والمجموع ضميرا
على الواحد لكن لا يجوز اضافته الى المثنى والمجموع لانه يستلزم اجتماع التثنيتين
في المثنى ومماثلة المصدر وتثنية الفاعل واجتماع الجمعين في المجموع ومماثلة المصدر
وجمع الفاعل قوله ولا يلزم ذكر الفاعل اه اي ولا يلزم ذكر فاعل المصدر
نحو اعجبني ضرب زيدا والا لزم الاضمار قبل الذكر اذا كان مسندا الى مضمر وقد تبين
انه لا يجوز قوله ويجوز اضافة الى الفاعل اه اي ويجوز اضافة المصدر العامل
الى فاعله كقوله تعالى ولولا دفع الله الناس وتضاف قليلا الى المفعول محذوفا
كان الفاعل كقوله تعالى من دعاء الخير اولم يكن كقوله من رسم دار مربع
لكن اضافته الى الفاعل اكثر من اضافته الى المفعول لان احتاج الفعل وشبهه الى
الفاعل اكثر ولهذا قال وقد يضاف بقلة المفيدة للتقليل ويعلم من قوله ويجوز
الى الفاعل ان عمله منونا اولى ولهذا قال في الكشاف ان المنون اكثر مشابهة للفعل لكونه نكرة
كالفعل وفاعلم ولم يقل
قوله واعماله باللام قليل اي واعمال المصدر المعرف بلام التعريف قليل
وليته تعذر لتقديره بان مع الفعل لانه لا يدخل اللام على ان مع الفعل كذلك
لا يدخل على المقدر المقدر بها وقد جاء في الشعر ضعيف النكاية اعداءه
يخال الفرار يراخي الاجل قوله فان كان مطلقا فالعمل للفعل وان كان بدلا فعلى

اى فان كان المصدر مفعولا مطلقا فهو اما غير بدل او بدل فان كان غير بدل
فالعامل للفعل سواء كان مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او لم يكن كقولك في جواب
لمن رفع السوط وان كان بدلا من الفعل وذلك بان يكون لازم الحذف نحو
سقيا زيدا فجوابا اى جاز ان يكون الفعل عاملا وجاز ان لا يكون المصدر عاملا من حيث انه
نائب عن الفعل ويمكن ان يقال ان معناه جاز ان يكون من حيث هو مصدر عاملا
وجاز ان يكون المصدر من حيث انه بدل من الفعل عاملا

ما الشتق من فعل لمن قام به بعض الحدوث اى اسم الفاعل اسم الشتق من فعل
لمن قام الفعل به فقوله ما الشتق من الفعل اخرج به عن غير المشتق فانه لا يسمى
اسم الفاعل وشامل لغيره من المشتقات من الفعل كاسم المفعول والصفة المشبهة
واسماء الزمان والمكان والآلة واسم التفضيل وبقوله لمن قام به خرج عنه اسماء
الزمان والمكان والآلة واسم المفعول لكون الفعل غير قائم بها وبقوله لبعض الحدوث
خرج عنه الصفة المشبهة واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت ولا بمعنى الحدوث

وصيغته من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ولهذا سمي به الكسرة الثالثة ومن غير الثلاثي على صيغة مضارعه بميم مضمومة
وكسر ما قبل اخره نحو مكرم او تقديرا نحو مختار ومحمر سواء كان فاعل الفعل

مكسورا او لم يكن نحو مدخل من ادخل يدخل ومتذكر من تذكر يتذكر الا ما
شذ نحو استحيا فهو مستحي واحصن فهو محصن والفج فهو ملجج واعشب المكان
فهو عاشب واورس وابرس واثمر فهو مثمر وقولنا وتعلق على فعله اى
ويعمل اسم الفاعل على فعله لانه ما كان او مقدرا للكونه مشتقا به من حيث دلالته
ودلالته على المصدر كالفعل واحتماله احد الزمانين كالفعل ودخول لام
التاكيد عليه كان ضاربا زيدا مثل يضرب زيدا من حيث الزنة ودال على الضرب احد
الزمانين ويمكن دخول التاكيد عليه لكن هذا العمل اى عمل فعله بشرط كونه
للحال او الاستقبال لان الفعل الذي يعمل اسم الفاعل عمله وهو المضارع
ليس بعض الماضي واذا لم يعمل عمل الفعل الماضي لانتفاء المشابهة بينهما
من الزنة فان ضاربا مثل يضرب لا مثل ضرب وبشرط الاعتماد على صاحبه اعني
الاعتماد على المبتدا او على ذي الحال او على الموصوف او بشرط الاعتماد على الهمزة
او حرف النفي لانه حينئذ يتقوى بذلك على العمل اما في الصورتين الاوليين فلانه يشبه
في اصل وضعه لانه صيغة في المعنى فلا بد من شيء محكوم به عليه وهو مذكور وهو
في الصورتين الاخيرتين فلوقوعه موقعا هو بالفعل اولى اعم ام لو قال وبشرط عدم
وصفه وبعدم تصغيره للحال اولى لخروجه بالوصف او بالتصغير عن شبه الفعل اما خروجه بالوصف

وظاهر وا ما بالتصغير فلا تم توصف في المضي وامثلة عمله بهذه الشرائط زيد
قائم ابوه وجاءني زيد قائما ابوه ومررت برجل قائم ابوه ويا قائم زيد
وقائم زيد والمراد بقوله يعمل عمل فعله ان فعله ان كان لازما فكذلك لازما
وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان
كان الى اثنين كان اسم الفاعل كذلك وكما ان فعله يتعدى الى ظرفي الزمان
والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو ايضا
اليها والمراد بالحال والاستقبال كما ذكرنا في الفعل فقوله نحو زيد ضارب عمرا
او غدا او الان او غدا او امس تمثيل لما يعمل عمل فعله في الزمان
وتمثيل لما يعمل عمل فعله في الحال والاستقبال فقط قوله نحو
زيد ضارب عمرا الان او غدا او امس تمثيل لما يعمل عمل فعله في الحال
والاستقبال فقط قوله نحو هذا ضارب عمرو امس تمثيل لما يعمل عمل فعله
في الماضي فقط قوله ولا يعمل هذا العمل الا اذا كان بمعنى الحال او
الاستقبال اي لا يعمل عمل الفعل الا اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال
فخرج بقيد الكون بمعنى الحال او الاستقبال ما كان بمعنى الماضي
فانه لا يعمل عمل الفعل اصلا وان كان لازما فضلا عن ان يعمل عمل
فعله المتعدي وقوله او حكايته عطف على قوله بمعنى الحال اي او كان
حكاية حال ماضية لكن اريد به حكاية الحال قوله فان كان للماضي
اي فان كان اسم الفاعل للماضي وجب اضافته الى فعوله اضافة معنوية
كان اسم الفاعل بمعنى الماضي وجب اضافته الى مفعوله اضافة معنوية
شرط عمله مع ذكر مفعوله واي قال محض لان هذه الاضافة ليست
الا تفصال لانه غير عامل ح والذي يصح ما جاز هو كما مرت بزيد ضارب
امس خلافا للكسائي اي وجب اضافته خلافا للكسائي فانه قال يجب
اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او بمعنى الحال او بمعنى
المستقبل وقد عرفت ضعفه وقد ينسلخ جواز قولهم زيد معطي عمرو درهما امس على التنوين
بالام

او الاستقبال مع الالف واللام وعلمه ما مر فمضروب يعمل عمل يضرب فمعطى
يعمل عمل يعطى تقول زيد مضروب غلامه ومعطى بنوه درهما الآن او غدا او زيد
المضروب غلامه الآن او غدا او امس ومن جملة شرائط عمله ان لا يكون موصوفا
ولا مصغرا لما ذكرنا قوله اسم الفاعل هما الصفة المشبهة هما الشتق من
فعل لمن قام به على معنى الثبوت اى الصفة المشبهة اسم مشتق من فعل لازم
لمن قام ذلك الفعل به على معنى الثبوت فقوله ما اشتق من فعل احتراز عن غير
الشتق من فعل فانه لا يسمى صفة مشبهة وبقوله لازم خرج عنه اسم الفاعل المتعدى
واسم المفعول وافعل التفضيل المشتق من المتعدى وبقوله لمن قام خرج عنه
اسما الزمان والمكان والآلة وبقوله على معنى الثبوت يخرج عنه اسم الفاعل
اللازم وافعل التفضيل مشتق من اللازم كقائم وافضل ولقائل ان يقول
لا نسلم انه يخرج بهذا القيد افعل التفضيل المشتق من اللازم لانه يدل على زيادة
الثبوت فيدل على نفس الثبوت فكون زائدا على الحد قيدا اخر وهو قولنا فقط
يخرج عنه اسم التفضيل قوله وصيغتها ما لغة لصيغة اسم الفاعل آه اى وصيغة
صفة المشبهة ما لغة لصيغة اسم الفاعل وخالفه اضافة حسب السماع يقول
زيد حسن وزيد حسن وجه حسن وزيد حسن وجوه حسن وزيد حسن وجهه
وزيد حسن وجوه حسن وزيد حسن وجهه

ولعمل الصفة المشبهة على فعلها مطلقا اى من غير الشرائط الزمان لعدم اعتبار
الزمان فى مدلولها لان المراد من قولنا زيد حسن شبوت الحسن لا حدوثه لكن
بشرط اعتبار قيامها على صاحبها او الهيئة منه او ما ذكرنا مع اسم الفاعل **قوله** وتقسيم
مسائلها ان تكون الصفة المشبهة ال اى وتقسيم مسائل الصفة المشبهة ان
تكون الصفة المشبهة بلام التعريف او بغير اللام وعلى التقديرين تجوز اما
مضافة واما معرفة بلام التعريف او مجردة عنهما فهذه ستة اف اما حاصلة من ضرب
اثنين فى ثلثة وعلى كل واحد من التقادير الستة معربا اما مرفوع واما منصوب
واما مجرور فيصير المجموع ثمانى عشرة مسئلة حاصلة اى من ضرب ستة فى ثلثة الموفوع
منها ثلثة والمنصوب ستة والمجرور ستة لما ترفع فى المرفوعات الستة على الفاعلية
والنصب فى المعاريف من المنصوبات الست على التشبيه بالمفعول فى الكلام
منها على التمييز والجر فى المجرورات الست على الاضافة **قوله** وتفصيلها حسن
وجهه ثلثة ال اى وتفصيل مسائل الصفة المشبهة الثمانى عشرة حسن وجهه
يرفع وجهه ونصبه وجره وحسن الوجه يرفع الوجه ونصبه وجره والحسن وجه
يرفع وجه ونصبه وجره والحسن وجهه يرفع وجهه ونصبه وجره والحسن الوجه يرفع الوجه
ونصبه وجره والحسن وجه يرفع وجه ونصبه وجره **قوله** اثنان منها ممتنعان اى اثنان من

من هذه الوجوه الثمانى عشرة ممتنعان احدهما الحسن وجهه بجر وجهه والحسن
الحسن وجهه بجر وجه لعدم افادة الاضافة فيهما خفة بل لامتناع اضافة ما فيه
اللام المعرفة الى المعرفة **قوله** واختلف فى حسن وجهه اى واختلف فى صحة مسئلة
واحدة منها او من حسن وجهه بجر وجهه فقال قوم انها لا تصح لاستلزامها اضافة
الشئ الى نفسه لان الوجه هو الحسن وقال قوم انها تصح ومنعوا استلزامها
اضافة الشئ الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه **قوله** والبواقى
ما كان فيه ضمير واحد اى والبواقى من الثمانى عشرة بعد اسقاط مسئلتين
منها او ثلث اقسام ثلثة احدها احسن وهو ما كان فيه ضمير واحد يتحقق
ما يحتاج اليه من غير زيادة ومسائله حسن وجهه يرفع وجهه وحسن الوجه
بالاضافة يرفع الوجه بتنوين حسن ونصب الوجه وحسن وجها والحسن
وجهه يرفع وجهه والحسن الوجه بالجر والنصب والحسن وجها وحسن
وجه بالاضافة وثانيها حسن وليس باحسن وهو ما كان فيه ضميران اما
حسنة فلوجود ما يحتاج اليه واما عدم احسنيته فلوجود الزائد على ما يحتاج
اليه ومسائله حسن وجهه يرفع الوجه وجره والحسن وجهه ينصب الوجه وجره
وثالثها قبيح وهو ما لا ضمير فيه لعدم ما يحتاج اليه وهو الضمير ومسائله

لحسن الوجه برفع الوجه حسنٌ وجهٌ برفع وجهٍ وحسن الوجه برفع الوجه
ولحسن وجهٌ برفع وجه قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها اشارة الى
ضابطة يعرف بها ما فيه ضمير واحد وما فيه ضميران وما ليس فيه ضمير وتقديره
ان الضمير المذكور في الوجه مدرس بالحس لكونه بارزا واذا ارتفع
ذلك فنقول متى رفعت بالصفة ما بعدها فلا ضمير فيها لامتناع
وجود ما يعين لعامل واحد وحينئذ يكون الصفة كالفعل
في انها لا تثنى ولا تجمع ويكون تذكيرها وتأنيثها بحسب ما على الظاهر
وان لم ترفع بالصفة ما بعدها كان فيها ضمير الموصوف سواء نصبت ما بعدها
او جرته لاحتياج الصفة الى الفاعل قوله تثنى وتثنى وتجمع اى اذا
تحقق وجود الضمير فيها اذا كان ما بعد الصفة منصوبا او مجرورا تثنى الصفة
وتثنى وتجمع بحسب الضمائر المستكنة فيها الراجعة الى موصوفها تقول مررت
برجل حسن الوجه ومررت برجلين حسنى الوجهين وبرجال حسنى الوجوه
لوجوب مطابقة الضمير العايد الى المظهر واذا عرفت انه اذا كان ما بعد
الصفة مرفوعا لم يكن في المسئلة ضمير وانه اذا كان منصوبا او مجرورا
كان فيها ضمير فنقول اذا كان ما بعدها مرفوعا فاما ان يكون فيها بعدها

اى في الوجه في مثالنا ضمير او لا يكون فان كان فيها ضمير واحد وان
لم يكن لم يكن فيها ضمير وان كان ما بعدها منصوبا او مجرورا فلا يخلو
من ان يكون فيها بعدها ضمير او لا يكون فان كان الاول كان فيها ضميران
وان كان الثاني كان فيها ضمير واحد قوله واسمى الفاعل والمفعول
غير المتعديين اى اسم الفاعل الغير المتعدى واسم المفعول الغير المتعدى
الى مفعول فان مثل الصفة المشبهة في جواز مسائل الست عشرة المذكورة
في الصفة المشبهة لان جواز هذه المسائل في الصفة المشبهة انما هو لشبهها
باسم الفاعل والمفعول فجواز تاقيها بطريق الاولى تقول زيد كريم الاب و
مضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره وبتكرار الى اخر المسائل وانما قيد اسمي
الفاعل والمفعول بغير المتعديين لانهما لو كانا متعديين لم يجز فيهما هذه
المسائل للالتباس لا يرى انهما لو كانا متعديين وجوز ذلك المسائل وقلنا
زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه مثلا لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول لضارب
او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان لمعطى او مفعول
اول له اقيم مقام الفاعل نصب تشبيها بالمفعول واسم المفعول الثاني محذوف وكذا اذا
قلنا زيد ضارب ابيه وزيد معطى ابيه لم يعلم ان ابيه في المثال الاول مفعول

مفعول لضارب او فاعل له اضيف اليه وان ابيه فالمثال الاول مفعول اول

لمعطى اقيم مقام الفاعل او مفعول ثان له اضيف اليه وليست الصفة واسماء

الفاعل والمفعول غير المتعديين كذلك اذ لا مفعول لها فلا يحصل الالتباس

فصل في اسم التفضيل

هو الشتق من فعل لغير التعجب لموصوف بزيادة على غيره

اي اسم التفضيل اسم الشتق من فعل لموصوف مع زيادة على غير موصوف بها

الشتق من فعل ساذج لغير من المشتقات من الفعل خوله لموصوف مخرج اسماء

الزمان والمكان والآلة لانها ليست لموصوف وقوله بزيادة على غيره مخرج اسمي

الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لانها ليست بزيادة على غير وانما قال اسم التفضيل

ولم يقل افعل التفضيل ليتناول خير وشر اي لم ان للحد المذكور بشكل عليك قوله

احمل الناس واحمل الطعام لانها غير مشتقين من فعل خوله وهو افعل اي

اسم التفضيل على وزن افعل بفتح اللام خوله وشرط ان يبنى من ثلاثي مجرد التمكين اي وشرط

اسم التفضيل ان يبنى من فعل ثلاثي مجرد من الزوائد ليتمكن بذلك فعل منه الاول الذي لوازده

ثانيه حرف التضعيف فان لم يحذف منه شيء امكن وان حذفت الزوائد حتى قلت هو اخرج لم

تعلم ان المراد من كثير الخروج او كثير الاستخراج اعلم انه يشكل بمثل افعل اولى واعلى

واجدى لانه ليس مبنيا من ثلاثي مجرد فاذن لو قال وشرط عمالها للكان اصوب خوله

ليس بلون ولا عيب اي وشرط ايضا مع كونه ثلاثيا مجردا ان لا يكون

لونا ولا عيبا لان اللون والعيب فعل لغير التفضيل نحو احمر واعور فلو بني

منهما افعل التفضيل التبس احدهما بالآخر الا ترى انك لو قلت في احمر

لم يعلم ان الحمرة منه ذو حمرة ام ان الاحمر بالعيب هو العيب الظاهر

ضعيف لا يشكل بمثل اجهل واضل سبيلا خوله فان قصد غير توصل اليه اي فان

قصد تفضيل غير الثلاثي اتى بمصدره بعد الرباعي نحو دحرج وتخير المجرد من الزوائد

هو الستخرج والالوان والعيوب نحو الحمرة والعور توصل الى تفضيله بثلاثي

مجرد ليس بلون ولا عيب وهو مثل اشد واقبح واكثر مما كان مماثلا

تقول هو اشد استخراجا واكثر بياضا واعجب عمى من الملك الاول لغير المجرد

والملك للون والثالث للعيب خوله وقياسه للفاعل وقد جاء للمفعول نحو

اعذر والاكرم اي وقياس اسم التفضيل ان يبنى للفاعل دون المفعول لانه

يوهم لكل واحد منهما لحصل الالتباس ولرجح المفعول على الفاعل لتبني اكثر

الافعال بلا تفضيل لانها في اكثر الامر للفعل اللازم ولان المبالغة في الفاعل

اعسر منها في المفعول ولان الفاعل اكثر من المفعول خوله وقد جاء

للمفعول اي وقد جاء اسم التفضيل مبنيا للمفعول لكنه قليل كقولهم هو اعذر

والوم واشتغل واشهر والعرف وغيرها **قوله** ويشتمل على احد ثلثة
اوجه مضافا اى ويشتمل اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهو ان يكون
مضافا نحو زيد افضل القوم او مع من نحو زيدا افضل من عمرو او معرفا
باللام نحو زيد الافضل واما يشتمل مع احد هذه الثلثة ليعلم المفضل
والمفضل عليه فانه لا يجوز ان يقال زيد الافضل من عمرو لحصول الاشتباه
للكل واحد من اللام ومن عن الاخر لدلالة كل واحد منهما على تعيين المفضل و
المفضل عليه ولا يشكل على قوله وليست بالاكثر منهم حصص لكون من
بمعنى فانه قال وليست بالاكثر فيهم كعبد لهم زيدا الافضل من بين الرجال اى فى بين
الرجال ولا يجوز ايضا ان يقال زيد افضل لعدم تعيين المفضل عليه الا ان يعلم
فيجوز بغير احد هذه الامور كقوله تعالى يعلم السر واخفى **قوله** فاذا اضيف
فله معنيان احدهما وهو الاكثر اى فاذا استعمل اسم التفضيل مضافا كان له
معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد به زيادة على ما يضاف اليه وهو يشترط فيه
ان يكون من جملة ما يضاف اليه وداخلا فيه حتى تصح الاضافة اليه ولهذا لا يقال الملائكة
افضل البشر وبالعكس ولا الخ اليتين الكتان بل يقال افضل من البشر واليهما من
الكتان ولا يلزم من دخوله فى المضاف اليه التناقض لانه داخل فيه من جهة الشركة بغير داخل فيه

او عن او معرفا باللام فلا يجوز زيد الافضل من عمرو ولا زيد افضل الا ان يعلم متن

تمامه فان القوة للكثرة

من جهة التفضيل **قوله** فلا يجوز يوسف احسن اخوته لخروج عنهم باضافتهم
اليه معنى فلاجل انه يشترط ان يكون داخلا فى المضاف اليهم لم يجز ان يقال
يوسف احسن اخوته لاستلزام اجتماع النقيضين لانه بتقدير اضافة الاخوة
الى الضمير العايد الى يوسف لزم ان يكون خارجا عنهم وبتقدير انه
يشترط فيه انه من جملة المضاف اليهم يكون داخلا فيهم فيلزم ان يكون
داخلا فيهم وخارجا عنهم وهو اجتماع النقيضين **قوله** والكل ان لم
تقصد به زيادة مطلقة اى والمعنى الكل الذى يقصد به حين كونه
مضافا وهو ان يقصد به تفضيل وزيادة مطلقة لا على ما يضاف اليه
فيكون هذه الاضافة للتخصيص والتوضيح نحو نصيب الشعراء اهل جلدتها جلد
قوله فيجوز مسئلة يوسف احسن اخوته اى لاجل انه تقصد به زيادة مطلقة
ولا يقصد به تفضيل على ما يضاف يجوز ان يقال يوسف احسن اخوته لانه
لم يلزم اجتماع النقيضين لعدم دخوله فى المضاف اليه **قوله** ويجوز فى
الاول الافراد والمطابقة لمن هو له اى ويجوز فى المضاف فى بعض الاول
الافراد فى جميع الاحوال نحو زيد افضل القوم الزيدون افضل القوم هند افضل
القوم الهندان افضل القوم الهندات افضل القوم لكونها بالافعل من من حيث

الزيدان افضل القوم

انه ذكر المفضل عليه فى واحد منهما ويجوز المطابقة نحو زيد افضل القوم الزيدان
افضلا القوم الزيدون افضلوا القوم هند فضلى القوم الهندان
فضلیا القوم الهندات فضليات القوم لكونه مخالفا لافعل من من حيث
وجود الاضافة فيه وعدمها فى افعل من قوله واما الخلو عن اللام
فلا بد من المطابقة اى اما المضاف بمعنى من وهو المضاف لمجرد التوضيح
والتخصيص والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة لكونهما مخصصين للمطابقة
وعدم المانع عن المطابقة وهو مشابهتها افعل من لعدم ذكر المفضل عليه
فيهما وامثلتها ظاهرة قوله والذى بمن مفرد مذكر لا غير اى اسم التفضيل الذى
مع من لا يستعمل الا مفردا مذكرا لصيرورة من كالجزء منه وح لا يمكن تثنية اسم التفضيل
ولا جمعه ولا تانيثه قبل ذكر من والا لزم الحاق علامة التثنية والجمع والتانيث قبل
متمم الاسم بتمامه ولا بعده لعدم جواز الفصل بشيئ بين الاسم وبين علامات
تثنيته وجمعه وتانيثه قوله ولا يعمل فى مظهر الا اذا كان لشيئ وهو فى المعنى
لمسبب افعل التفضيل لا يعمل فى مظهر الا اذا كان جاريا على شيئ وهو
فى المعنى صفة لمسبب لان كل الشيئ مفضل باعتبار ذلك الشيئ مفضل على نفسه باعتبار غير ذلك
الشيئ لحال كون هذا التفضيل منفيا كقولك ما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل من

فى عين زيد فاحسن جار على رجل وهو فى المعنى صفة لمسببه وهو
الكحل والكحل مفضل باعتبار الرجل ومفضل على نفسه باعتبار
غير الرجل اعنى عين زيد حال كون هذا التفضيل منفيا واعلم
يعمل فى المظهر اذا لم يوجد الشرط المذكور لعدم كونه بمعنى الفعل لعدم
دلالة الفعل على التفضيل واما قال ولا يعمل فى المظهر لانه يعمل فى المضمر
من غير هذا الشرط لان العمل فى الظاهر اقوى فيحتاج الى شرط قوله
لانه بمعنى حسن اى اشارة الى علة عمل اسم التفضيل عند حصول الشرط
المذكور اى انما عمل ح لانه بمعنى حسن لان معنى قولك ما رايت رجلا احسن
فى عينه الكحل منه فى عين زيد هو ما رايت رجلا حسن فى عينه الكحل
منه فى عين زيد هو معنى قولك ما رايت رجلا حسن فى عينه الكحل مثل حسنه
فى عين زيد بخلاف ما اذا لم يوجد هذا الشرط فانه لم يكن بمعنى حسن مع
انهم لو لم يجعلوا اسم التفضيل ح كذلك رفعوه ولو رفعوا اسم التفضيل فى مثال المذكور
وهو احسن لكان خبر مبتداء والكحل مبتداء فيلزم الفصل بين احسن وبين
معموله الذى هو منه باجنبى وهو الكحل وهو غير جائز قوله ولك ان تقول
احسن فى عينه الكحل من عين زيد اى ويجوز لك ان تقول فيه بيان اخر

واخوف

فعين زيد فاعل جاز على رجل وهو فاعل المضاف صفة مشبهة وهو الجمال و
الكحل مفضل باعتبار الرجل ومفضل عليه باعتبار غير الرجل اعني عين
زيد حال كون هذه التفضيل مفيدا وانما يفيد اذا لم يظهر اذ لم يكن واخوف
عطف على افعل وجاز قوله الا ما بعض من وسيارا منصوب بانه حال عن
ضمير اخوف او غير بعض سير فيكون صفة واقعة موقع المصدر

الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة فقولنا
دل على معنى شامل للكلم الثلث وقولنا في نفسه يخرج الحرف وقوله مقترن با
الازمنة الثلثة يخرج الاسم ويتعين ان يراد بالكلمة وبالدلالة الدلالة
الاولية وبالاقتران بحسب اصل الوضع حتى لا يتوجه النقض المذكور
على حد الاسم ومن خواصه دخول قد والسين وسوف ولحوق
تاء التانيث الساكنة ونحو تاء ضربت فعله من خواصه شاره الى انه
ذكر بعض خواصه لكونه اشهر واكثر استعمالا والاربعة الاولى مخصوصة
باول الفعل والاخران باخره واني اخص قد بالفعل لانه تقريب الماضي
الى الحال وتقليل الفعل مما الاولان الا في الفعل واما اختص سوف والسين
بالفعل لانهما تخصيص الفعل المضارع المشترك بين الحال والاستقبال

واخوف

وانما اختص الجوازم بالفعل لاختصاص اللزوم به لكونه في الفعل عوضا عن
الجزء الاسم وانما اختص تاء التانيث الساكنة بالفعل لان وضعها للدلالة
على ان فاعل الفعل مونث وانما قيد التاء بالساكنة لان المتحركة داخلة
على الاسم وانما اختص نون ضمائر الرفع والمراد بها الضمائر المرفوعة المتصلة
لامتناع ثبوت الضمائر المرفوعة المتصلة البارزة في الاسماء والحروف اما في الحروف
فظاهر واما في الاسم فلانها لو اتصلت بالاسم لزم اجتماع الالفين
في المثنى والواوين في الجمع فلم يتصل بمبني الواحد ايضا اطرادا للباب

قوله الماضي يدل على زمان قبل زمانك اي الماضي فعل زمان
قبل زمان انت فيه وهو زمان الحال فقوله ما دل على زمان شامل لجميع
الافعال وقوله قبل زمان يخرج ما عداه والحق او بالدلالة اي ما هو حسب اصل
الوضع قبل ان ينقض بمثل لم يضرب وان ضربت ضرب ونحو ذهب وذهبت

قوله مبني اي لازم البناء وهو النعل لما ينقض بمثل احسن ولم يصرح للعلم به
مبني على الفتح مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو جر بعد حتى الى
مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو دعا او خبر مبتدا محذوف نحو
اي هو مبني وانما بني على الحركة لوقوعه موقع الاسم ومبني على الفتح لكونه

وانما قال مع غير الضمير المرفوع لانه لو كان مع هذا الضمير وجب سكونه لكون ضربت
لكراهتهم اجتماع اربع حركات متوالية ناهيك بالكلمة الواحدة شدة
اتصال الفعل بفاعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن
نحو ضربا وانما قال مع غير الواو لانه لو كان مع الواو وجب ضمه للجانسة
كضربوا قوله المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نأيت لوقوعه مشتركا
في قوله ما اشبه الاسم شامل للماضي لكونه مشابها بالوقوعه موقعه وقوله
باحد حروف نأيت يخرج الماضي والباقيه للسببية او المصاحبة وقوله لوقوعه
مشتركا بين للجهة التي لاشبه الاسم بسبب احد حروف نأيت او معنوي
وقوعه كل واحد منهما مشتركا ومختصا اما اشتراك الاسم فكرجل واما اختصه
فنحو هذا الرجل واما اشتراك الفعل المضارع فنحو يضرب لكونه مشتركا بين
الحال والاستقبال واما اختصه فبالسين او سوف نحو سيضرب وسوف يضرب

قوله فالمتكلم مفرد او نون لمع غيره اي تباين لمعان حروف نأيت
فالمتكلم علامة للمتكلم المفرد مذكرا كان او مونثا او بموافقة لفظا ان والنون
للمتكلم مع غيره نحو نضرب بموافقة لفظ نحن لمذكرين كانا او مونثين او احدهما مذكرا
والاخر مونثا ومجموعا كانا او مختلفين وقد يستعمل لواحد للتعظيم كقوله تعالى نحن نقص

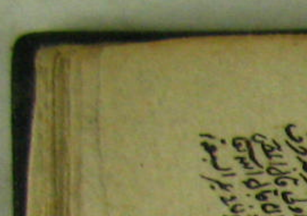
عليك احسن القصص والتاء للمخاطب المذكر والمثنى وجمعه نحو تقربان يا زيد
وتقربان يا زيدان وتقربون يا زيدون وللمخاطبة المؤنث والمثناه وجمعه
نحو تقربين يا هند وتقربان يا هندان وتقربن يا هندات ليوافق لفظ ان
والنون للغائبة والغائبتين نحو هند تقرب والهندان تقربان والياء للغائب
غير المؤنث والمؤنثين وهو المعرف للمذكر ومثناه ومجموعه ومجموع المؤنث
الغائبة تقول زيد يضرب والزيدان يضربان والزيدون يضربون
النساء يضربن قوله وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي مفتوحة
فيما سواه بيان لو كانت هذه الحروف والاصل فيها الفتح لكونها اختي
واي صحت في الرباعي وهو ما كان على اربعة احرف نحو اكرم ودحرج
وقائل وكرم فرقا بينه وبين الثلاثي الا ترى انك لو قلت من اقرب وقرب
اضرب بفتح الهمزة في مضارعها حصل الالتباس ولم يفعل بالعكس لكون
الرباعي اقل فيدخل في غير الرباعي نحو افتعل وانفعل واستفعل وفرق
قوله ولا يعرب من الفعل غير الا اي واغا يعرب المضارع من الافعال
لعدم علة الاعراب فيه واغا اعرب هذا النوع اذا اتصل به نون التاكيد لانه لو اعرب على ما كان عليه

لم يعلم انه مسند الى الواحد او الى غيره نحو هل تضربن ولو
اعرب عليه لجرى الاعراب على ياء التثنية وهو غير جائز واغا لم يعرب
ايضا اذا اتصل به نون جمع المؤنث لان هذا النون اوجب
تسكين ما قبلها قياسا على فعلت وفعلن وعند حصول السكون يتعذر
الاعراب وفي عبارة الكتاب نظر لانه يدل على ان غير المضارع لا
يعرب اذا لم يتصل به النون المذكورة ويعرب اذا اتصلت وليس
المراد ذلك بل المراد انه لا يعرب من الفعل المضارع ويعرب المضارع اذا لم
يتصل به النون واذا كان كذلك يجعل قوله اذا لم يتصل به قيدا في
المفهوم من كلامه وهو ان المضارع يعرب لا قيدا في المذكور وهو لا يعرب
غير المضارع اذا لم يتصل به النون واما به رفع ونصب وجزم اي الاعراب
الفعل المضارع رفع ونصب وجزم وليس الجر للفعل لما يلزم مرتبة اخرى من الاعراب
الاسم والصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية اي بيان
لتفصيل اصناف الاعراب المضارع فانها تختلف في الاعراب ليعطى كل
صنف ما يستحقه من الاعراب فالصحيح المجرد عن الضمير البارز المرفوع الذي
هو للتثنية والجمع مؤنثا كان او مذكرا او المخاطبة المؤنث اعرب بالضمة نحو

الرفع والفتح حال النصب بالسكون حال الجزم تقول هو يضرب ولن
يضرب ولم يضرب والاصل في جميع الفعل المضارع الذي لا يكون في آخره النون
والواو والالف والياء قوله والمتصل بها نون وحدها مثل يضربن يا امرأة المضارع
المتصل به الضمير البارز المرفوع لاحد الامور المذكورة يثبوت
النون حال الرفع وبحذفها حال الجزم والنصب وهو في خمسة امثلة وهي ما ضربا
وانتما تضربان وهن يضربن وانتم تضربون وانت تضربين ولن تضربا ولن
تضربوا ولن تضربي ولن تضربا ولم يضربوا ولم يضربي والما صل اذا اتيا بالاول
منها صورة المثنى والجمع في الاسماء والما سيقط النون حال الجزم لان
الجزم لغة في الموقوف فحذف لذلك النون والما سقط
النون حال النصب لكون الجزم والاحوال الثلاثة للرفع في الاسماء فكما يتبع النصب
الجر في الاسماء يتبع النصب الجزم في الافعال قوله والمتصل بالواو والياء نحو يضربون
بالضم تقديرا اي اذا اتيا المتصل الآخر بالواو والياء نحو يضربون ويقضي
بالضم تقديرا حال الرفع لاشتغال الضمة على الياء والواو بالفتح لفظا
حال النصب تقول هو يضربو ويقضي ولن يضربو ولن يقضي لفظه
بحذف الحرف حال الجزم نحو لم يضربو ولم يقضي لان اذا اتيا بالالف الذي

او كلاهما كقولك لئن تحدثني انا اذن اكرمك كان واجب الرفع قوله واذا
وقعت بعد الفاء والواو فالوجهان اى اذا وقعت اذن بعد الفاء كقولك مثلا
لمن قال انا اتيك فاذن اكرمك وبعد الواو كقوله تعالى واذن لا يلبثون
جاز الرفع لاعتماد ما بعدها على ما قبلها وجاز النصب لان الفعل مع الفاء
لما كان مفيدا استقلالا من غير النظر الى حرف العطف فكانه غير معتمد على ما قبلها
قوله وكى مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية اى مثال كى الكائنة
كى ادخل الجنة ومعناها السببية اى يكون ما قبلها سببا لما بعدها فان الاسلام
سبب لدخول الجنة وهى ناصبة للفعل المضارع عند الكوفيين وهو اختيار
المصنف وليست بحرف جر وليس النصب بعدها باضمار ان كما هو مذهب
البصريين لدخول اللام عليها كقوله كى لكيلا يكون على المؤمنين حرج قوله
وحتى اذا كان مستقلا بالنظر الى ما قبلها اى ينصب ما قبل حتى باضمار ان بعدها
بشرط ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها سواء كان مستقبلا عند الاخبار
او لم يكن لجواز قولك اليوم سرت امس حتى ادخل البلد بالنصب اذا الغرض
هو الاخبار عن الدخول المتعقب عند ذلك السير من غير نظر الى حصوله وحتى
تكون بمعنى كى اى للسببية وهو غالب نحو اسلمت حتى ادخل الجنة بمعنى كى ادخل

مع العلم كقولك ان ضربته اضرب او الطمع كقولك لعلى ان ما بعدها معلوم الوقوع
او بالعكس كل ما هو بمعنى العلم والعلم اذا دخل ان المخففة من المثقلة
المضارع لا بد ان يكون الفعل فيه مع السين او سوف او مع حرف النفي ليكون كما
من المحذوف للتخفيف والفرق بين ان الناصبة والمخففة قوله والتي بمعنى بعد
الظن فيها وجهان اى وان التي بمعنى بعد الافعال الدالة على الظن فيها الوجهان
اى يجوز ان يكون ناصبة ويجوز ان تكون مخففة من الثقيلة نحو خشيت ان تقوم
وان يقوم يجوز رفع كل واحد منهما بعد الظن قوله لكن معناها نفي الاستقبال
مثل لن يرجع ان مثال ان الناصبة قوله تعالى لن يرجع وهذا لنفي الاستقبال
وهذا يستعمل الا مع الفعل المستقبل وهو اكثر من لا في نفي الاستقبال
وقيل انها للتأبيد قوله واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اى اذن
انما ينصب الفعل المضارع بشرطين احدهما ان لا يكون ما بعدها معتمدا لما
قبلها اى لا يكون ما بعدها معمولا لما قبلها والا لزم تواردا العاملين على معمول
واحد وهما اذا او ما قبلها واما ان يكون الفعل مستقلا لكونه جوابا وجزاء
وهما لا يكونان الا غير الاستقبال كقولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة
فانا فقد اختل الشرطين نحو انا اذا احسن اليك وكقولك لمن يخونك اذ اظلك حائط



الجنة وقد يكون بمعنى الى اى بمعنى انتهاء الغاية اسرت حتى تغيب الشمس بمعنى
الى ان تغيب الشمس لان السير ليس سببا لغيبوبة الشمس وانما تضمن بعدها
لكونها حرف جر وامتناع دخول حرف الجر الفعل فاضمر ان ليكون ما بعدها
فى تقدير الاسم فحتى فى المثال الاول من الامثلة المذكورة فى الكتاب بمعنى كى وما
بعدها مستقبل كعطفا وفى المثال الثانى تحتمل ان يكون بمعنى كى وبمعنى الى و
ما بعدها غير مستقبل كعطفا وله فان اردت الحال كعطفا آه اى فان قصد كون
ما بعدها مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها وذلك بان اراد تلك الحال كعطفا قلت سرت اليوم
حتى ادخلها وانت مخبر عن السير حال الدخول او تقديره اكقولك اليوم سرت حتى
ادخل البلد امس وانت سرت ودخل امس وقصدت الاخبار
اليوم عن تلك الحال كانت حتى حرف ابتداء فيرفع ما بعدها وانما ينصب حتى
لكون حتى حرف جر ابتداء لا حرف جر وانما يجوز ان يكون حرف جر لامتناع
تقدير ان بعدها لكون ان الداخل على المضارع للطمع والرجاء الدالين على
الاستقبال وتحقق المتكلم بهذه الحال والاستقبال وله وجب السببية اى
اذا كانت حتى ابتداء وجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه لما بطل
الاتصال اللفظى بين ما بعدها وما قبلها وجب تحقق الاتصال المعنوى ليتحقق الغاية

الخ

الخ بمعنى مدلولها كقولهم مرض فلان حتى لا يرجونه فالمرض هو سبب عدم الرجاء وله
ومن ثم امتنع الرفع اه اى ومن اجل ان حتى يكون حرف ابتداء امتنع ان
يقال كان يسيرى حتى ادخلها بالرفع لانه على تقدير الرفع كان
ما بعدها جملة مستقلة لا تعلق لها بما قبلها فيبقى كان الناقصة بلا خبر وهو غير جائز الفساد
المعنى ومن اجل ان ما قبلها يجب ان يكون سببا لما بعدها حتى امتنع ايضا ان يقال
اسرت حتى ادخلها بالرفع لانه حينئذ يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا عما قبله لا تعلق
له بما قبلها سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب
مع الشك فى وقوع السبب وانه محال وله وجاز فى كان يسيرى اه اى اذا كان كان
تامة جاز ان يقال كان يسيرى حتى ادخلها بالرفع لعدم المانع وهو لزوم المحال وهو
بقاء كان الناقصة بلا خبر وفاعل جاز ضمير عائد الى الرفع اى وجاز الرفع فى كان يسيرى
وله وانهم سارحتى ادخلها بالرفع لعدم لزوم المحال وهو الحكم بوقوع المسبب مع
الشك فى وقوع السبب لان سبب الدخول هو السير لا السابر المعين وهنا مع وقع
الشك فى السير وانما وقع فى تعين السابر وله ولام كى نحو اسلمت لادخل الجنة
اى مثال لام كى اسلمت لادخل الجنة والنصب بعدها باضمار ان وانما سميت
لام كى لانها بمعنى كى وانما يجب تقدير ان بعدها لكونها حرف جر وامتناع دخول حرف الجر

وما قبلها

على الفعل فقدرت ان ليكون ما بعدها في تقدير الاسم قوله ولام الجحود لام تاكيد
بعد النفي لكان اي لام الجحود الذي ينصب الفعل بعد بتقدير ان هي لام زائدة
لتاكيد النفي الداخل على كان كقوله تعالى وما كان الله ليعذبهم والفرق بين
هذه اللام ولام كي ان لام كي للتعليل بخلاف هذه ويلزم اختلال المعنى
باخذها بخلاف هذه لكونها زائدة وانما يجب تقدير ان بعدها لما ذكرنا في لام
كي قوله والفاء بشرطين اه اي وينصب بعد الفاء باضمار ان بشرطين احدهما
ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه انما عدل عن الرفع الى النصب ليدل عليه
والثاني ان يكون ما قبلها احد هذه الامور ولهذا لم يجز في الواجب الا في الشعر كقوله
سأترك منزلي لبني تميم ... وألحق بالحجاز فاستريحا واراد به
ان الحق لاستريح مثال الامر زرني فاكرمك ومثال النهي لا تشتمني فاضربك
ومثال النفي لا يقضى عليهم فيموتوا ومثال الاستفهام كقوله الا رجل لنا من
شفعاء فيشفعوا لنا ومثال التمني يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما
ومثال العرض الا تنزورنا فنكرمك وتقدير الاول ليكن منك زيارة
فاكرام مني وتقدير الثاني لا يكن منك شتم فضرب مني وتقدير الثالث لا يكون
قضاء عليهم فموتهم وتقدير الرابع هل حصول شفعاء فشفاعة لنا وتقدير الخامس

ليت

ليت لي كونا معهم فوزا عظيما وتقدير السادس ليس منك زيارة فاكرام
مني واما كان تقديرها كذا لانه ما قصد ان الاول سبب للثاني وجب اضمار ان ليعلم
انه كذلك واما اضمار ان كان ما بعد الفاء في تقدير المصدر وهو للعطف فوجب ان يجعل
ما قبله ايضا في تقدير المصدر لئلا يلزم عطف الاسم على الفعل واذا تقرر ذلك فنقول
ائتني فاكرمك جملة واحدة لانها في تقدير ليكن منك اتيان فاكرام مني واذا كان كذلك
لم يكن الجزآن بمنزلة الشرط والجزاء على الحقيقة وانما سماه النحاة جوابا نظرا الى المعنى
قوله والواو بشرطين اه اي ينصب ما بعد الواو باضمار ان بشرطين احدهما
الجمعية والثاني ان يكون قبلها احد الامور الستة المذكورة والعلة في اشتراط الشرطين
هي العلة المذكورة في الفاء والاحكام كالاحكام فيها لان الواو للعطف كالفاء فاضمر
ان بعده ليعلم الجمعية ويلزم منه جعل الفعل الذي قبله في حكم المصدر ليكون عطف
الاسم على الاسم مثال النفي لا آخذ مكك وتخونني فالمراد نفي اجتماع الامرين ومثال
الاستفهام هل تعينني واكرمك كان المسئول عنه اجتماع الامرين اعني الاعانة
والاكرام ومثال النهي قوله لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك اذا فعلت
عظيم فالمنهي عنه ههنا هو النهي عن الشيء مع طلب مثله ومثال الامر زرني واكرمك
فالمطلوب هو الزيارة مع الاكرام ومثال التمني ليت لي مالا وانفق فالمتمنى

هو حصول المال مع الارتفاق ومثال العوض الانزل وتصيب خيرا فالموعوض
عليه النزول مع اصابة الخير وهذا مع الجمعة في كل واحد منهما تقدير الاول لا يكون
مني خدمة وجفاء منك وتقدير الثاني حصول اعانة لي منك واكرام لك مني وتقدير
الثالث لا يكون منك نهي عن خلق ذميم واتيان بمثله وتقدير الرابع ليكن منك زيارة
لي واكرام لك مني وتقدير الخامس ليتأتى حصول مال وارتفاق مني وتقدير السادس
الا يكون منك تزول واصابة الخير لكن قوله او بمعنى الى ان اي ينصب الفعل
بعد او باضمار ان لانه بمعنى الى ان اوحتى او الا واذا ما كان يلزم تقدير ان بعدها
حتى يكون الفعل معها في تقدير المصدر لاختصاص حتى بالاسماء بالاسماء، تقول لألزمنك
او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي هذا ما ذكره المص في شرحه والذي ذكره غيره
ان او حرف العطف كالواو الا انها للشك والواو للجمع واعلم ان بعدها يتعلم
ان الكلام يدخل في حكم الاول بل المراد ان القصد في اللزوم لاجل الاعطاء وما
قدر في تقدير المصدر قدر قبل او كذلك ليكون عطف الاسم على الاسم فيكون تقديره
ليكن حتى لزوم واعطاء منك وهو في قوة قولنا لألزمنك الى ان تعطيني حقي
او حتى ان تعطيني او الا ان تعطيني قوله والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما
اي ينصب بعد الحروف العاطفة الفعل المضارع بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما تحض

عطف

عطف الفعل على الاسم كقوله للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف
قوله ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفة اي ويجوز اظهار ان مع لام كي و
مع لحروف العاطفة على الاسم اما مع لام كي فللفرق بين لام كي ولام الجحود و
لم يفعل بالعكس لكون لام الجحود زايدة ولام كي غير زايدة واما مع لحروف العاطفة
فلكراهتهم عطف الفعل على الاسم ظاهرا قوله ويجب مع لا ولام اي ويجب اظهار
ان مع لا اذا كان قبلها اللام لئلا يتوالى اللامان واعلم انه يمتنع اظهار ان مع
غير لام كي والعاطفة لدلالة القرينة عليها وكون الحذف اخصر فالتزموا حذفها فان الحروف
التي تضمر بعدها ان على ثلثة اقسام قسم يمتنع اظهار ان بعده وقسم يجب وقسم يجوز قوله
وينجزم بلم ولما الى آخره اي وينجزم الفعل المضارع بهذه الكلمات وهو اشارة الى
جوازم الفعل وهي قسمان احدهما جوازم فعل واحد والآخر جوازم الفعلين الاول
اربعة وهي لم ولما ولام الامر ولا في النهي قوله وكلم المجازاة عطف على كم وهو القسم الثاني
من القسمين المذكورين اعني جوازم الفعلين وهو ضربان ضرب حرف وهو ان وضرب
اسم يتضمن معنى ان للايجاز والاختصار وهو ضربان ظرف وغير ظرف فالظرف اما
ان لا يستعمل الا مع ما وهو حيث واذ لتمنعها عن الاضافة المانعة عن الاجزام لان المضاف اليه
مرفوع لوقوعه موقع الاسم والرفع والجزم متنافيان واما ان يستعمل مع ما وجردا عنها

وهو اين في المكان ومتى في الزمان كقوله ان انما تكونوا تدرككم الموت وكقوله
اين تصرف بنا الغداة تجدنا تصرف العيس نحوكم للتلاقي وكقوله ومتى ما تلقني فردين
ترجف روانف اليتيك وتستطارا وكقوله متى ما تعشو الى ضوء نار تجد خير
نار عندها خير موقد واما ان لا يستعمل مع ما وهو في كقوله فاصبحت اني تاتها تتقبس
كلا مركبيها تحت رجلك شاجر وغير الظروف ما ومن واي ومهما وامثلته قول
ارى الدهر كنزا ناقصا كل ليلة وما ينقص الايام والدهر ينفد ومن يكرمنا
اكرمه وكقوله تعالى اي ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وقوله تعالى مهما تاتنا به من آية لتسحرنا بها الآية والاصل في مهما على وجهين احدهما ما على ان ما الثانية
زيدت فصار بمنزلة ما ثم ابدل من الالف الهاء لتجانس اللفظ والثاني ان يكون مه
وافعا قبل ما فكان قائلا قال لاي شيء افعل ما لا تقدر عليه فقال المخاطب مهما تفعل
ثم ما يجري كلمة واحدة ويجزم به كما يجزم بما واعلم ان يتضمن هذه الاسماء معنى لو
مع انها حرف الشرط ايضا لان اصل حرف الشرط ان يكون للاستقبال ولو
ليس كذلك بل للمضي قوله واما مع كيفما واذا فشاذ اي الجزم بكيفما واذا شاذ
لاستحالة المعنى في كيفما لانه من المستحيل ان تكون على اي حال هو عليها وللمنافاة
بين اذا وان الشرطية لان اذا للتخصيص وان الشرطية للعموم وقد يجزم باذا

في ضرورة الشعر كقوله واذا تصبك من الحوادث نكبة فاصبر فكل غيابة ستجلي شذ
والكوفي يجوز الجزم بكيف مع ما ويدونها قوله وبان معطوف على
قوله بلم اي وينجزم الفعل بان مقدرة وقد مر بيانه فلم لقلب المضارع ماضيا
آه لما فرغ عن تعداد الجوازم شرع في تبيين معانيها فقال لم لقلب المضارع
الى معنى الماضي ونفيه ولما مثلها اي ولما مثل لم في قلب المضارع الى معنى الماضي
ونفيه قوله وتختص بما بالاستغراق وجواز حذف الفعل شاع الى الفرق بين لما ولم
بعد اشتراكهما فيما ذكر اي وتختص لما باستغراق نفي الفعل في الزمان الماضي الى زمان
الحال فلم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم اي عقيب الندم
ولم يلزم الاستمرار الى وقت الاخبار وتقول ندم زيد ولما ينفعه الندم لزم
استمرار عدم النفي من الماضي الى وقت الاخبار لازديادها معنى ما بزيادة ما وتختص
ايضا لما بجواز حذف فعله نحو ندم زيد ولما اي ولما ينفعه لان اصله لم زيدت عليها
فنابت مناب الفعل وقد جاء حذف الفعل مع لم شاذا كقوله واحفظ وديعتك
التي استودعتها يوم الاعاة ان وصلت وان لم اي وان لم تصل واعلم
انه قد يفصل بين لم والفعل حملا على الجار في ضرورة الشعر كقوله
فاصبحت مغانيها فقفارا رسومها كان لم يسوى اهلها من الوحش توهل

وتما مشترك بين كونه اسما وبين كونه حرفا الا انه اذا كان اسما فهو مخصوص
بالماضي واذا كان حرفا فهو مخصوص بالمضارع قوله ولام الامر اللام
المطلوب بها الفعل اى ولام الامر لام يطلب بها الفعل فان كان الفعل
مبنيا للمفعول لزمته مطلقا وان كان مبنيا للفاعل لزمته مسندا الى المتكلم
والغايب واما في غيرهما فنادر كقوله تعا فبذلك فليفرحوا قوله ولا للنهي ضدها
اى لا اللتي للنهي ضد لام الامر وهو الذي يطلب به ترك الفعل وهو يدخل
على جميع انواع المضارع المبني للمفعول والفاعل مخاطبا كان او غايبا
او متكلما قوله وكلم المجازات تدخل على الفعلين اعلم ان كلم المجازات وهي
المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لتدل على ان الاول سبب لكلم والاول
سبب والكلم مسبب ويسمى الاول منهما شرطا والكلم منهما جزآء اعلم ان المراد من
السبب هو السبب في العقل لئلا يشكل بمثل ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة
مع ان الكلم سبب للاول في الخارج لان حصول الاول في العقل سبب لحصول
الكلم فيه ثم ان الشرط والجزاء ان كانا مضارعين نحو ان تقم اقم فجزم كل واحد منهما
واجب لكون كل واحد منهما معربا والجازم موجودا وان كان الشرط مضارعا
والجزاء ماضيا نحو ان تقم ضربت فالجزم ايضا واجب في الاول لكونه معربا ووجود

الجازم فيه واشار اليه بقوله وان كانا مضارعين الى قوله فالجزم اى فالجزم واجب و
ان كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا نحو ان ضربت اضربك فلوجهان جايز
في الجزاء الرفع والجزم اما الرفع فلان حرف الشرط لما لم يعمل في الشرط الذي هو
اقرب اليه فلان لا يعمل في الجزاء الذي هو ابعد عنه اولى واما الجزم فلكونه معربا
ووجه الجازم ومثال الجزم كثير ومثال الرفع قول زهير وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم واشار اليه بقوله وان كان الكلم فالوجهان اى وان
كان الجزاء مضارعا واللغة الاولى ضعيفة لان الكلم معرب والجازم موجود وان كانا
ماضيين نحو ان قمت قمت فلا جزم في كل واحد منهما لكونهما مبنيين قوله واذا كان
الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى اشار الى بيان الجزاء الذي يمتنع دخول الفاء عليه
والجزاء الذي يجوز ولا يجب والجزاء الذي يجب والضابطة فيه انه اذا اثر حرف الشرط في الجزاء
معنى فقط عام يجز دخول الفاء عليه لعدم الاحتياج اليه وان اثر فيه تاثيره وعدم تاثيره فيه
جاز الامران واذا لم يؤثر قطعا يجب دخول الفاء عليه ليدل على ان جواب الشرط واشار
الى الاول بقوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى اى واذا كان الجزاء
ماضيا لفظا نحو ان ضربت ضربت او معنى نحو ضربت ثم اضرب ولم يقترن بقد لفظا او
معنى لم يجز دخول الفاء عليه لتحقق تاثير حرف الشرط فيه حينئذ وهو جعله للاستقبال واذا قال

بغير قد لفظا او معنى لانه لو كان مع قد كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل
او معنى كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وجب دخول الفاء لانتفاء
تاثير حرف الشرط فيه لان الغرض منه الماضي المحقق واشار الى الثاني بقوله واذا كان مضارعا
مثبتا او منفيا بلا فالوجهان اى واذا كان الجزاء مضارعا مثبتا جاز الامران دخول الفاء
من حيث انه جعل خبر مبتداء محذوف فلم يؤثر فيه حرف الشرط نحو ان قمت فيقوم اى فهو
يقوم وتركه الفاء من حيث انه لم تجعل خبر مبتداء محذوف بل جواب الشرط وهو اولى لان
عدم الحذف اولى من الحذف نحو ان قمت يقم وكذلك اذا كان الجزاء مضارعا منفيا
بلا جاز الوجهان دخول الفاء كقوله تعالى ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا
ان جعل لا النفي للاستقبال فلم يكن لحرف الشرط تاثير فيه لامتناع اجتماع العلتين
على معلول واحد وجاز ترك الفاء ان جعل لا لمجرد النفي فكان لحرف الشرط تاثير فيه
لجعله للاستقبال وانما قيد المنفي بلا لان المنفي بما او بلن يجب دخول الفاء عليه
لامتناع تاثير حرف الشرط فيه لان المراد بالمنفي بما هو الحال مع كونه جوابا للشرط
وبالمنفي بلن هو الاستقبال واشار الى الثالث بقوله والا فالفاء يعني اذا لم يكن
الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى ولم يكن المضارع مثبتا ولا منفيا بلا وجب
دخول الفاء لامتناع تاثير حرف الشرط فيه سواء كان جملة اسمية كقوله تعالى ان مت

فهم الخالدون او امرا كقوله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني او نهيا كقوله تعالى
وان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار او استفهاما كقولك ان تزرنا
فمن يزرنا او دعاء كقولك ان اكرمتنا فرحمك الله او كان ماضيا مقترنا بقد لفظا
او تقديرا كما مر او منفيا بما او لن كما مر الى غير ذلك قوله ويجيء اذا مع الجملة الاسمية
موضع الفاء كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وانما جاء
اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء لدلالتها على التعقيب كالفاء لانها للمفاجاة وانما
لم تجيء موضع الفاء في غير الجملة الاسمية لان اذا التي للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة الاسمية
الا نادرا قوله وان مقترنا بعد الافعال التي اذا قصد السببية آية اى تجزم الفعل المضارع
بان مقترنا بعد الافعال التي هي الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا
قصد ان الاول سبب للثاني نحو اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة اى ان لا تكفر
تدخل الجنة واين بيتك آزرك وليته عندنا نحدثنا اى ان كان عندنا نحدثنا والا تنزل
تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا والمعنى في الجميع ان وقع الاول وقع الثاني
لان الاشياء التي المذكورة يتضمن معنى الطلب والطلب لا يكون الا لغرض فيكون في ضمن
هذه التي سبب للمسبب وهو ما بعدها وليس الخبر كذلك فانه ليس للطلب ولهذا لا يجزم في النفي
اعلم ان المراد بالامر ههنا هو الامر تحقيقا او قوة ليدخل فيه نحو حسبك ينم الناس

فان حكمك بتنزل منزلة اكتف فكانه قال اكتف يغم الناس قوله وامتنع لانكفر تدخل
النار خلافا للكسائي لان المقصود ان تكون من جنس المظهر وتقدير ان لانكفر تدخل
النار وهو محال خلافا للكسائي فانه جوز اعتمادا منه على وضوح المعنى لان المعنى ان
تكفر تدخل النار قوله مثاله الامر الاصر صيغة تطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب
بحذف حرف المضارعة هذا تعريف الامر المخاطب المبني للفاعل وليس بتعريف لمطلق الامر
فخرج امر الغايب وامر المخاطب المبني للمفعول عنه بقوله صيغة يطلب بها الفعل شامل
لغيره من امر الغايب والمتكلم وامر المخاطب للمفعول وقوله من الفاعل المخاطب يخرج
الغايب والمتكلم نحو ليضرب زيد ولاضرب انا وامر المخاطب المبني للمفعول نحو لتضرب
انت وقوله بحذف حرف المضارعة يخرج مثل قولك اضرب فذلك فلتضرب واغزه القراءة
الشاذة ومثل تضرب زيدا لانه ليس بحذف حرف المضارعة قوله وحكم آخره حكم المجزوم
اى وحكم آخر هذا الامر حكم آخر المجزوم نحو اضرب واغز واارم واخش بحذف
الواو والياء والالف كما تقول ليغزو ليرم وليخش وفي التثنية اغزوا ارميا
واخشيا بحذف النون كما تقول ليغزوا وليرميا وليخشيا اعلم ان حكم حكم آخر
المجزوم تشبيها له بما فيه لام الامر من حيث ان كل واحد منهما لطلب الفعل وانما
قال حكم آخره حكم المجزوم ولم يقل مجزوم لكونه مبنيا لعدم علة الاعراب وعدم مشابهة الاسم

آخره

باحد الاحرف

باحد حروف نأيت قوله فان كان بعده ساكن اشارة الى كيفية اخذ الامر
من الفعل المضارع وهي ان تحذف حرف المضارعة وحرك ان كان بعد حرف
المضارعة متحركا واسكن آخره وجعل باقيه امر انغو فعل عدو وتقاتل
ضارب والهاء في قوله بعده عايد الى حرف المضارعة ولم يذكر المص هذا
القسم لظهوره وان كان بعده ساكن وهو ليس برباعي زيدت عليه
همزة وصل متحركة ليمكن النطق وتكسر الهمزة مضمومة ان كان بعد الساكن
ضمة للاتباع ومكسورة فيما سواه سواء كان بعد الساكن كسرة نحو امرب
من تضرب او فتحة نحو اعلم من تعلم لتعذر الضم والفتح لحصول الالتباس
الا يرى انك لو قلت من تضرب اضرب بضم الهمزة لالتبس بالماضي
الرباعي المبني للمفعول ومضارع للمتكلم ولو قلت اضرب بفتح الهمزة
التبس بامر الرباعي ولو قلت من تعلم اعلم بضم الهمزة لالتبس بمضارع عالم سمي
فاعله للمتكلم ولو قلت من تعلم اعلم بفتح الهمزة التبس بالماضي الرباعي
ولما فرغ عن كيفية بناء الامر اتبعه اورد امثلته وهي اقتل واضرب
واعلم فالاول مثال ان يكون بعد الحرف الساكن مضموم والثاني مثال
ان يكون بعد الحرف الساكن مكسور والثالث مثال ان يكون بعد الحرف

الساكن مفتوح وان كان بعده ساكن وهو رباعي ردت الهمزة
المحذوفة من المضارع لانتفاء موجب حذفها وهو اجتماع الهمزتين
او للحمل على مافيه اجتماع الهمزتين ويكون مفتوحة مقطوعة لكونها اصلية
مفتوحة في الاصل تقول في تكرم اكرِم وانما حذفت الهمزة من المضارع
لكراهة اجتماع الهمزتين في المتكلم نحو اكرم وحذفوا في البواقي نحو يكرم
وتكرم ونكرم اطرادا للباب قوله فعل عالم يسمى فاعله هو ما حذف فاعله
اى فعل عالم يسم فاعله فعل حذف فاعله واسند الى ما يقوم مقام الفاعل
للاختصار او الابهام او للجهل بالفاعل او غيره والغرض من ذكره ههنا
كيفية بنائه فان كان الفعل ماضيا ضم اوله وكسر ماقبل اخره للتمييز بين بناء الفاعل
وبين بناء المفعول ولم يقتصر على ضم الاول لئلا يلتبس بمضارع عالم يسم فاعله
في اعلم ولا على الكسر ماقبل اخره لانه لم يتميز في مثل علم هذا اذا لم يكن في اول
الفعل همزة وصل ولا تاء اما اذا كان في اوله همزة وصل غضم الحرف الثالث
مع ضم الهمزة لدفع الالتباس تقول في انطلق واقتدر واستخرج انطلق
واقتدر واستخرج بضم الهمزة والحرف الثالث وانما يقتصر على ضم الهمزة
لحصول الالتباس بالامر عند سقوط الهمزة في الدرج في نحو قولك الا انطلق

والا استخرج

والا اقتدر واما اذا كان فيه التاء نحو باب تفعل و
تفاعل فهم التاء مع ضم لحرف الثاني وتقول في تعلم وتجاهل تُعُلِّم و
تُجُوهِل بضم التاء وللحرف الثاني للالتباس تُعَلَّم بمضارع علم وتُجَاهَل
بمضارع جاهل قوله والثاني مع التاء عطف على الثالث وقوله
خوف اللبس اشارة الى علة جميع ما ذكره من قبل قوله ومعتل العين بالافصح
قيل وبيع اعلم ان بناء عالم يسم فاعله في الفعل الماضي المعتل العين
ثلث لغات احديها قيل وبيع واشار اليه بقوله الافصح قيل
وبيع واصلهما قُوِل وبُيِع نقلت حركة الواو والياء الى ماقبلها
بعد سلب حركته فقلبت الواو ياء لانكسار ماقبلها فصار قيل وبيع
والثانية قِيل وبِيع بالاشمام وهو تهيئة الشفتين للفظ بالضم من غير
التلفظ به ولا يدركه الا البصير وهو فصيح ليوذن بان اصل ماقبلها
واشار اليه بقوله وجاء الاشمام والثالثة قُوْل وبُوْع بالواو الساكنة
وضم الاول وهو قليل ووجهه انه حذفت لحركة من الواو واليا للاستثقال
ثم قلبت ياء وبيع واوا لضم ماقبلها واشار الى هذه اللغة بقوله والواو
وهو عطف على الاشمام اى وجاء الواو اعلم ان قوله ومعتل العين

الافصح قيل وبيع على اطلاقه ليس بمعتل لان عوز وصيد ليس كذلك بل الاصوب
ان يقول معتل العين المقلوبة الفاء قوله ومثله باب اختير وانقيد دون
استخوج واقيم اى مثل بنا، عالم يسم فاعله من الماضى المعتل العين من الثلاثى
بنا، عالم يسم فاعله من باب اختير وانقيد فانه يجوز فيه ثلث لغات دون
باب استخير واقيم اما الاول فلان اصل اختير وانقيد اختير وانقود فان
ثير وقود مثل بيع وقول فوقوع الضمة الفاء اولا ثم وقوع الكسرة
بعدها على الواو والياء فجاز فيه ما جاز فى بيع وقيل واما الثانى فلان اصل
استخير واقوم وحاليس مثل بيع وقول فوقوع الضمة على الفاء والكسرة
بعدها على الياء والواو فلم يلزم ان يجوز فيه ما جاز فى مثل بيع وقيل قوله
وان كان مضارعا ضم اوله ففتح ماقبل اخره اى ان كان الفعل الذى يراد
ان يبنى منه فعل عالم يسم فاعله مضارعا ضم اوله وفتح ماقبل اخره ليتميز عن
بناء الفاعل ولم يجوز الاقتصار على احدهما لان الاقتصار على فتح ماقبل
الاخر لم يفد فى مثل يعلم وعلى الضم فى مثل يخرج تقول فى يضرب يضرب
قوله ومعتل العين ينقلب عينه الفا اى ان كان المضارع الذى يبنى منه
عالم يسم فاعله معتل العين ينقلب عينه الفا واوا كان اوياء تقول فى يقول

ويبيع

ويبيع يعال ويباع لان اصلها يقوول ويبيوع فنقلت حركة الواو والياء
الى ماقبلها الكائنة فى موضع الحركة مع انفتاح ماقبلها فقلبا الفا فصار يباع
ويعال قوله المتعدى وغير المتعدى اى الفعل اما متعد واما غير متعد لانه
اما ان يتوقف فهمه على متعلق اولا يتوقف والاول هو المتعدى نحو ضرب
فان فهمه يتوقف على شئ يتعلق به ضرب الضارب والثانى غير المتعدى نحو قعد
فان فهمه لا يتوقف على شئ يتعلق به قعد القاعد وغير المتعدى يصير متعديا
باحد ثلثة اشياء وهو الهمزة نحو اذهبت زيدا وتضعيف العين نحو فرحت
زيدا وحرف الجر نحو ذهبت بزيد قوله والمتعدى يكون الى واحد واثنين
اى المتعدى يتعدى الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا والى اثنين لاقتضاء
معناه اياهما وهو على ضربين احدهما ان لا يكون المفعول الثانى فيه عبارة عن الاول
ويجوز الاقتصار على احدهما كاعطى وكسى نحو اعطيت زيدا درهما وكسوت
زيدا جبة والثانى ان يكون المفعول الثانى عبارة عن الاول ولا يجوز الاقتصار
على احدهما كعلم نحو علمت زيدا فاضلا ويتعدى الى ثلثة مفاعيل كاعلم و
ارى وانبا واخبر وخبر وحدث الا ان اعلم وارى تعديتهما الى ثلثة
مفاعيل بالاصالة بلا خلاف فان علم متعد الى مفعولين فاذا دخل عليه

الهمزة تعدى الى ثلثة لزيادة الهمزة للفعل معنى يزيد بسببه مفعول فاذا
قلت اعلمت زيدا عمرا جاهلا كان معناه صيرت زيدا ذا علم بان عمرا جاهل
وكذلك ارى واما البواقى فمتعدية بنفسها الى واحد والى اخر بواسطة حرف
الجر تقول انبانك عن زيد وقد تحذف حرف الجر لكنها لما كان فيها معنى الاعلام
اجريت مجراه فى تعديتها الى ثلثة مفاعيل قوله وهذا مفعولها الاول كمفعول
اعطيت يعنى انه يجوز ان تذكره منفردا من نحو علمت زيدا
من غير ذكر المفعولين الآخرين ويجوز ان تذكره مع ذكر المفعولين الآخرين كما
انه يجوز ان تذكر المفعول الاول من كسيت واعطيت منفردا عن الثانى ويجوز
ان تذكره مع ذكر الثانى قوله والثانى والثالث كمفعولى علمت اى حكم مفعولى
هذه الافعال الثانى والثالث كحكم مفعولى علمت يعنى انه يجوز ترك مفعولها
الثانى والثالث معا ولا يقتصر على احدهما كما لا يقتصر على احد مفعولى علمت
لان مفعولى هذه الافعال الثانى والثالث هما مفعولا باب علمت على الحقيقة
تقول اعلمت زيدا عمرا اخير الناس واعلمت زيدا من غير ذكر الثانى والثالث
واعلمت عمرا اخير الناس من ذكر المفعول الاول ولا تقول اعلمت زيدا عمرا
من غير ذكر الثالث واعلمت زيدا اخير الناس من غير ذكر الثانى قوله افعال القلوب

ظننت وحسبت الخ اعلم ان افعال القلوب ما ذكره وهى تدخل على
الجملة الاسمية اعنى المبتدا والخبر لبيان ما تكون تلك الجملة عبارة عنه من ظن او
علم فان الثلثة الاول للظن والثلثة الاخيرة للعلم وزعت للمدعوى والاعتقاد
فيكون للعلم ويكون للظن مثلا اذا كان زيد قايما عبارة عن علم قلت علمت زيدا
قايما وان كان عبارة عن ظن قلت ظننت زيدا قايما وتنصب الجزئين اى
المبتدا والخبر معا الا عند مواضع نذكرها وانما سميت هذه الافعال افعال
القلوب لانها لا تحتاج فى صدورها الى الجوارح والاعضاء الظاهرة بل يكفى
فيها القوة العقلية قوله ومن خصايصها ان لا يقتصر على احدها الخصايص جمع
خصيصة وهى ما تختص بالشئ ولا يشاركه فيه غيره ذلك الشئ اى ومن خصايص افعال
القلوب ان لا تقتصر على احد مفعوليها وان جاز ان لا يذكرا معا كقوله تعالى
ويوم يقول نادوا شركائى الذين زعمتم اى زعمتموهم اياهم تكون هذه الافعال
داخلة على المبتدا والخبر كما انه لا بد للمبتدا من الخبر وبالعكس لا بد لاحد المفعولين
من الآخر وليس باب اعطيت كذلك لانه غير داخل على المبتدا والخبر وفيه تظهر
جواز حذف كل واحد من المبتدا والخبر لما مر على ان حذف احد مفعولى باب
حسبت واقع فى قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو

خيرا لهم على قراءة من قرأ بالياء اى ولا تحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله
من فضله البخل هو خيرا لهم قوله ومنها جواز الالغاء الخ اى ومن خصايص هذه
الافعال الغاؤها اذا توسطت بين المفعولين نحو زيد ظننت قايم او تاخرت
عنها نحو زيد قايم ظننت لاستقلال معموليها كلاما بكونهما مبتدا وخبرا على تقدير
الغائها مع ضعف عملها بالتوسط او التاخر واعلم ان تقدم معمول احد معموليها
عليها كتقدم احد معموليها فى جواز الالغاء نحو متى تظن زيدا منطلق لان تقديم
معمول المفعول كتقديم المفعول ولم يجز الالغاء فى باب اعطيت اذا تاخر
او توسط لعدم استقلال معموليه كلاما والمراد بالالغاء ابطال العمل لعارض وهو
التوسط او التاخر مع جواز العمل ويعلم من قوله جواز الالغاء جواز العمل اذا
تاخرت او توسطت ويعلم من قوله اذا توسطت او تاخرت انه لا يجوز الالغاء
اذا تقدمت وينبغى ان يعلم ان الاعمال اولى اذا توسطت والالغاء اولى
اذا تاخرت وهذه الافعال تكون فى معنى الظرف حج ففى زيد قايم ظننت زيدا
قايما فى ظنى قوله ومنها انها تعلق قبل الاستفهام والنفى واللام اى ومن خصايص
هذه الافعال تعليقها وهو وجوب ابطال العمل لفظا دون معنى بسبب وقوعها
قبل الاستفهام او النفى او لام الابتدا، تقول علمت ازيد عندك ام عمرو وعلمت ما زيد فى الدار

وعلمت لزيد منطلق لاقتضاء كل واحد من هذه الثلاثة صدر الكلام
فلو علمت لم يكن هذه الاشياء فى صدر الكلام لكن الجزئين الذين بعدها تقول
علمت ازيد عندك ام عمرو فى موضع النصب لان العلم وقع عليها بالحقيقة وعدل
عنه محافظة للفظ فمن حيث اللفظ روعى الاستفهام والنفى ولام الابتداء
ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال ومعناه انه علمت احدهما
بعينه عندك لان المعنى علمت جواب فى لك وجوابه بالمتعين وانما قال الاستفهام
ولم يقل حرف الاستفهام ليتناول الاسم كقوله تعالى لنعلم اى الحزبين
احصى وانما قال قبل الاستفهام لانه لو كان بعد الاستفهام لم تعلق نحو ايهم
علمت زيدا قوله ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولاها ضميرين
لشئ واحد اى ومن خصايص هذه الافعال جواز كون فاعلها ومفعولها
ضميرين لشئ واحد نحو علمتنى وعلمتك اى علمت نفسى وعلمت نفسك
ولم يجز فى سايرالافعال ولا يقال ضربتنى لان الغالب فى سايرالافعال
تعلق فعل الفاعل بغيره فلو جمع بينهما لسبق الفهم الى المغايرة بينهما فلو
قيل ضربتنى لسبق الى الفهم ضربتنى انت فلدفع هذا الفهم عدل الى ايراد
النفس فقيل ضربت نفسى ولا يدفع حركة المضمر هذا الالتباس مع قيام هذا

الغالب لكن ان هذا الغالب قد يتخلف وجواز اشتباه هذه الحركة بغيرها عند غفلة السامع
وليس كذلك هذه الافعال لانها تتعلق بالاعتقادات والقلوب من العلم
والظن ولا شك ان علم الانسان وظنه يتعلقان بصفات نفسه اكثر من صفات
غيره فاذا لم يحتج فيها الى ابراز النفس لانتفاء المقتضى لايراده وهو الالتباس اعلم
ان افعال القلوب وغيرها شتركان في انه لا يجوز ان يكون فاعلها ضميرا يعود الى المفعول
المتقدم فلا يصح زيدا ظن منطلقا ولا زيدا ضرب على ان يكون فاعل ظن و
ضرب ضميرا عائدا الى زيد لان المفعول فضلة فلا يجوز ان يضمر متعمدا وكذا لم يجز
غلام هند ضربت على ان يكون فاعل ضربت ضمير هند قوله وليعضها معنى
آخر يتعدى به الى واحد اى وليعض هذه الافعال معنى لا يتعدى به الى اكثر
من مفعول واحد وهو ظننت من الظنة بمعنى التهمة فانه حج لا يتعدى الا
الى مفعول واحد ومنه قوله وما هو على الغيب بظنين اى بمتهم وعلمت بمعنى عرفت
كقوله تعا ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت اى عرفتم ووجدت
من وجدان الضالة بمعنى الاصابة تقول وجدت ناقتي اى اصبتها ورايت
من رؤية البصر تقول رايت زيدا اى ابصرته قول الافعال الناقصة ما وضع
لتقرير الفاعل على صفة اى الافعال الناقصة افعال وضعت لتقرير الفاعل

على صفة مخصوصة نحو كان زيد عالما فكان جعل زيدا على صفة كونه عالما
في الزمان الماضي والعامل ان يقول ان سائر الافعال يقرر الفاعل على صفة
فان ضرب مثلا وضرب زيد يقرر زيدا على صفة الضاربية وجوابه ان المراد انه يقرر فاعله
على صفة غير صفة مصدره فان كان في قولنا كان زيد قائما قرر زيدا على صفة قيامه
في الزمان الماضي والقيام غير مصدره وليس في قولنا ضرب زيد كذلك وانما قلت
هذه ناقصة لنقصانها عن سائر الافعال من حيث انها لا تدل على الحدث ومن حيث انها
لا تتم بمرفوعها قول وهي صار وكان الخ اى هذه الافعال كان وصار واصبح
الى قوله وليس قول وقد جاء ما جاءت حاجتك اى وقد جاء ما جاءت بمعنى تقرير الفاعل
على صفة في نحو قوله ما جاءت حاجتك فان ما احتمل ان يكون للنفي وحج كان جاءت
مسندا الى ضمير شيء تقدم ذكره مثلا اذا كنت محتاجا الى شيء معين كالعمارة
مثلا ولم تحصل ذلك الشيء بل حصل شيء آخر دون حاجتك كالكيل مثلا فيقال
ما جاءت حاجتك اى ما جاءت هي على قدر حاجتك واحتمل ان يكون للاستفهام وحج كان
بمعناه اى شيء حاجتك واسم ضمير يعود الى ما والما جاز تانيثه لكون ما عبارة عن الحاجة
وقيل ان هذه الكلمة اول ما اشتهر من قول الخوارج لابن عباس حين اتاهم من
قبل علي رضي الله عنه يستدعي منهم الرجوع الى الحق قول وقعدت كانها

حربة اى وقد جا، قعدت بمعنى تقرير الشئ على صفة اى بمعنى صار فى قول الاعرابى
ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة اى صارت شفرته والظاهر انه
مخصوص بمحله ولم يعرف فى غيره فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار كاتبا قوله
ويدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها اى هذه الافعال تدخل على
الجملة الاسمية وهى المبتدا والخبر لاعطائها اسناد الخبر الى المبتدا، حكم معناها وتحتمل
ان يريد باطراد الجملة الاسمية لانها خبرية فيكون معناه لاعطاء هذه الافعال الجملة
الاسمية حكم معناها واعلم انى لم اعرف فايدة للحكم فى قوله حكم معناها وترفع الجزء
الاول اعنى المبتدا فانه اسمها وتنصب الجزء الثانى اعنى الخبر فانه خبرها شبيها
بالفاعل والمفعول نحو كان زيد قايما فكان افاد معناه وهو الزمان الماضى
فى زيد قايما وهكذا فى الكل قوله وكان يكون ناقصة الخ اى كان ثلاثة انواع
احدها ناقصة وهى ثلثة احدها التقرير المبتدا على صفة الخبر فى الزمان الماضى سواء
كان دايما نحو كان الله قادرا او منقطعا نحو كان زيد كاتبا واشار اليه بقوله
لثبوت خبرها ماضيا دايما او منقطعا وثانيها ان يكون بمعنى صار لقوله بتيهها اى
تغيرا لمطى كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اى صارت واشار
اليه بقوله وبمعنى صار وهو معطوف على قوله لثبوت خبرها وثالثها ان يكون فيها

ضمير الشان

ضمير الشان وح يقع بعدها جملة تفسر ذلك الضمير كقوله اذا مت كان
الناس صنفان شامت وآخر مثنى بالذى كنت اصنع فان قيل اذا كان الامر
كذلك كان الواجب عليه ان يقول وكان يكون ناقصة وتامة وزايدة والناقصة
ثلثة لامتناع كون اقسام الشئ قسمة له وايضا لم خصص الاول بالناقصة مع ان
الاخيرين كذلك قلنا انما عدل عن ذلك تلا بطول الكلام وانما خصص الاول بالناقصة
دون الاخيرين لوجود اسم غير الناقصة للاخيرين دون الاول والثانى ان يكون تامة و
اليه اشار بقوله ويكون تامة وهو عطف على قوله تكون ناقصة والتامة فعل حقيق بمعنى
وقع ووجد وثبت يرتفع ما بعدها بالفاعلية كما يرتفع ما بعد الفعل الحقيق كقولهم كان ان
الكاينة والمقدر كاين والثالث ان يكون زايدة واشار اليها بقوله وزايدة اى ويكون
زايدة وهى قسمان احدهما ان يكون زايدة فى اللفظ دون المعنى نحو زيد كان قايم
لافادتها الزمان الماضى والغاءها فى اللفظ والاجود تاخير ما حق وثانيهما ان تكون
زايدة فى اللفظ والمعنى كقوله تع كيف نكلم من كان فى المهد صبيا وانما خلت تحسينا
للكلام وتاكيدا له ونصب صبيا على الحال وانما ذكر هذين القسمين وان لم تكن
فيهما لكونهما موافقة للناقصة فى اللفظ قوله وصار للانتقال اى للانتقال من شئ

الى شئ اما باعتبار العوارض نحو صار زيد غنيا وصار زيد الى عمرو واما باعتبار التحقق
نحو صار الماء هواء قوله واصبح وامسى وراضحى الخ اعلم ان هذه الافعال الثلاثة تجئ
لثلاثة معان احدها اقتران مضمون الجملة باوقاتها الخاصة التى هى الصباح والمساء
والضحى نحو اصبح زيد عالما وامسى زيد اميرا وراضحى زيد عارفا وثانيها ان يكون بمعنى
صار نحو اصبح زيد غنيا اى صار وليس المراد انه صار فى الصبح على هذه الصفة و
ثالثها ان تكون تامة وهى حينئذ تفيد معنى الدخول فى هذه الاوقات نحو اصبح زيد
اذا دخل فى الصباح قوله وظل وبات الخ اعلم ان ظل وبات تجيئان لمعنيين
احدهما لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما اى ظل لاقتران مضمون الجملة بالنهار وبات
لاقتران مضمون الجملة بالليل نقول ظل زيد معتما وبات زيد مكررا والثانى بمعنى
صار كقوله تعالى ظل وجهه مسودا فانه لا يخص زمانا دون زمان قوله وما زال وما
برح وما فتئ وما انفك الخ اعلم ان هذه الافعال الاربعة تدل على استمرار خبرها
لاسمها منذ قبله اى فى زمان يمكن قبوله فى المعتاد نحو ما زال زيد اميرا اى منذ كان قابلا
للامارة لا فى حال كونه طفلا فما على قبل فى قوله قبله ضمير يعود الى فاعلها وضمير المفعول
يعود الى خبرها قوله ويلزمها النفى اى ويلزم هذه الافعال حرف النفى ليدل

على

على استمرار خبرها لفا علها فتكون هذه الافعال حينئذ بمنزلة كان لدخول
النفى المستلزم للثبات لكون هذه الافعال للنفى ودخول حرف النفى
عليها ولهذا لم يجز ان يقال ما زال زيد الا عالما كما لم يجز ان يقال كان زيد الا
عالما قوله وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفا علها اى
ما دام لدلالة توقيت فعل بمدة ثبوت خبرها لاسمها نحو اجلس ما دام زيد جالسا
اى اجلس دوام جلوس زيد بمعنى زمان دوام جلوسه على تقدير حذف المضاف
ومن اجل ان معناه كذا احتاج الى كلام لانه ظرف والظرف يحتاج الى كلام لانه فضلة
والفضلة لا يجئ الا بعد المسند والمسند اليه قوله وليس لنفى مضمون الجملة الخ
اى وليس لنفى مضمون الجملة الاسمية فى الحال عند اكثرهم لاستعمال العرب كذلك
تقول ليس زيد قائما الآن ولا تقول غدا قيل ولنفيه مطلقا اى حالا كان
او غيره عند بعضهم قال الله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فهذا نفى لكون
العذاب مصروفا عنهم يوم القيامة فهو لنفى المستقبل ويمكن ان يجاب عن الآية
بانه تعالى لما اخبر ان العذاب ليس مصروفا عنهم وكانه ثابت ومحقق فى الحال لتيقن
وجود ما اخبر الله به وللمستدل بهذه الآية ان يقول ما ذكرتم خلاف الظاهر و
الاصل خلافه وجوابه ان مخالفة الظاهر لاستعمال العرب قوله وجوز تقديم

يوم يأتيهم م

على

اخبارها كلها اعلم ان تقديم اخبار هذه الافعال على اسمائها جائز بالاتفاق في الكل
لكونها افعالا ويجوز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها واما تقدم
اخبارها على انفسها فعلى ثلثة اقسام واشار بقوله وهي في تقديمها عليها اي هذه
الافعال في تقديم اخبارها على انفسها على ثلثة اقسام احدها انه يجوز وهو من كان
الى راجع على الترتيب المذكور في الكتاب لكونها افعالا متمكنة والمانع من التقديم
منتف والثاني انه لا يجوز وهو الذي في اوله ما وهو على ضربين احدهما ان يكون
ما نافية والثاني ان يكون مصدرية بمعنى الدوام وعلى التقديرين لا يجوز تقديم اخبارها
على انفسها اما اذا كان ما نافية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر و
لم يخالف في امتناع تقديم اخبار هذا القسم على نفسه الا ابن كيسان واتباعه
في غير ما دام ووجه قوله ان ما النافية لما دخلت الافعال الدالة على النفي صارت
للاثبات بمنزلة كان وكما جاز تقديم خبر كان على نفسه جاز تقديم خبر هذه الافعال
على انفسها واشار الى هذا القسم بقوله وقسم لا يجوز الى قوله غير ما دام والقسم
الثالث مختلف فيه وهو ليس فذهب سيبويه الى انه لا يجوز تقديم خبره على نفسه
لكونه للنفي وامتناع تقديم معمول المنفي عليه وذهب اكثر البصريين الى انه يجوز
لكونه فعلا وجواز تقدم معمول الفعل على نفسه اجيب عن دليل الاولين بمنع امتناع

تقديم معمول المنفي عليه مطلقا وانما يمتنع ان لو كان حرفا واما اذا كان فعلا فلا
يمتنع ويدل عليه قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم ووجه الاستدلال به ان
يوم ياتيهم معمول لمصروفا الذي هو خبر ليس فلو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس لامتناع
وقوع المعمول الا حيث يصح وقوع العامل فيه ولقائل ان يقول كان من الواجب
على المصنف ان يجعل ليس وما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه ويمكن ان
يجاب عنه بانه لم يعتد بمخالفة ابن كيسان واعتد بالمخالفة في ليس لان طائفة
كثيرة منهم من المعتبرين على امتناع تقديم خبره على نفسه قوله افعال المقاربة اعلم
ان هذه الافعال من اخوات كان لكونها لتقريب الفاعل صفة الا انه افردها بالذكر
لاختصاص خبرها بالفعل المضارع وامتناع تقديم خبرها عليها وجواز تقديم خبر كان
عليها وعرفها بانها افعال وضعت لدلالتها على دنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه
قوله فالاول عسى اي الذي هو لدنو الخبر رجاء عسى وهو غير متصرف بمعنى انه لا ياتي
منه المضارع واسم الفاعل والامر والنهي حملا على لعل لتضمنها معنى الانشاء فاشبه لعل
لكون كل واحد منهما لطمع الحصول والاشفاق حذف ولهذا لا يستعمل في الحالات فلا يقال
عسى زيد ان يطير قوله تقول عسى زيد ان يقوم وعسى ان يخرج زيد اشارة الى انه

بجوز فيه لغتان احدهما ان يذكرها مرفوع ومنصوب لكن يلزم ان يكون منفيا
الفعل المضارع مع أن تغير المعنا في الترجي وتقيده له مع ان اصله ان يكون اسما
قياسا على خبر كان الا انه صار مترددا وقد شذ مجيئه صريحا كقوله عسى الغوير ابوسا وهي جمع
البؤس والباس اي الشر والشدة واشار الى هذه اللغة بقوله عسى زيد ان يقوم
فزيد اسم عسى وان يقوم في محل النصب بانه خبره اي عسى زيد القيام اي دنا القيام على تقدير
حذف المضاف وهو اللغة الثانية ان يذكرها مرفوع فقط فهو ما كان منصوبا في اللغة الاولى
والمستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان
زيدا قائم عن المفعول الآخر وهذا كما يقال في سمعت انه متى كان مفعوله الاول
مما يسمع اقتصر عليه وان كان مما لا يسمع لم يقتصر وتعدى الى مفعولين نحو ما قصصه على
من اللغة ايضا واشار اليه بقوله عسى ان يخرج زيد اعلم انه يحتمل ههنا شيئين وهو
ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يقوم ضمير يعود الى زيد وان يقوم في محل النصب
بانه خبر عسى فعلى هذا يكون من اللغة الاولى ويلزم من هذا جواز هم تقدم خبرها على اسمها
فعلى الوجه الاول تقول عسى ان يقوم الزيدان والزيدون وعسى ان تقوم الهندات
وعلى الوجه الثاني تقول عسى ان يقوما الزيدان وان يقوموا الزيدون وعسى ان تقوم الهندات

ولا شك ان الترجي انما يكون في المستقبل

واما قوله

واما قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا فلم تحمل الا الوجه الاول والا لزم
لزم الفصل بين اجزاء الصلة باجنبي ومنهم من جعل عسى في اللغة الاولى ناقصة
وفي اللغة الثانية تامة اعلم انه اذا قيل زيد عسى ان يقوم جاز ان يضمر
في عسى وان لا يضمر مستغنى عنه بالضمير الموجود في ان يقوم العايد الى زيد وعلى
التقديرين فزيد مبتدا وما بعده خبره تعول على الوجه الاول الزيدان عسى ان يقوما
والزيدون عسى ان يقوموا وهندات عسى ان تقوم والهندان عسى ان تقوما والهندات
عسى ان يقمن وعلى الوجه الثاني الزيدان عسيا ان يقوما والزيدون عسوا ان
يقوموا وهندات عسين ان تقوم والهندان عستا ان تقوما والهندات عسين
ان يقمن واشار اليه بقوله وعسى ان يخرج زيد قول وقد يحذف اي وقد يحذف
ان عن الفعل المضارع في اللغة الاولى تشبيها بلعل كقوله عسى الكرب الذي
امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب دون اللغة الثانية لامتناع وقوع الفعل
فاعلا قول والا كما اي القسم الا كاد وهو الذي وضع لمقاربة
حصول الخبر لا على مقاربة رجائه وتوخر محض ولذلك تصرف وفاعله اسم مخص و
خبره فعل مضارع ليدل على تقريب حصول الخبر من الحال من غير ان تدل على الاستقبال
للمنافاة للحال كما وزيد جئ وقد تدخل ان على خبرها تشبيها لعسى كقوله قد كاد من طول

البلى ان يقضيا قوله واذا دخل النفى على كاد فهو كالافعال على الاصح
اى اذا دخل النفى على كاد ويكون كاد للنفى كما ان الافعال المنبئة اذا دخل
عليها النفى كانت للنفى لان من شان حرف النفى ان ينفى فما يدخل عليها ايجابا كان
او سلبا وانما قال على الاصح للاختلافات فيه كما مر به بعد ذلك قوله وقيل
يكون للاثبات اى وقال بعضهم ان النفى اذا دخل على كاد وكان للاثبات ماضيا
كان او مستقبلا اما اذا كان ماضيا فكقوله تعا وما كادوا يفعلون وقد ذبحوا اقالذبح
يدل على الفعل فما كادوا يدل على الاثبات واما اذا كان مضارعا فلتخطية
الشعراء ذا الرمة فى قوله اذا غير النأى المحبين لم يكد رسيس الهوى (الصحيح اصل)
وهو زوال رسيس الهوا من حبة مية والالم يكن لتخطيتهم وجه واذا فهموا
منه الاثبات كان للاثبات والجواب عن الاول انا لا نسلم ان ذبحهم فى ثانى الحال
دليل على الاثبات وهو معارض بتهم الذبح فى اول الحال لاختلاف الوقتين يدل
عليه تعنتهم فى قوله تعا اتتخذنا هزوا فادع لنا ربك يبين لنا ما هى وغير ذلك
واعلم ان العرف فى مثل قولنا ما كاد زيد يسافر يفهم الاثبات فانه يفهم منه انه
سافر بعد ان لم يقارب السفر وهو الذى حملهم على الحكم بانه للاثبات وعن الثانى
انا لا نسلم ان فهمهم الاثبات دليل على انه للاثبات لجواز ان يكون

مذهب

لم يقارب ذ

مذهب من خطأه مذهب من قال انه للاثبات والصواب ان لا يجعل على
الغلط بل يحمل على ان مراده ان البحر اذا غير المحبين لم يكد حتى التغيير وهو ابلغ من
نفس التغيير قوله وقيل يكون فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كالافعال
اى وقال بعضهم ان كاد اذا دخل حرف النفى عليه يكون فى الماضى للاثبات
كقوله تعا وما كادوا يفعلون وقد ذبحوا وقد عرفت الجواب عنه وفى المستقبل
كالافعال اى يكون للنفى كقول ذى الرمة اذا غير البحر المحبين البيت قوله
والثالث طفق وجعل وكرب واخذ يخ اى والثالث وهو الذى لم ينو
الخبر اخذا فيه جعل وطفق وكرب واخذ وكرب واوشك فانه مخالف لعسى
لانشاء معنى الشاء والكاد لحصول الشروع فيه لكن الاربعة الاول تستعمل استعمال
كاد لقرب معناها عن معنى كاد تقول طفق زيد يفعل كذا وجعل زيد يقول قال الله
تعا وطفقا يخصفان واوشك يستعمل استعمال عسى تارة على اللغتين كواوشك زيد
ان يخرج واوشك ان يخرج زيد وتارة استعمال كاد كواوشك زيد يخرج قوله
فعلا التعجب ما وضع لانشاء التعجب اى فعلا التعجب وهما ما افعله وافعل به
افعال وضعت لانشاء التعجب فلم يدخل فيه مثل تعجبت وعجبت لانها ليستا للانشاء
والتعجب انفعال النفس عند رؤية ما خفى سببه وخرج عن نظايره قوله ولم

منكر

صيغتان اى وللتعجب صيغتان احديهما ما افعله والثانية أفعِل به وهى غير متصرفه
بمعنى انه لايكون منها مضارع ولا امر ولا نهى ولا تثنية ولا جمع لكونها مشابهة
للحرف لكونها مللانشاء الذى اصله ان يكون من الحروف نحو ما احسن زيدا
واحسن بزيد قوله ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل اى فعلا التعجب
لا يبنيان الا مما يصح بناء افعل التفضيل منه لكون كل واحد منهما للمبالغة والتاكيد
فلا يبنيان الا من ثلاثى ليس بلون ولا عيب ويتوصل فى تعجب ما يمتنع بناء فعل التعجب
منه بمثل ما يتوصل به الى التفضيل وهو مثل اشد بقولك ما اشد استخراجه وما اكثر محرمته
وما اقبح عوره واشد دباسته واكثر محرمته واقبح بعوره قوله ولا يتصرف فيهما
بتقديم ولا تاخير ولا فصل اى لا يتصرف فى صيغتى التعجب بتقديم ولا تاخير ولا فصل
لتضمنه معنى الانشاء الموجب لعدم التصرف فلا يقال ما زيدا احسن ولا زيدا ما احسن
ولا يقال ايضا بزيد احسن ولا يقال ايضا ما احسن اليوم زيدا بفصل الظرف
وهو اليوم بين ما احسن ومعموله لما ذكرناه واجاز الماذنى الفصل بالظرف لما سمع
من العرب ما احسن بالرجل ان يصدق لرخصة الاتساع فى الظرف عالم يتسعوا
فى غيره قوله وما ابتدائية نكرة عند سيبويه لحا اشارة الى بيان اعراب ما افعله فما مبتدا
نكرة بمعنى شئ عند سيبويه والخليل واصله شئ احسن زيدا والجملة التى بعدها اعنى

الفعل والفاعل والمفعول فى محل الرفع بانه خبره وما موصولة عند الاخفش والجملة
التى بعدها صلتها وهى مع الصلة فى محل الرفع بانه مبتدا، وخبره محذوف تقديره الذى
احسن زيدا شئ وما استفهامية عند قوم فهى مبتدا، وما بعدها خبره وتقديره اى شئ
احسن زيدا وهذه التقديرات باعتبار الاصل لا انها بمعناها الآن قوله وبه فاعل
عند سيبويه الخ اشارة الى بيان اعراب أفعِل به عند سيبويه اى به فاعل فعل به فاعل
عند سيبويه والباء زايدة كما فى قوله تعالى وكفى بالله الا انها لازمة ههنا للدلل على الانشاء
واصل افعل بزيد افعل زيد بمعنى صار زيد ذا حسن فعديء كما عدى البعير اذا صار ذا غدة
فالهمزة للصيرورة فغيرت عن لفظ الخبر الى لفظ الامر وليس بمراد لان المعنى للامر ههنا
فلا فرق بين قولنا ما احسن زيدا وبين قولنا احسن بزيد واذا كان الامر على ما
ذكرنا لم يكن فيه ضمير لان الاسم المذكور بعده فاعل له ولهذا لزم صورة واحدة قوله
مفعول عند الاخفش عطف على قوله فاعل وهو اشارة الى اعراب به عند الاخفش
اى به مفعول به عند الاخفش اذ هو المتعجب منه كما كان بعد ما افعل فعلى هذا يكون افعل
امرا لا خبرا فيكون فيه ضمير مرفوع بانه فاعله لكن ذلك الضمير ضمير المصدر عند بعضهم كانه
قال يا حسن احسن بزيد وضمير المخاطب عند بعضهم اى انه امر لكل واحد مخاطب
بان يجعل زيدا حسنا بان يصفه بالحسن هذا اصله ثم اجرى مجرى الامثال فلم يغير

عن لفظ الواحد تقول يا رجل ويا رجلان ويا رجال احسن بزيد فالباء عند الاخفش اما للتعدية وذلك
اذا كان الهمزة في احسن بزيد للصيرورة ليصير احسن بوساطة الباء متعديا واما للزيادة للتاكيد
مثلها في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وذلك اذا لم تكن الهمزة للصيرورة ويكون احسن متعديا
قول افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم اى افعال المدح التي تبوب لها في النحو
افعال وضعت لانشاء مدح او لانشاء ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته وشرف وكرم وقبح
وعور من افعال المدح والذم لانها لم يوضع للانشاء قول فمنها نعم وبئس ومن افعال
المدح نعم ومن افعال الذم بئس قول وشرطها ان يكون الفاعل اى وشرط هذه
الافعال ان يكون فاعلها احد الامور الثلاثة وهي اما ان يكون معرفا بلام تعريف
العهد نحو نعم صاحب الرجل زيدا او يكون مضافا الى معرف بلام التعريف العهد نحو
نعم صاحب الرجل زيدا او يكون مضمرا او ذلك المضمر اما مميز نكرة منصوبة نحو نعم رجلا
زيدا اى نعم الرجل رجلا زيد او اما مميز بما بمعنى شئ غير موصوفة كقوله تعالى فنعما هي فانها
نكرة بمعنى شئ موضعها النصب على التمييز وهي المميزة لفاعل نعم اى فنعم الشئ شيأ هي
وهي ضمير الصدقات وهي المخصوصة بالمدح قول وبعد ذلك المخصوص اى وبعد ذكر الفاعل
يذكر المخصوص بالمدح او الذم لان ذكر الشئ مبهما ثم مفسرا اوقع في النفس قوله
وهو مبتدأ ما قبله خبره اشارة الى اعراب المخصوص اى المخصوص بالمدح او الذم مبتدأ

والجملة

والجملة التي قبله خبره ولم يحتج الخبر الى ضمير المبتدأ لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ
محذوف على تقدير سوال وهو انه لما قيل نعم الرجل فكانه مسئل من هو فقيل زيد اى هو زيد
فعلى الوجه الاول يكون نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتين قوله
وشرط مطابقة الفاعل اى وشرط المخصوص بالمدح او الذم ان يكون مطابقا للفاعل في الجنس
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث تقول نعم الرجل زيد ونعم الرجلان
الزيدان ونعم الرجال زيدون ونعمت المراة هند وانما وجبت المطابقة لكونه عبارة عن
الفاعل في المعنى قوله وبئس مثل القوم الذين كذبوا وشبهه متاول هذا جواب عن سوال
مقدر وهو ان يقال شرط المخصوص مطابقته الفاعل في الجنس وليس كذلك في الآية لان
المكذبين ليس من جنس مثل القوم واجاب عنه بانه متاول اى متاول بتقدير حذف المضاف عن الذين
اى بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا بايانا او بان الذين صفة القوم والمخصوص محذوف وهو
مثلهم اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم قوله وقد تحذف المخصوص اذا علم اى وقد تحذف
المخصوص بالمدح او الذم اذا دلت عليه القرينة كقوله تعالى نعم العبد اى نعم العبد ايوب وكقوله
تعالى فنعم الماهدون اى فنعم الماهدون نحن يدل عليه سياق الآية قوله وساء مثل بئس
اى وساء يستعمل استعمال بئس في جميع احكامها ويكون بمعناها وان استعمل في الاجل
حوسائني هذه الامور وحوسائت المراة هند اى بئست المراة هند وكقوله تعالى ساء مثلا القوم

الذين كذبوا الى سآء المثل مثلا مثل القوم الذين كذبوا على تقدير حذف المضاف ليكون المخصوص
من جنس الفاعل قوله ومنها جذا وفاعله ذا اى ومن افعال المدح جذا وهو مركب من جَ
الشئ وجَبَ اذا كان صار مجبوبا ومن ذا وفاعله ذا ويراد به المشار اليه والذهن كما
يراد بالرجل في نعم الرجل زيد ولا يتغير عن هذا اللفظ سواء كان المخصوص مفردا او مثنى
او مجموعا او مذكرا او مؤنثا تقول جذا زيد والزيدان والزيدون وجذا هند والهندان
والهندات وبعد ذا الجي المخصوص بالمدح وانما لم تتغير عن هذا اللفظ لانهم جعلوا الفعل و
الفاعل كالكلمة الواحدة فكرهوا التفرق فيه ولهذا قال بعضهم جذا مبتدا وما بعده خبره او
لانهم عاملوه معاملة المضمر في نعم واعراب مخصوص جذا كاعراب مخصوص نعم وكون المخصوص
مبتدا وما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف قوله ويجوز ان يقع قبل المخصوص الخ اى ويجوز ان
يقع قبل ذكر مخصوص جذا تمييز على وفق المخصوص في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو
رجلا زيد وبعده جذا زيد رجلا لكونه فاعلة بهما وانما يجب خلاف نعم اذا كان فاعله مضمرا مميزا بالفاعل
الملفوظ على الفاعل الغير الملفوظ ويجوز ايضا ان يقع قبل ذكر مخصوصه حال موافق له نحو ما ذكرناه
نحو جذا راكبا زيد وبعده نحو جذا زيدا راكبا والعامل في التمييز والحال ما في جذا من معنى الفعلية وذو الحال
هو ذا الذي زيدا المخصوص والمخصوص لا يجئ الا بعد تمام المدح لفظا او تقديرا والمدح بالكوب
فيكون راكبا حالا عن الفاعل لا عن المخصوص قوله الحرف ما دل على معنى في غيره

فقوله ما

فقوله ما دل على معنى كالجنس لانه يشترك فيه الثلاثة وبقوله وغيره يخرج الاسم
والفعل قوله ومن ثمة احتاج في جزئيته الى اسم او فعل اى ومن اجل ان
الحرف دل على معنى في غيره احتاج الى الاسم او الفعل فان يصير جزأ من الكلام
من مسند او مسند اليه لان دلالته على معناه الافرادي مشروطة بذكر متعلقه
قوله حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل او معناه الى ما يليه هذا تعريف حروف
الجر اى حروف الجر حروف وضعت للافضاء الفعل ومعناه الى ما يليه نحو مررت
بزيد وان ما مررت بزيد ولهذا سميت حروف الاضافة وسميت ايضا حروف
الجر تسمية باعتبار معمولها وانما قال الى ما يليه ولم يقل الى اسم ليتناول مثل
قوله بما رحبت فانه ليس باسم لكنه في تقدير الاسم والمراد بمعنى الفعل اسماء
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظروف والجار والمجرور
واسماء الافعال وكل شئ استنبط منه معنى الفعل قوله وهي من والى
وحتى الى قوله حاشى وعدا وخلا اشارة الى عدها وهي ثمانية عشر على ما ذكره
قوله فمن للابتداء شروع في بيان معاني هذه الحروف ومعنى من بحسب ما ذكره
اربعة احدها ابتداء الغاية ويعرف بما يصح له الانتهاء نحو سرت من البصرة
وثانيها التبيين ويعرف بصحة وضع الذي مكانه كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس

من الاوثان وثالثها التبعيض ويعرف بصحة وضع البعض مكانه نحو
اخذت من المال ورابعها الزيادة ويعرف بانها لو اسقطت لم تختل
المعنى والزيادة لاتكون الا في غير الموجب كما جاءني من احد وهل جاءني
من احد ولا تضرب من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يزيدونه
في الموجب ايضا قوله وقد كان من مطر وشبهه متاول اشارة الى
دليلهم وهو ان من يزاد في الموجب بمعنى قولهم قد كان من مطر وشبهه كقوله
تعالى يغفر لكم من ذنوبكم اى قد كان مطر ويغفر لكم ذنوبكم واجاب عنه بانه
متاول وتاويل قولهم كان من مطر انه محمول على انه اريد به الحكاية كانه سمع
من يقول هل كان من مطر فحكى كلامه فقال مجيبا له كان من مطر او محمول
على التبعيض اى قد كان شيء من مطر وتاويل الآية ان من للتبعيض لان الله
لا يغفر جميع الذنوب ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لانه
خطاب لامة محمد وقوله يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لامة نوح ولا يلزم من
غفران جميع الذنوب لامة محمد غفران جميع الذنوب لامة نوح على ان قوله
تعالى يغفر الذنوب جميعا غير باق على عمومه قوله والى للانتهاء وبعض مع قليلا
اعلم ان الى لها معنيان احدهما انتهاء الغاية فهي مقابلة لمن ويعرف باستعمالها

فيما له انتهاء نحو مررت من البصرة الى الكوفة والكثير ان يكون بمعنى مع وهو
قليل كقوله تعالى من انصاري الى الله قوله وحتى كذلك اى وحتى لانتهاء
الغاية كالى وبمعنى مع كثيرا وانا شبهة حتى بالى في انتهاء الغاية دون كونه بمعنى
مع لان كون الى بمعنى مع قليل وكون حتى بمعنى مع كثير قوله ويختص بالظاهر
اشارة الى فارق لفظي بان الى وحتى وهوان حتى تختص بالظاهر استغناء عنه
بالى ولئلا يختلط الضمائر بعضها ببعض لجواز وقوع المرفوع والمنصوب والمجرور
بعد حتى خلافا للمبرد فانه جوز دخوله على المضمر مستدلا بمثل قوله فلا والله لا يلقى
اناس فتى حتاك يا ابن ابي يزيد وهو شاذ عند الاولين قوله وفي للظرفية
وبمعنى على قليل اعلم ان في لمعنيين احدهما الظرفية وهي حلول الشيء في غيره
حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق وثانيهما ان يكون بمعنى
على وهو قليل كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اى على جذوع النخل
قوله والباء للالصاق اما فالباء مستعمل بمعان احدها الالصاق نحو
مررت بزيد اى التصق مروري بموضع يقرب منه زيد ونحو اقسمت بالله
وثانيها الاستعانة نحو كتبت بالقلم ان يكتب بالقلم وثالثها المصاحبة نحو
خرج زيد بعشيرته ورابعها المقابلة نحو بعت هذا بهذا وخامسها التعدية

نحو ذهبت بزيد وسادسها الظرفية نحو جلست بالمسجد وسابعها الزيادة كما في الخبر
في النفي نحو ما زيد بقائم وفي الاستفهام نحو هل زيد بقائم او غير قياس كما في غير النفي والاستفهام
وهو اما في المرفوع نحو بحسبك درهم واما في المنصوب نحو القى بيده قوله واللام لها اختصاص
الى اللام يستعمل لمعان احدها الاختصاص نحو الجل للفرس والمال لزيد والثاني التعليل
نحو ضربته للتاديب والثالثها الزيادة كقوله تعالى ردف لكم ان ردفكم والرابع ان
يكون بمعنى عن اذا استعمل مع القول كقوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا
لو كان خيرا ما سبقونا اليه وليس معنى الآية ان الكافرين خاطبوا المؤمنين لانه لو كان
كذلك لوجب ان يقول ما سبقتمونا اليه فعلم ان معناه قال الذين كفروا عن الذين
آمنوا فيه تظر لانه ذكر في الكشاف وغيره من التفاسير ان هذا الكلام الكفار فانهم قالوا
للمؤمنين لو كان ما اتى به محمد خيرا ما سبقنا اليه هؤلاء اعني المؤمنين لاعال لو كان كذلك
لقال ما سبقتمونا لانا نقول لا يلزم ذلك لجواز انهم خاطبوا بعض المسلمين كاكابرهم
مثلا واراد وا بقولهم ما سبقونا البعض الآخر منهم كما صاغوهم او خاطب بعض الكفار
بعضهم بان ما اتى به محمد لو كان خيرا ما سبقنا المؤمنون والخامس ان يكون بمعنى واو
القسم في موضع التعجب في اسم الله كقول الذلي لله يبقى على الايام ذو جيد اي والله
لا يبقى فتعجب من فناء العالم حتى لا يبقى كبش مخصص بجبل هذه صفته والجيد جمع الجيدة

وهي عقدة قرن الوعل وبالجملة كل نتوة في القرن والجبل او غيرهما وهي تجمع على
جيود وجيد كبدرة وبدور وبدر والظيان بنت طيب الرائحة ويقال له
يا سيبن البر قوله ورب للتقليل الخ اعلم ان رب للتقليل كما ان كم للتكثير
ولها احكام احدها ان لها صدر الكلام لكونها لانشاء التقليل والثاني اختصاصها
بنكرة موصوفة بمفرد نحو رب رجل كريم اجتمعت به او جملة اسمية نحو رب رجل
ابوه عالم او فعلية نحو رب رجل عرف ابوه العلم اجتمعت به اما اختصاصها بالنكرة
فلعدم الاحتياج الى المعرفة واما وصف النكرة فليتحقق التقليل الذي هو مدلول
رب لانه اذا وصف الشيء صار اخص مما لم يوصف واما قال على الاصح لان في وجوب
وصف النكرة خلافا والاصح وجوب وصفها والثالث ان يكون فعلها الى جوابها او
عاملها فعلا ماضيا لوضعها للتقليل المتحقق واما ما نحو ذف غالبا لجواز حذف غالبا
لحصول العلم به فاذا قلت رب رجل اكرمني فاكرمني صفة لرجل وجواب رب
محذوف وانما قيد الحذف بالغالب لانه قد يظهر نحو رب رجل كريم اجتمعت به قوله
وقد يدخل على مضمر مبهم مميزا اي وقد تدخل رب على مضمر مميز ذلك المضمر نكرة
منصوبة نحو ربه رجلا وهذا الضمير مبهم كالضمير في نعم رجلا زيد وحق هذا الضمير
ان يكون موحدا مذكرا ابدا عند البصريين تقول ربه رجلا ورجلين ورجالا وربه امرأة

وامراتين ونساء لكونه راجعا الى مقدر ذهني لا الى شئ متقدم ذكره ليجب مطابقته
خلافا للكوفيين فانهم قالوا بمطابقة هذا الضمير للتميز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث قوله ويلحقها ما تدخل على الجمل اى ويلحق ربّ ما الكافة وتدخل
على الجملة اذا قصد تقليل النسبة المفهومة من الجمل نحو ربما قام زيد وربما زيد
قايم ولا تقول ربما يقوم زيد لان ربّ للزمان الماضي واما قوله تعالى ربما يودّ
الذين كفروا لو كانوا مسلمين فهو بمنزلة المضي لصدق الوعد به وتحققه فهو
اذن بمنزلة الموجود الحاصل فيود بمنزلة ودّ ويوكد ما قلناه قوله تعالى فسوف
يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم اذ باذ وهو للمضي وجمع بينه وبين سوف
التي هي للاستقبال لانه بمنزلة الموجود لتعريته من الريب قوله وواوها
اى وواو ربّ وهي الواو التي يبتدا بها اول الكلام بمعنى ربّ ولهذا
تدخل على النكرة الموصوفة وتحتاج الى جواب مذكور او محذوف فالمذكور كقوله
وبلدة ليس بها انيس اى وربّ بلده قوله وواو القسم اعلم ان الواو
تبدل في القسم عن الباء اذا اقسمت بالله عند حذف الفعل لغير السوال ولهذا
لا يقال اقسمت والله ولا والله اخبرني او لا تخبرني وهي اعني واو القسم مختصة
بالظاهر فلا يقال وكه وهو مستغنى بالباء عنها قوله والتاء مثلها اى والتاء

آخره
الا اليعافير والا العيس

مثل الواو في انها لا تستعمل مع الفعل والسوال وتختص بالظاهر لكنها
مختصة باسم الله تعالى لا تستعمل في غير لفظ الله لنقصانها عن الواو الذي هو
انقص من الباء قوله والباء اعم منهما في الجميع اى والباء اعم استعمالا من الواو والتاء
لاستعمالها في الجميع اى مع الفعل وحذفه ومع السوال وغيره ومع المضمر والمظهر
بخلاف الواو والتاء ثم الواو اعم استعمالا من التاء لاستعمالها في جميع الظواهر لغير السوال
بخلاف التاء قوله وتتلقى القسم باللام وان وحرف النفي اى وتتلقى القسم بجواب
فيه اللام او ان اذا كان مثبتا او حرف النفي اذا كان منفيا وتفصيله ان الجواب ان
جملة اسمية واما جملة فعلية فان كان جملة اسمية فان كانت مثبتة لزمها ان نحو والله
ان زيدا لقايم او اللام نحو والله لزيد قايم وقد يجمع بينهما نحو والله ان زيدا لقايم وذلك للتاكيد
ولربط الجواب بالقسم وان كانت منفية لزمها ما او لا نحو والله ما زيد بقايم او قايما والله
لا يزيد في الدار ولا عمرو وان كانت فعلية مثبتة فان كان فعلها ماضيا لزمها اللام مع
قد نحو والله لقد قام زيد او بدونها نحو والله لقام وقد يكون قد وحدها نحو قد افلح من تزكى
وان كان فعلها مضارعا لزمها اللام مع نون التاكيد وبدونها نادرا نحو والله لاقومن
او لاقوم وان كانت منفية فان كان فعلها ماضيا لزمها ما او لا نحو والله ما قام زيد او لا قام
زيد وان كان فعلها مضارعا لزمها ما او لا مع نون التاكيد وبدونها نحو والله لا افعلن او لا افعل

نحو والله افعل

ولكن يجوز حذف حرف النفي اذا كان فعلها مضارعا منفيا لدلالة الحال عليه كقوله
تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ قوله وقد يحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه
اى ويحذف جواب القسم اذا اعترض اى توسط القسم كو زيد والله قايم او تقدم
على القسم ما يدل عليه كو زيد عالم والله لانه يغني عن اعادته قوله وعن للمجاوزة
وعلى للاستعلاء اى عن للمجاوزة اذا كان حرفا كو رميت عن القوس وعلى للاستعلاء
اذا كان حرفا كو زيد على السطح وقد يكون عن وعلى اسمين اما عن فبمعنى الجانب كقوله
ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي واما على بمعنى فوق كقوله
غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها وهما اسمان ههنا بدليل دخول من عليهما قوله
والكاف للتشبيه اعلم ان الكاف للتشبيه في اكثر الامر كو زيد كالاسد وقد تكون زايدة
كقوله تعالى ليس كمثله شيء والذي يدل على زيادته انه لولاه للزم نفيه تعالى انه نفى مثل مثله تعالى ان
المماثلة من الجانبين وقد يكون اسما كقوله يفحكن عن كالبرد المنهم اى عن مثل البرد والذي
يدل على اسميته ههنا دخول عن عليه وتخصص الكاف بالظاهر استغناء عنه بالمثل
وقد يدخل على الضمير كقوله امم اوعال كها او اقربا قوله ومذ ومنذ للزمان للابتداء
اى ومذ ومنذ لابتداء الغاية في الزمان الماضي كما ان من لابتداء الغاية في المكان
كو ما رايته مذ سنة كذا اى ابتداء عدم رويتي من سنة كذا وتجيئان للظرفية في الزمان

تفتؤ تزول اى لا تزول
عن وكر يوسف

لحاضر اذا كانا بمعنى في كو ما رايته منذ شهر نا او يومنا اى في شهرنا او يومنا وقد تقدم
احكامهما في الظرف ولا يحتمل ان يكون المراد بالمثال الاول في الكتاب ابتداء الغاية
وبالمثال الثاني الظرفية لان العرب لا يريدون بها اذا دخلا على اللفظ الدال على زمان
انت فيه الا الظرفية قوله وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اى هذه الثلثة فيها
معنى الاستثناء اذا جرت بها ما بعدها تكون حروفا واذا نصبت بها ما بعدها
يكون افعالا فاعلوها مضمر فعدا من عدا يعدو وخلا من خلا يخلو وحاشى بمعنى
جانب واما تقييد هذه الثلثة بقوله للاستثناء لانها اذا لم تكن للاستثناء لم تكن حروفا
لكن ليس كلما كانت للاستثناء كانت حروف جر قوله حروف المشبهة ان وان
الخ انما سميت هذه الحروف المشبهة بالفعل لكونها مشابهة للفعل من حيث
كونها على ثلثة احرف فصاعدا وفتح اواخرها ولزومها الاسم ووجود معنى الفعل
في كل واحد منها على ما يجيء وهي ستة ان وان وكان ولكن وليت ولعل قوله ولها صدر
الكلام اى واعلم ان لهذه الحروف صدر الكلام لدلالة كل واحد منها على نوع من انواع الكلام وذلك
يقتضي تقدمها ليحصل العلم في اول الامر بان الكلام من اى نوع من انواع الكلام من
ترجى او تمنى او استدراك او غير ذلك قوله سوى ان وهي بعكسها اى لهذه الحروف
صدر الكلام سوى ان فانها بعكس هذه الحروف اى لا يكون لها صدر الكلام لكونها

مع ما بعد معمولا لعامل وحق المعمول ان يكون متاخرا فجئت على اصلها قوله
ويلحقها ما الى ويحق هذه الحروف ما الكافة اى المانعة وح تلغى عن العمل على الوجه الافصح
وجوزها عن مشابهة الفعل لقطا وهي فتح اواخرها ولعدم لزوم الاسم بها وجعل من قوله على الافصح
انه يجوز اعمالها وقد جاء قول النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد
بالوجهين والغرض من الحاق هذه الحروف الحصر والتاكيد في اغنى وافادة معناها في الجملتين
الاسمية والفعلية في الكل قوله وتدخل ح اى وتدخل هذه الحروف على الافعال حين
اتصل بها ليفيد معانيها في الجملة الفعلية كما افادت في الجملة الاسمية فتقول انما قام زيد و
انما يقوم زيد قوله فان لا تغير معنى الجملة شروع في بيان احوال كل واحد منها على
التفصيل اشارة الى الفرق بين ان المكسورة وان المفتوحة فقال ان لا تغير مع الجملة
بل تؤكده فاذا قلت ان زيدا قايم افدت به ما افدت بقولك زيد قايم مع زيادة التاكيد و
المبالغة وان تغير معنى الجملة لانها مع الجملة الى بعدها في حكم المفرد قوله ومن ثمة وجب الكسرة
في موضع الجملة والفتح في موضع المفرد اى ومن اجل ان المكسورة لا تغير مع الجملة وتبقى
الجملة على حالها مع زيادة التاكيد وجب الكسر لفظا او حكما في كل موضع يبقى الجملة على حالها
اجل ان المفتوحة تغير معنى الجملة وتجعلها في حكم المفرد وجب الفتح لفظا او حكما في كل موضع
تكون مع ما بعدها في محل المفرد واذا كان كذلك تعين موضع كل واحد من المكسورة والمفتوحة قوله

فكسرت

فكسرت ابتداء وبعد القول لازم من الفرق المذكور اى كسرت بناء على الفرق المذكور
اذا وقعت ابتداء لكونه في موضع الجملة نحو ان زيدا قايم وكسرت ايضا بعد القول
نحو تقول ان زيدا قايم لان مقول القول جملة وكسرت ايضا بعد الموصول نحو جاء الذي
ان اباه عالم لان صلة الموصول لا تكون الا جملة وكذلك اذا دخل على خبرها اللام كقوله
تعالى والله يعلم انك لرسوله واذا وقعت جواب القسم نحو والله ان زيدا قايم لكونها في موضع
الجملة لان جواب القسم لا يكون الا جملة وفتحت ان كانت مع ما بعدها فاعلة نحو بلغني ان
زيدا عالم اى علمه لوجوب كون الفاعل مفردا وفتحت ايضا ان وقعت مفعولة نحو ذكرت
ان زيدا عالم لوجوب كون المفعول مفردا وفتحت ايضا اذا كانت مع ما بعدها مبتدأة نحو علمت
انك عالم لوجوب كون المبتدأ مفردا وكذلك اذا وقعت خبر مبتدأ كقولك التعجب ان الضرب ضرب
زيد لان اصل الخبر ان يكون مفردا وفتحت ايضا ان كانت مع ما بعدها مضافا اليها نحو عجبت من انك
والعجب اشتهار انك فاضل لوجوب كون المضاف اليه مفردا ولا يشكل بما اذا كان المضاف اليه
جملة مثل اكتب حيث انك جالس لان الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا فاعرف الاصل
في حيث ففتحت بعدها قوله وقالوا لولا انك اشارة الى وجوب الفتح بعد لولا الابتدائية نحو
لولا انك منطلق انطلقت لازما بعد لولا مبتدأ وخبره محذوف ووجوب كون المبتدأ مفردا
وكذلك يجب الفتح بعد لولا التي للتخضيض لانه فاعل او مفعول لان لولا التي للتخضيض يجب

وخولها الفعل لفظا او تقديرا نحو لا زيد قام ولا زيدا ضربته بمعنى هلا **قول** ولانك
لانه فاعل اشارة الى بيان وجوب فتحها بعد لو نحو لو انك قائم لوقوعه موقع المفرد لكونه فاعلا
لفعل محذوف اى لو وقع قيامك **قول** فان جاز التقديران جاز الامران اى فان كان موضع
جاز فيه التقديران تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران الفتح والكسر نحو من يكرمني فانا
اكرمه فان جعلت تقديره فانا اكرمه وجب الكسر لكونها واقعة ابتداء وان جعلت تقديره
من يكرمني فجزاؤه الاكرام وجب الفتح لوقوعها خبر المبتدا وهو موضع المفرد كقولك وكنت
ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم فان كان المراد اذا هو عبد القفا
وجب الكسر لوقوعها ابتداء وان كان المراد فاذا عبوديته حاصلة وجب الفتح لوقوعها
مبتدا خبرها حاصلة **قول** ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا او حكما بالرفع دون
المفتوحة اى ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره جاز العطف على محل اسم
المكسورة لفظا كقولك ان زيدا قائم وعمرو ومحل اسم المكسورة حكما كقولك علمت ان زيدا قائم
وعمرو فعمرو معطوف على محل زيد لان ان المفتوحة مع الاسم والخبر في تاويل الجملة لكونها قائمة
مقام المفعولين ومنه قوله تعالى ان الله بريء من المشركين ورسوله برفع رسوله ولم يجز
العطف على اسم المفتوحة بالرفع لتغير معنى الجملة بها **قول** وبشرط مضي الخبر لفظا او تقديرا
اى وبشرط في العطف المذكور مضي الخبر لفظا كقولك ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا كقولك ان زيدا

وعمرو قائم اى ان زيدا قائم وعمرو قائم واما قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا فلم يجز
فلا يقال ان زيدا وعمرو ذاهبان لاستلزامه كون الشيء الواحد معمولا لعاملين
مختلفين لان ذاهبان من حيث انه خبر ان معمول لان ومن حيث انه خبر عمرو معمول
للابتداء خلافا للكوفيين فانهم جوزوا العطف المذكور قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا
لان خبر ان مرفوع عندهم بما ارتفع به قبل دخول ان فلا يلزم عمل عاملين في معمول واحد
وهو ضعيف لان نسبة ان الى المسند والمسند اليه على السوية فلو عمل في احدهما دون
الآخر لزم الترجيح بغير مرجح وهو محال ولا ينفعهم جواز مثل ان الزيدين والعمرون
ذاهبون لمضي الخبر ههنا حكما تقديره ان الزيدين ذاهبون والعمرون ذاهبون لكن
حذف خبر ان للعلم به **قول** ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للبرد والكسائي اشارة
الى بطلان قول الكسائي والبرد فانهما ذهبا الى ان اسم المكسورة اذا كان مبنيا جاز
العطف على محله قبل مضي الخبر لفظا او حكما كقولك ان زيد وذاهبان لاستعمال بعض العرب
ذلك فاشار الى بطلانه بقوله ولا اثر لكون الاسم مبنيا لان المانع المذكور موجود ههنا وعدم
استعمال الفصحاء ذلك **قول** ولكن كذلك اى ولكن مثل ان المكسورة في انها لا تغير
معنى الجملة وفي جواز العطف على محل الاسم بعد مضي الخبر لفظا او حكما كقولك ما في الدار زيد لكن بكر
خارج وعمرو لان لكن للاستدراك والاستدراك لا ينافي لمعنى الابتداء كما لا ينافيه التاكيد

واما سایر الحروف فلم یجز العطف علی محل اسمہ لزوال الابتداء **قولہ** ولذلک دخلت
اللام مع ان المکسورۃ ای ولاجل ان المکسورۃ لاتغیر معنی الجملۃ وسایر ھذہ الحروف تغیرہ
دخلت لام الابتداء مع المکسورۃ ولم یدخل مع غیر المکسورۃ علی الخبر نحو ان زیدا لقایم او علی
الاسم اذا فصل بین الاسم وبین المکسورۃ نحو ان فی الدار لزیدا او علی ما بین الاسم والخبر وھو
متعلق الخبر نحو ان زیدا لطعامک آکل وانما اشترط فی دخول اللام علی الاسم الفصل بین
ان وبین الاسم لانہ یمتنع دخول لام الابتداء علی الاسم اذا لم یفصل نحو ان لزیدا قایم لکراھتھم
اجتماع الحرفین المتفقین فی المعنی ولھذا لم یدخل ھذہ اللام علی ان **قولہ** وھی لکن ضعیف ای دخول
ھذہ اللام مع لکن علی الخبر او علی الاسم اذا فصل او علی ما بینھما ضعیف وان لم یزل معنی الابتداء
لان وجود اللام یوذن بالانفصال ولکن یوذن بالاتصال لکونھا للاستدراک وقد جامع ضعفہ
فی قولہ ولکننی من حبھا لعمید واجیب عنہ بان اصلہ ولکن انی فنقلت حرکۃ الھمزۃ الی النون
وحذفت ثم حذفت النون الاولی کراھۃ اجتماع النونات ثم ادغمت النون فی النون
قولہ فتخفف المکسورۃ فیلزمھا اللام ای وتخفف ان المکسورۃ فیلزمھا اللام حرفا
بین المخففۃ من المثقلۃ وبین النافیۃ فی مثل ان زید قام بمعنی ما زید قام ویلزمھا ھذہ اللام ایضا
عند علما وان لم تشبہ بالنافیۃ اطراد للباب وقال بعضھم عند العمل لاحتیاج الی اللام **قولہ**
ویجوز الغاؤھا ای ویجوز الغاء ان المکسورۃ اذا خففت لبطلان مشابھتھا الفعل لفظا

ویعلم

ویعلم من قولہ ویجوز الالغاء جواز اعمالھا لان الافعال التی حذف منھا شیء تعمل
نحو لم یک زید قائما فکذلک الحرف المحذوف عنہ شیء تعمل **قولہ** ویجوز دخولھا علی فعل
من افعال المبتداء ای ویجوز دخول ان المکسورۃ المخففۃ علی الافعال العاملۃ فی المبتداء
والخبر نحو بانی کان وظننت لبطلان عملھا ح وحصول تاکید الجملۃ الابتدائیۃ ح الذی ھو
مقتضاھا ولھذا اختصت بھذہ الافعال کقولہ تعا وان نظنک لمن الکاذبین
وان وجدنا اکثرھم لفاسقین خلافا للکوفیین فی التعمیم فانھم عموا دخولھا علی
الافعال سواء کانت عاملۃ فی المبتداء والخبر او غیر عاملۃ فاشھد وا بالله ربکم ان قلت
لسلما وجب علیک عقوبۃ المتعمد وھو خارج عن القیاس واستعمال الفصحاء عند
البصریین فلا اعتبار بہ **قولہ** وخفف المفتوحۃ فتعمل فی ضمیر شان مقدر ای خفف المفتوحۃ
کما خفف المکسورۃ وتعمل عند التخفیف علی سبیل الوجوب فی ضمیر شان مقدر لیتحقق
مقتضاھا وھو افادۃ معناھا فی الجملۃ الاسمیۃ ولان المفتوحۃ اکثر شبھا من المکسورۃ وعلی المکسورۃ
المخففۃ کقولہ تعا وان کلا لما لیوفینھم ولم تعمل المفتوحۃ المخففۃ فی الظاھر فقدروا علیھا
فی ضمیر شان مقدرا لئلا یخط الاقوی من الاضعف وقد مر ھذا من قبل **قولہ** فقد دخل
علی الجمل مطلقا ای فقد دخل المفتوحۃ علی الجمل مطلقا ای اسمیۃ کانت او فعلیۃ سواء کان
فعلھا داخلا علی المبتداء والخبر او غیر داخل علیھما لان مقتضاھا وھو افادۃ معناھا

المخففۃ

في الجملة الاسمية حاصل ح قول وشذ اعمالها اي وشذ اعمال ان المفتوحة
المخففة وغير ضمير شان مقدر ولكنه جار كقوله فلو انك في يوم الرخاء سألتني
فراقك لم أبخل وانت صديق قول ويلزمها ح الفعل السين او سوف او
قد او حرف النفي اي ويلزم ان المفتوحة المخففة اذا دخلت على الافعال احد
الامور المذكورة وبيانه على التفصيل ان الفعل ان كان ماضيا منفيا فلابد
من حرف النفي نحو علمت ان لا خرج زيد ولا يشكل بقوله تعالى وان ليس للانسان
الا ما سعى لان ليس كان جامدا فكانه ليس بفعل هاهنا ولانه متضمن معنى النفي
مع الفعل لانه في معنى قولنا وان ما حصل للانسان الا ما سعى وان كان مثبتا
فلابد من قد نحو علمت ان قد خرج زيد وان كان الفعل مضارعا مثبتا فلابد من
من السين او سوف معه كقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى وان كان مضارعا
منفيا فلابد من حرف النفي كقوله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم وكقوله تعالى
احسب ان لم يره احد وعلمت ان لن يخرج زيد جميع ذلك لئلا يكون كالعوض عن
تخفيفها واما لئلا يلتبس بالمصدرية واغا قال مع الفعل لانها لو كانت مع
الاسم نحو كتبت الكتاب في قضية كيوف لهند قد علموا ان ما لك كل من تحتي
وينتفعل لم يلزمها احد هذه الحروف لان ح لا يشتبه بان المصدرية ولم يحتج

الى التعويض

الى التعويض لان التغير مع الفعل اكثر وهو الحذف ووقوع الفعل بعدها
وليس مع الاسم الا الحذف ولما كان التغير مع الفعل اكثر مما هو مع الاسم عوض مع
الفعل ولم يعوض مع الاسم قول كان لا تشبيه وتخفف فتلغى على الاصح اي كان لا تشبيه نحو
كان زيدا الاسد ثم انها تخفف ح قد تعمل وتلغى على الاصح لكونها اضعف من ان و
قد جاء وخر مشرقا اللون كان ثدياه حقان قول ولكن للاستدراك الخ اي معنى
لكن الاستدراك وهو يتوسط بين كلامين متغايرين بالنفي والاثبات بغير سواء كان
ثمة تغاير لفظي او لم يكن بستدرك بها النفي بالايجاب نحو ما جاءني زيد لكن عمرا جاءني وفارقني
زيد لكن عمرا حاضر والايجاب بالنفي نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وجاءني زيد لكن عمرا غائب وتخفف
فتلغى ح كاخواتها ويجوز ذكر الواو معها كقوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين
كفروا في بعض قراءة السبع فرقا بينها وبين لكن الذي هو حرف العطف وقال بعضهم انه لا يجوز
معها ذكر الواو ح لانها اذا خففت كانت حرف عطف فلم يجز معها ذكر الواو ح لان امتناع
دخول حرف العطف على حرف العطف قول وليت للتمني واجاز الفراء ليت زيدا
قايما اي ليت يستعمل للتمني كقوله تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب وجواز الفراء ليت زيدا قايما
اجراء له مجرى اتمنى وجوزه الكسائي ايضا لكن بتقدير كان اي ليت زيدا كان قايما
فعلى هذا المثال المذكور حال عند الفراء وخبر كان عند الكسائي والذي حملها على ذلك

قول الشاعر ٭ باليت ايام الصبار واجعا ٭ واجيب عنه بان رواجع منصوب
على الحال من الضمير المقدر في الخبر المحذوف اى باليت ايام الصبا لنا رواجع والذكا
يدل على ضعف قول الفراء عدم جواز نصب الجزئين في كان ولعل وعلى ضعف
قول الكسائي عدم جواز ان زيدا قايما على تقدير كان قوله ولعل للترجي وشذ
الجر بها اى ولعل لوقوع امر كقوله تعالى لعل الساعة قريب فيه ترجي للعباد والفرق
بين التمني والترجي ان الترجي لا يكون الا في الممكنات والتمني في الممكنات والمستحيلات
فان الانسان يتمنى الطيران الى السماء ولا يترجاه والجر بلعل شاذ ومثاله ما روى
ابو سعيد السيرافي عن ابن دريد في شرح الكتاب وهو داع دعا يا من يجيب الى الندى ٭
فلم يستجبه عند ذاك مجيب ٭ فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة ٭ لعل ابا
المغوار منك قريب ٭ قال لعل جارة هنا هي مع المجرور في محل الرفع بانه مبتدا وما بعده خبره
كما ان لولا كذلك وقال لا حاجة الى عامل نحو حسبك زيد وهل من احد في الدار وقال ابن الحاجب
الجر بها على سبيل الحكاية اما بمعنى انه وقع ابو المغوار مثلا مجرورا في موضع آخر فالحاكي
على ما كان مجرورا واما بمعنى انه سمي الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى بالياء في الاقوال
الثلث وهذا بعيد لو لم يكن الجر بها لغة قبيلة لكنه لغة تعقيلية فلم يكن هذا القول بعيدا ٭ قوله
الحروف العاطفة الواو والفاء الخ اعلم ان الحروف العاطفة عشرة على الاصح وهي ما ذكره ويشترك

للترجي م

التاويل م

اى ان الحاجب

الجميع

الجميع في امر واحد وهو ادخال الكاف في اعراب الاول قوله فالاربعة الاول اعلم
ان الاربعة الاولى وهي الواو والفاء وثم وحتى تشترك في الجمع بين الاول والثاني
في الحكم الحاصل للاول واشار اليه بقوله فالاربعة الاولى للجمع ثم تفترق كل واحد منها
بشيء مختص فالواو للجمع المطلق من غير اعتبار ترتيب سواء كان ترتيب او لم يكن نحو جاء
زيد وعمرو فانه لم يعلم مجيئهما معا ولا تقدم احدهما على الآخر والذي يدل عليه قوله تعالى
ما هي الا حيوتنا الدنيا نموت ونحيا والقائلون منكرون للبعث فالموت بعد
الحيوة مع انه قدمه عليها وقولنا المال بين زيد وعمرو واختصم زيد وعمرو والفاء
للجمع مع الترتيب من غير مهلة نحو فاكرمت بزيد فعمرو وقوله تعالى خلقنا النطفة
مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما وثم مثل الفاء في كونها للجمع
مع الترتيب الا انها مع المهلة والتراخي تقول مررت بزيد ثم عمرو وههنا مروران
وحتى مثل ثم في كونها للجمع مع الترتيب والمهلة لكن زمان مهلتها اقل من زمان مهلة ثم
وحتى واسطة بين الفاء وثم قوله ومعطوفها جزء من متبوعه اى ومعطوف حتى اشترط
ان يكون جزءا من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا لتحقق الغاية التي هي معنى حتى ولا يحصل
الغاية الا بذكر الاقوى او الاضعف بعد حتى بالنسبة الى ما قبلها كقولك في القوة مات
الناس حتى الملوك والانبياء وفي الضعف قدم الحاج حتى المشاة فلو قلت فيهما جزء

قوله اوّ واما وأم لاحد الامرين مبهما اى مع الثلثة تشترك فى انها
لتعليق الحكم بالمعطوف او المعطوف عليه مبهما اى لا على التعيين قوله وام المتصلة
لازمة لهمزة الاستفهام لما اشارة الى تحقق معنى ام والفرق بينها وبين اوواما
فان ام اما متصلة واما منقطعة فان كانت متصلة فلا تستعمل فى الامر والنهى وفى
غيرهما يلزم ان يكون مستعملا مع همزة الاستفهام يليها احد الامرين المستويين و
يلى المستوى الآخر الهمزة بعد ثبوت العلم بحصول احدهما مبهما عنده لا على التعيين لطلب
التعيين والمراد بقوله يليها احد المستويين انه ان كان يلى المتصلة اسم مفرد او
فعل او جملة اسمية او جملة فعلية يلى الهمزة ذلك بخلاف اوواما فانه لا يلزم ان يليها
احد المستويين والآخر الهمزة تقول اضربت زيدا او عمرا ولا يكون السوال معها بعد
ثبوت العلم بحصول احدهما عنده لطلب التعيين قوله ومن ثم لم يجز ارايت زيدا
ام عمرا اى ومن اجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين ويلى المستوى الآخر الهمزة
لم يجز ان يقال ارايت زيدا ام عمرا الا على شذوذ لان مايلى احدهما الاسم ومايلى الآخر
الفعل اعلم انى وجدت نسخة قرئت على المصنف وعليها خطه كان فيها على الاصح
بعد قوله والآخر الهمزة وكان فيها بدل قوله ومن ثم لم يجز ومن ثم ضعف وهو
قريب من الاول لكن شرح المصنف يوافق ماذكرناه اولا قوله ومن ثم كان جوابها

بالتعيين دون نعم اولا اى ومن اجل ان الطلب مع ام لاحد الامرين اللذين
علم ثبوت احدهما من غير تعيين لطلب التعيين كان الجواب لاحدهما بالتعيين لا بلا
او نعم لانه لا يتعين المسئول عنه مثلا اذا قيل ازيد عندك ام عمرو كان الجواب زيد او عمرو
بخلاف اوواما لان السوال معهما سوال عن احدهما لا على التعيين فجوابه لا او نعم فان اجيب
بالتعيين كان الجواب زيدا على المسئول عنه قوله والمنقطعة كبل والهمزة اشارة الى معنى ام
المنقطعة والفرق بينها وبين اوواما ومعناها معنى بل مع الهمزة وهى لا تستعمل الا فى الخبر
واستفهام اما الخبر فكقولك لشخص مشخص رايته من انه لابل قطعا فاذا حصل الشك فى
انه شاء قلت ام شاء قاصدا الى الاخبار عن الاخبار الاول واستيناف سوال فكانك قلت
بل اهو شاء واما الاستفهام فكقولك لمن زيد عندك ام عمرو سالت اولا عن حصول زيد
ثم اضربت عن ذلك السوال الى السوال عن حصول عمرو وجوابه لا او نعم واذا عرف معناها
عرف الفرق بينها وبين اوواما قوله واما قبل المعطوف عليه لازمة معها اما جايزة مع او
اشارة الى الفرق بين اوواما وهو ان اما العاطفة يلزم ان تكون قبل المعطوف عليه
اما اخرى لعلم او اول لان كون الكلام مبنيا على الشك نحو جاءنى اما زيد واما عمرو ولم
يلزم ذلك فى او بل جاز الاتيان بها وتركه قوله ولا وبل ولكن لاحدهما معينا
اى مع الثلثة تشترك فى اثبات الحكم لاحد الامرين معينا فلا ينفى ما وجب للاول عن

انك تقول جاءني زيد لا عمرو وبل للاضراب عن الاول منفيا كان او موجبا تقول جاءني
زيد بل عمر واذا وقع الاخبار عن زيد غلطا وتقول ما جاءني زيد بل عمرو وهو محتمل
الامرين احدهما ان يكون معناه بل جاءني عمرو وهو ح للاضراب عن نفي مجيء زيد الى اثبات
مجيء عمرو ثانيهما ان يكون معناه بل ما جاءني عمرو وهي ح ببيان من سبب به عدم المجيء
ولكن للاستدراك ولا تقع للنفي لانها للمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه معنى
وههنا تفصيل وهو ان يقال انها اما ان يعطف المفرد على المفرد او الجملة على الجملة فان
كان الاول كان قبلها النفي ليتحقق التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه تقول ما جاءني
زيد لكن عمرو اي لكن جاءني عمرو وان كان الثاني لزم ان يكون قبلها او بعدها النفي لما ذكرناه
تقول لم يقم زيد لكن قام عمرو وقام زيد لكن لم يقم عمرو قوله حروف التنبيه الا واما وها
انما سميت حروف التنبيه لتنبيه المخاطب بها وانما جيء بها في اول الكلام لئلا يفوت
الغرض على تقدير ان يكون المخاطب غافلا ولهذا اختصت بأوايل الكلام واعلم ان الا
واما تختصان بالجمل كقوله تعالى الا انهم هم المفسدون وكقوله اما والذي ابكى و
اضحك والذي اماث واحيى والذي اخره الاخر وان ما تدخل على المفردات التي هي
اسماء للاشارة فقط نحو هذا وها نا وتدخل المركبات كقوله ها ان تا عذرة ان لم تكن
قبلت فان صاحبها قد تاه في البلد قوله وحروف النداء اعلم ان حروف النداء

خمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة وهي لتنبيه المدعو ودعائه ليجيب ويسمع
ما يرد عنه وانما جعل لهذه الحروف باب آخر سوى التنبيه لخصوصيتها بشيء زايد
على مافي حروف التنبيه وهو طلب اقبال المدعو قوله يا اعمها ان يا اعم هذه الحروف
استعمالا لانها تستعمل في القريب والبعيد والمتوسط وغيرها بترتيب وهو ان
ايا وهيا للمنادى البعيد واي والهمزة للقريب لكن الهمزة للمنادى الاقرب قوله
حروف الايجاب نعم وبلى واي واجل وجير وان وانما سميت هذه الحروف
حروف التصديق والايجاب لانها مصدقة لما سبقها فنعم مصدقة ومقررة لما سبقها
من الكلام مثبتا كان او منفيا استفهاما كان او خبرا تقول لمن قال قام زيد
او ما قام زيد او لم يقم زيد او الم يقم زيد نعم بصدقتما قبلها هذا حسب اللغة دون
العرف الا ترى انه لو قيل لك ليس لي عندك كذا مالا فقلت نعم لالزمتك العامي
به تغليبا للعرف على اللغة قوله بلى مختصة بايجاب النفي اي بلى مختصة بايجاب
بعد النفي سواء كان ذلك النفي خبرا تقول في جواب من يقول لم يقم زيد او
الم يقم زيد بلى اي بلى قد قام زيد ومنه قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا
ولو قيل في جوابه نعم لكان كفرا لان نعم مقررة لما قبلها نفيا كان او اثباتا الا ان يحمل على
العرف قوله واي اثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم اي اي لاثبات بعد الاستفهام

ويلزمها القسم تقول لمن قال قام زيد اى والله **قوله** واجل وجير وان تصديق
اى من الثلاثة تصديق للخبر كقولك في جواب من يقول قام زيد اجل او جير وكقول ابن
الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وصاحبها والمراد بالخبر في قوله تصديق
للمخبر هو المتكلم لا الذي اخبر بخبر والا لم يقع تصديقا للدعاء **قوله** حروف الزيادة ان و
ان وما ولا الخ انما سميت هذه الحروف الزيادة لانها قد تقع زايدة لا لانها زايدة ابدا
والغرض من زيادة هذه الحروف التاكيد او الفصاحة او غيرهما ولما فرغ من عد ما
شرع في بيان مواضع زيادتها فقال فان مع ما النافية اى فان المكسورة ترد بعد
ما النافية للتاكيد النفي كقوله وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا وقلت
زيادة ان المكسورة بعد ما المصدرية نحو اجلس ما ان جلس القاضي اى مدة جلوسه
وبعد لما نحو لما ان قمت قمت **قوله** وان مع لما الخ اى ويراد ان المفتوحة بعد لما كقوله
فلما ان جاء البشير وترد ايضا بين لو والقسم نحو والله ان لو قمت قمت وقلت زيادتها
بعد الكاف كقوله لكان ظبية تعطو الى وارق السلم على تقدير جر ظبية **قوله** وما بعد
مع اذا ومتى الى آخره اى يزاد ما بعد اذا شرطا نحو اذا ما اكرمتني اكرمتك وبعد متى شرطا
نحو متى ما يكرمني اكرمك وبعد اين شرطا نحو اينما تكن اكن وبعد اى شرطا كقوله تعالى ايا ما تدعوا
وبعد ان شرطا كقوله تعالى فاما نذهبن بك وينبغي ان تعلم ان ما اذا زيدت بعد ان شرطا

ادخلت نون التاكيد على فعلها في الاكثر لانها ان اكدت حرف الشرط كان تاكيد الفعل اولى
فقوله شرطا قيد في جميع ما ذكرنا من نحو اذا ما الخ وترد ايضا بعد بعض حروف الجر كقوله تعالى
فبما رحمة من الله ومما خطيآتهم وانما قال بعض حروف الجر لانها لا ترد مع كل حروف
الجر وقلت زيادتها بين المضاف والمضاف اليه نحو عجبت من غير ما ضرب اى من غير ضربه **قوله**
ولاح الواو الخ اى وترد لا بعد الواو الواقعة بعد النفي تاكيدا له نحو ما جاءني زيد ولا عمرو
وترد ايضا بعد ان المصدرية كقوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب وما منعك ان لا تسجد
قوله وقلت قبل اقسم اى وقلت زيادة لا قبل اقسم كقوله تعالى لا اقسم **قوله** وشذت
مع المضاف اى شذت زيادة لا بين المضاف والمضاف اليه كقوله ونيل لا حور سرى
وما شعر اى ونيل حور والحور جمع حايرة من حار اذا املك **قوله** ومن والباء واللام
تقدم ذكرها اى تزاد من والباء واللام وقد تقدم وكررها في باب حروف الجر على التفصيل
ولا نعيدها والعامل ان يقول ان الكاف تزاد وقد مر ايضا فوجب عليه ذكرها او عدم ذكر
من والباء واللام ويمكن ان يجاب بانه انما خص الباء واللام ومن بالذكر ههنا دون
الكاف لكثرة زيادتها وندرة زيادة الكاف **قوله** حروف التفسير ان واى انما سميت
حرف التفسير لوقوعها تفسيرا لكقوله لنا في قوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه و
كقوله تعالى ونادياه ان يا ابراهيم **قوله** وهي مختصة بما في معنى القول اى ان يكون

مفسرة للكلام فيه معنى القول لا نفس القول نحو كتبت له ان قم فلو قلت قلت له ان قم لم يجز لعدم جواز وقوعه تفسير النفس القول فاى اعم استعمالا من ان يجوز ان يفسر بها ما ليس معنى القول وما هو معنى صريح وغير صريح ولا يفسر بان الا ما هو معنى القول غير الصريح **قوله** حروف المصدر اما وان وان لم انما سميت هذه الحروف مصدرية لانها تجعل ما بعدها بحكم المصدر والاول لان اما وان المخففة تختصان بالجملة الفعلية فانها تدخلان الجملة الفعلية وتجعلانها فى حكم المؤول الذى هو المصدر نحو اعجبنى ما صنعت اى صنيعك وقوله تعالى فما كان جواب قومه الا ان قالوا اى الا القول والثالث وهو ان المثقلة المفتوحة مختصة بالجملة الاسمية لما عرفت انها تدخل على المبتداء والخبر فانها تدخلها وتجعلها فى تاويل المؤول الذى هو مصدر خبرها نحو اعجبنى انك قائم اى قيامك او وقوعه معناه نحو اعجبنى ان زيدا اخوك اى اخوة زيد فان تعذر تقدير الكون نحو اعجبنى ان هذا زيدا اى كونه زيدا **قوله** حروف التخضيض حلا وألا ولولا ولوما اعلم ان هذه الحروف تدل على اللوم على الترك اذا دخلت على الماضى نحو هلا قمت وعلى الحث والطلب على الفعل اذا دخلت على المضارع نحو لولا تاتينا بالملائكة **قوله** لها صدر الكلام اى ولهذه الحروف صدر الكلام لكونها دالة على نوع من انواع الكلم فوجب تقديمها لما مر **قوله** وتلزم الفعل لفظا او تقديرا اى ويلزم دخول هذه الحروف الفعل او يلزم الفعل بعد هذه الحروف لفظا نحو هلا ضربت زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته اى هلا ضربت زيدا لكونها

لطلب

لطلب الفعل **قوله** حرف التوقع قد وقد للمضارع للتقليل وانما سمى حرف التوقع لانها تخبر بها من يتوقع الاخبار فهى اذا دخلت الماضى قربته الى الحال نحو قد قامت الصلوة وبهذا الاعتبار سمى حرف التقريب واذا دخلت المضارع كانت للتقليل كقولهم ان الكذوب قد يصدق ويجوز الفصل بينه وبين الفعل بالقسم نحو قد والله قمت وقد يراد بها التحقيق فى المضارع كقوله تعالى قد يعلم الله وقد تحذف الفعل بعده كقوله اذ قد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اى وكان قد زالت **قوله** حرف الاستفهام الهمزة وهل الا تفهم طلب الفهم **قوله** ولهما صدر الكلام اى للهمزة وهل صدر الكلام لكونهما نوعا من انواع الكلام فوجب تقديمهما لما مر وهما مختصان على الجملتين الاسمية كو ازيد قائم وهل زيد قائم والفعلية نحو اقام زيد وهل قام زيد الا اذا كان الخبر جملة اسمية فعلا جاز استعمال الهمزة ولم يجز استعمال هل الا على شذوذ فلا يقال هل زيد قائم لان اصل هل بمعنى قد كقوله تعالى هل اتى على الانسان فكما لا يقال قد زيد خرج لا يقال هل زيد خرج فان قيل مقتضى ما ذكرتم ان لا يقال هل زيد خارج لامتناع ان يقال قد زيد خارج لامتناع ان يقال قد زيد خارج قلنا انما جاز حملا لها على اختها وهى ازيد خارج وانما لا تحمل على اختها فى مثل هل زيد خرج لان هذه الجملة اقرب بباب هل فاعتبارها فى النفس اولى من حملها على اختها **قوله** والهمزة اعم تصرفا اى الهمزة اكثر تصرفا فلذا اكتفى

نفسها هل

كقولك ما بعثة افد الترحل قريب

من هل تقول ازيدا اضرب دون هل وتقول ايضا اتضرب زيدا وهو انكر منكر الضرب وهو على
صفة الاخبار دون هل وايضا تقول ازيد عندك ام عمرو دون هل اى وتختص ام المتصلة
بالهمزة دون هل وتقول ايضا ثم اذا ما وقع وأمن كان وأومن كان اى تدخل
الهمزة على حروف العطف ولم يدخل هل عليها كل ذلك لكون الهمزة اصلا في الاستفهام بخلاف
هل ولانها اخصر من هل فقوله دون هل ظرف لقوله تقول ازيدا اضربت وهو قيد في الكل
قوله حروف الشرط ان ولو واما اعلم ان هذه الثلثة حروف الشرط ولها صدر الكلام لانها
نوع من انواع الكلام فان للاستقبال وان دخل الماضي اى فان جعل الفعل الذى
يدخل عليه يعني الاستقبال سواء كان الفعل ماضيا نحو ان ضربت ضربت او مضارعا نحو
ان تضرب اضرب ولو عكس اى لو للمضي وان دخلت المضارع اى تجعل الفعل يعني الماضي
سواء كان دخل الماضي نحو لو ضربت ضربت او المضارع نحو لو تضرب اضرب قد يجئ بمعنى ان
كقوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم وقد يكون بمعنى ان الناصبة كقوله تعالى وقوا
لو تدهن فيدهنون وكقوله يود المجرم لو يفتدى ولا يجوز ان يكون ههنا للامتناع لانه لا جواب
لها قوله ولزمان الفعل لفظا او تقديرا اى ان ولو يلزم دخولها الفعل لفظا نحو ان
ضربت ضربت ولو ضربت ضربت او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو
انتم تملكون اى وان استجارك احد ولو تملكون فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين

محذوفين يفسرهما الظاهر ويسابقا عليين للافعال بعدهما ونحو ذلك انك لا تقول ان قومك
يضرب زيدا بل تقول ان قومك يضربوا زيدا وينبغي ان تعلم ان مفسر المحذوف يجب ان يكون
مضارعا نحو ان زيد يقم ليطابق المحذوف فان الاسماء المتضمنة معنى ان الاحذف فعالها في
حال الاختيار لكونها فروعا ان فلا يتصرف فيها مثل تصرفه نعم يجوز حذفها عند الضرورة كقوله
فمن يك لم ينوفه بيت وهو آمن ومن لا يزل يستحمل الناس يندما قوله ومن ثم قيل لو انك اى
ومن اجل انهما تلزمان الفعل لفظا او تقديرا قيل لعلك بفتح ان لانه فاعل فعل محذوف
ولاجل انهم اذا حذفوا الفعل فسروه بفعل ولم يفسروه ههنا التزموا ههنا ان يكون خبر
ان فعلا ليكون كالعوض عن الفعل المفسر فقالوا لو انك انطلقت ولم يقولوا لو انك منطلق
هذا اذا امكن تقدير الفعل اما اذا تعذر وذلك بان يكون الخبر جامدا جاز نحو لو انه حجر
لكان جمادا لتعذر الاتيان بالفعل قوله واذا تقدم اول الكلام على الشرط الخ اى ان
تقدم القسم في اول الكلام على الشرط لزم ان يدخل حرف الشرط الفعل الماضي لفظا او معنى
نحو والله ان اتيتني وان لم تأتني لاكرمنك لانه لما بطل عمل حرف الشرط في الجواب ليكونه جوابا
للقسم طلب ان لا يعمل في الشرط لئلا يتخالفا فوجب ان يكون ماضيا وكان الجواب للقسم لفظا
ومعنى لكونه اهم لتقدمه على الشرط وللشرط معنى لكونه مشروطا ومعلقا بالشرط ولم يتعرض
للمعنى لكونه معلوما والكلام في اللفظ قوله وان توسط الخ اى وان توسط القسم يتقدم الشرط

عليه ويتقدم غير الشرط عليه جاز ان يعتبر القسم وجاز ان يلغى جاز ان يجعل الجواب جوابا للقسم
لفظا ولزم حرف الشرط الماضى وجاز ان يجعل الجواب جوابا للشرط ولا يلزم حرف الشرط
الماضى ويصير القسم ملغى اما اعتبار القسم مع تقدم الشرط عليه نحو ان اتيتنى وان لم تاتنى
فوالله لاكرمنك فليتوفر مقتضى كل واحد من الشرط والقسم بان يكون لجواب المتقدم والقسم
مع ما بعد جواب الشرط وح يلزم دخول الفاء على القسم واما اعتباره مع تقدم غير الشرط عليه
عليه نحو انا والله ان اتيتنى اولم تاتنى لاكرمنك فيجعل القسم وجوابه وهو لاكرمنك سادا
مسد جواب الشرط وجعل المجموع خبر المبتدا فيرجع الى ما وقع القسم او الكلام متقدما على الشرط
واما الغاية مع تقدم الشرط عليه نحو ان تاتنى والله آتك فلكثرة العناية بالشرط لتقدمه فالشرط
مع الجزاء سادا مسد جواب القسم واما الفاؤه مع تقدم غير الشرط عليه نحو انا والله ان تاتنى
آتك فيجعل الشرط والجزاء خبر المبتدا، وجعل مجموع المبتدا، والخبر سادا مسد جواب القسم قوله
وتقدير القسم كاللفظ اى وتقدير القسم قبل الشرط اول الكلام كتلفظ القسم قبل الشرط
فيكون الجواب للقسم لفظا او تقديرا ولزوم دخول الشرط الماضى كقوله تعالى لئن اخرجوا
لا يخرجون معهم وكقوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون فلو لا تقدير القسم قبل الشرط فيهما
لوجب جزم لا يخرجون ودخول الفاء على انكم لمشركون قوله واما التفصيل اى اما وضعت
لتفصيل النسبة نحو اما زيد فعالم واما بكر فجاهل لكنهم لم يلتزموا تكرارها كقوله تعالى فاما

فليعوفنا

الذين

الذين فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ولم يذكر بعد اما اخرى لكونه معلوما من
الاول ويدل على كونه للشرط لزوم الفاء فى جوابه والمقصد بالذات الاول مستلزم للثانى قوله
والتزم حذف فعلها اى والتزم حذف الفعل الداخل عليه اما لان المقصود هو الاسم الواقع بعدها
دون الفعل واما لحذف الفعل جعل الجزء الذى هو فى خبر جوابها بمنزلة اما ومن فاقيمت عوضا عن الفعل
المحذوف وهو الاسم الواقع بعدها كراهة ان يلى الفاء اما كراهتهم ان يلى آلة الجزاء آلة الشرط
الا يرى ان معنى قولك اما زيد فمنطلق مهما يكن من شئ فزيد منطلق فزيد جزء جوابها والمراد من
قوله مطلقا ان الاسم الواقع بعدها جزء ما فى خبر جوابها سواء كان مرفوعا او منصوبا وسواء كان
بعد فاء الجزاء ما يمنع التقدم اولم يكن وقال بعضهم ان الاسم الواقع بعدها ليس جزء ما فى خبر الفاء
لامتناع عمل ما فى خبر الفاء فيما قبله بل معمول لفعل محذوف مطلقا اى سواء كان ما بعد الفاء ما يمنع
التقديم اولم يكن وسواء كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق او منصوبا نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق
اى مهما ذكر زيد فى يوم انطلاقه فهو منطلق فى الاول ومهما ذكر يوم الجمعة فزيد منطلق فى الثانى
وهو ضعيف والاظهر النصب فى الاول بتقدير مهما ذكر والرفع فى الثانى بتقدير حصل او ذكر لكنه لم يجز
بالاتفاق وقال بعضهم ان كان الاسم الواقع بعدها جائز التقدم على جوابها اى لم يكن ما بعد
الفاء ما يمنع التقدم فى الاول يعنى انه جزء ما فى خبر جوابها فهو اما مبتدا نحو اما زيد منطلق و
اما معمول لما فى خبر جوابها نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق فانه جاز ان يكون ظرفا لمنطلق متقدما

على الفعل وان لم يكن جايز التقديم على حواجها اى ان كان ما بعد الفا، مانع التقدم فان كان
يعنى انه ليس جزء جملة وجيز جوابها بل معمولا لفعل محذوف تجوابا يوم الجمعة فان زيدا منطلق لامتناع
عمل ما بعد ان فيما قبلها لاقتضائها صدر الكلام ولحق ان الباب كله واحد فانه كما لا يجوز
ان يعمل ما بعد ان فيما قبلها كذلك لا يجوز ان يعمل ما بعد فا، الجزاء فيما قبلها ولان جاز ذكر ما هو المقصود
معدما عما، الجزاء لغرض فليجز ايضا، ان ذلك الغرض وقد نظر لوجود المانعين فى احدى
الصورة ووجود مانع فى الصورة الاخرى وجوابه انهما لا يمنعان عن عمل ما بعدهما فيما قبلها
لغرض والا لجاز اما زيدا فانه منطلق بتقدير مذكور وجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع يوم
الجمعة بتقدير محصل او مذكور لكنه لا يجوز بلا خلاف **قوله** حرف لردع كلا لانه وضع للرد والتنبيه
على الحق وانما يستعمل اذا سمع محال او تقول على الانسان مثلا او اذا قيل فلان شتمك فقلت
كلا اى ارتدع عن هذا وتنبه وقد جاء كلا بمعنى حقا وهو حرف عند النحاة لكونها للتحقيق بمنزلة
كان وقيل ان كلا اسم وقوله تع كلا ان الانسان ليطغى بمعنى حقا واسم عند بعضهم لكنه
بنى لموافقته لفظا كلا التى للردع **قوله** تاء التانيث الساكنة تلحق الماضى اى انما تلحق
تاء التانيث الساكنة الفعل الماضى ليدل على تانيث الفاعل اى ليعلم انه مسند الى فاعل مونث
نحو قامت هند وانما قيد التاء بالساكنة احترازا عن المتحركة نحو قاية فانها تلحق الاسم والمراد
بالساكنة هو الساكنة بالذات لئلا يشكل مثل قامتا فانها ساكنة بالذات ومتحركة بالعرض وهو

التعاء الساكنين وانما قال الماضى لان هذه التا، لا تلحق غيره من الافعال فان كان ظاهرا غير حقيقى
التانيث وجبت الحاق التا، وعدمه نحو طلعت الشمس وطلع الشمس واعلم ان قوله فان كان ظاهرا
غير حقيقى فخبر مكرر لانه ذكره من قبل **قوله** واما الحاق علامة التثنية وعلامة الجمعين فضعيف
اى واما الحاق علامة التثنية وعلامتى الجمعين اى المذكر والمونث عند اسناد الفعل الى الظ
فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات بخلاف الحاق علامة التانيث الفعل عند اسناده
الى مونث غير حقيقى فلا يقال قاما الزيدان ولا قاموا الزيدون ولا قمن النساء وعلى تقدير الحاقها
نحو اكلونى البراغيث ليست بضمير لئلا يلزم اضمار قبل الذكر من غير فايدة بل علامات الحقت بالفعل
لتدل على احوال الفاعل كتاء التانيث والفرق بين علامة التانيث وعلامتى التثنية والجمعين
انه يعلم التثنية والجمع من لفظ المثنى والجموع قطعا وقد لا يعلم التانيث من لفظ المونث **قوله**
التنوين نون ساكنة يتبع حركة الآخر لا لتاكيد الفعل قوله نون ساكنة احتراز عن المتحركة
والمراد بالساكنة هو الساكنة حسب الذات لئلا يشكل بالتنوين المتحركة لالتقاء الساكنين
فانها ساكنة حسب الذات وقوله يتبع حركة الآخر احتراز عن نون ساكنة غير الآخر فانها لا تسمى
تنوينا وقوله لا لتاكيد الفعل احتراز عن نون التاكيد نحو اضربن وهو خمسة انواع احدها تنوين
التمكن وهو تنوين يلحق الاسم ليدل على ان له مكانة فى الاسمية نحو زيد ورجل والثانى تنوين
التنكير وهو تنوين يدل على كون الاسم الداخل هو عليه نكرة وهو الفارق بين المعرفة والنكرة

نحو سيبويه وسيبويهٍ وسيبويهٍ والثالث تنوين العوض وهي التي تلحق الاسم عوضا ما عن اليا او
اعلاله نحو جوارٍ او ما عن المضاف اليه نحو يومئذٍ اي يوم اذ اذ كان كذا فلما حذف المضاف اليه وهو
كان كذا عوض التنوين عن المضاف اليه والرابع تنوين المقابلة وهو الذي يقابل نون جمع المذكر
السالم ولا يوجد الا في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات فان التنوين فيها بمنزلة النون التي في
مسلمين وانما قلنا ذلك لانه لا يمكن ان يكون احدى من التنوينات الاربعة اما بيان انه ليس
بتنوين التمكن والتنكير فلوجوده اي فلوجود تنوين المقابلة في جمع المؤنث حال كونه علما كوفاطمات
فيه علما غير منصرف واما بيان انه ليس بعوض عن المضاف اليه فلان المعنى غير موافق له واما بيان
انه ليس تنوين الترنم فلوجوده في غير اواخر الابيات والخامس تنوين الترنم وهو الذي يلحق اواخر
الابيات والانصاف المصرعة لتحسين الانشاد كقوله يا ابتا علك او عساكن قوله وحذف
من العلم اه اي وحذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو
لشدة اتصال الموصوف بالصفة وقد مر البحث عنه ويعلم منه انه لو كان صفة لغير العلم او كان
مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن ظالم وجاءني زيد ابن اخي لم يحذف التنوين و
يعلم من قوله موصوفا لانه لا حذف اذا لم يكن صفة نحو زيد ابن وبعدم شدة الاقتران
واعلم ان وجوب التنوين في الموصوف بالابن في اللفظ وهمزة ابن في الخط مثلا زيد ابن عمرو فاذا
سقط التنوين لفظا سقط الهمزة خطا واذا اثبت التنوين لفظا ثبت الهمزة خطا فانهم

قصدوا الى تخفيفها خطا كما قصدوا الى تخفيفها لفظا ولهذا لم يحذف الف زيد في المثنى وابن
وقع صفة لعلم مضافا الى علم آخر لانه لا يكثر كثرة المفرد واعلم ان حكم الابنة حكم الابن
في جميع ما ذكرناه قوله نون التاكيد خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة اي نون
التاكيد نوعان احدهما خفيفة ساكنة والثانية ثقيلة مفتوحة مع غير الالف واعلم ان
الثقيلة ابلغ في التاكيد من الخفيفة ومجيء الخفيفة ساكنة على الاصل لكونها مبنية و
مجيء المشددة محركة لالتقاء الساكنين ومجيئها مفتوحة لخفة الفتحة واما
تقييد كونها مفتوحة بقوله مع غير الالف لانها لو كانت مع الالف لكانت مكسورة
وهي في المثنى والجمع المؤنث نحو اضربانّ واضربنانّ لكونها شبيهة بنون التثنية فيهما
تقول اضربنّ اضربانّ اضربنّ اضربنّ اضربانّ اضربنانّ قوله تختص بالفعل المستقبل
اي تختص نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة بالفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب
نحو الامر والنهي والقسم والاستفهام والعرض والتمني وغير ذلك نحو اضربنّ ولا تضربنّ
والله لاضربنّ وهل تضربنّ والا تضربنّ وليتك تضربنّ وانما اختص بهذه النون
بما فيه معنى الطلب لانه لا تؤكد ما لا يكون مطلوبا ويعلم من قوله بالفعل المستقبل انه
لا يدخل على الماضي والحال لانه لا تؤكد الا ما فيه طلب والمطلوب لا يكون الا في المستقبل
قوله وقلت في النفي اي وقلت زيادة نون التاكيد في النفي فلا يقال زيدا يقومنّ

الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهى قوله ولزمت
في مثبت القسم اى ولزمت نون التاكيد في جواب القسم المثبت لان القسم موضع التاكيد ويعلم
من قوله لزمت في مثبت القسم انها لا يلزم في غيره قوله وكثرت في مثل اما تفعلن
اى وكثرت في زيادة النون في مثل اما تفعلن اى كثرت زيادة نون التاكيد على الفعل اذا
زيدت ما على حرف الشرط لانه لما اكدوا حرف الشرط باكدوا الفعل ايضا بالنون
لئلا يخطأ المقصود بالذات وهو الفعل عن غير المقصود بالذات وهو ان قوله وما قبلها
مع ضمير المذكرين مضموم اى وما قبل نون التاكيد مضموم مع ضمير المذكرين وهو الواو في جمع
المذكر السالم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين وتقول انت اضربن في وهل تضربن قوله وفيما عداه
مفتوح اى وما قبل نون التاكيد فيما عدا ضمير المذكرين والمخاطبة مفتوح طلبا للخفة
وهو في الواحد المذكر غايبا كان او مخاطبا وفي المؤنثة الغايبة نحو اضربن وهل تضربن
بازيد وزيد هل تضربن في وعند هل تضربن والامر يقوله وفيما عداه التثنية والجمع وان تاوله
ظاهر لفظه لانه يذكر بعده احكامها قوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان
اى وتقول في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنان في جمع المؤنث بزيادة

الالف بعد نون الجمع وقبل نوني التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متوالية قوله ولابد خلها
للخفيفة خلافا ليونس اى ولابد دخل نون التاكيد الخفيفة المثنى وجمع المؤنث فلا يقال
اضربانْ واضربنانْ لانه يستلزم اما تحريك النون واما حذفها لالتقاء الساكنين على غير
حده وهما متعذران خلافا ليونس فانه اجازه وجوز التقاء الساكنين على غير حده
وهو التقاء الساكنين اللذين لا يكونان اولهما حرف مد وثانيهما حرف مدغم في آخره والتقاء
الساكنين اللذين كذلك يسمى التقاء الساكنين على حده نحو تَمُدُّوا الثوب وكقوله تعالى
ولا الضالين ونحو اضربانْ واضربنانْ واما جوزوا التقاء الساكنين على حده ولم يجوزوه
على غير حده لان الالف لما كان مدغما وهو ساكن فكانه متحرك ولان وجود حرف المد كعدمه
قوله وهما في غير هما جمع الضمير البارز كالمنفصل اى وهما في غير هما اى ونون التاكيد الخفيفة والمشددة
مع غير المثنى وجمع المؤنث لا تخلو من ان تكونا مع ضمير بارز او لا تكونا فان كانتا مع ضمير
بارز كانتا كالكلمة المنفصلة تقول في اضربوا اضربُنْ بحذف الواو كما تقول مع الكلمة المنفصلة
اضربوا القوم وتقول في اضربي اضربِنْ بحذف الياء كما تقول اضربي القوم بحذف الياء وان لم
تكونا مع ضمير بارز كانتا كالمتصل تقول في اضرب اضربَنَّ واغا قالوا في غير هما لانه ذكر كيفية
لحوق نون التاكيد بالمثنى وجمع المؤنث وليس المراد بيان اتصال النون بالافعال
الصحيحة لكونه ظاهرا بل المراد اتصال النون بالافعال المعتلة قوله ومن ثمة قيل اسْرَيِنَّ

انه لولاه لقيل لاتهين لانه يكون مجزوما حينئذ واما الوقف
اذا لم يكن ماقبلها مفتوحا قياسا على التنوين وح يجب
رد ما حذف لنون التأكيد لعدم موجب حذفه وهو نون
التأكيد فتقول في اضربُنْ واضربِنْ اضربوا برد الواو واضربي
برد الياء وتقول في هل ترَيْنْ هل ترَيْنَ وهل تخشَوُنْ
باعادة نون الاعراب لما ذكرناه وهو انتفاء موجب البناء
بخلاف التنوين فان حذفه في الوقف لا يوجب رد المحذوف
عند الفصحاء تقول في جائني قاضٍ جائني قاضْ ووجه الفرق
ان التنوين لازم للاسم المنصرف المجرد عن اللام والاضافة
ونون التأكيد ليس بلازم للفعل فجاز ان يقدر النون
المحذوف للوقف كالمعدوم من الاصل فيرد ما حُذف
لوجودها ولم يجز ان يقدر التنوين المحذوف للوقف
كذلك فلم يُرد ما حذف له لكونه في حكم الملفوظ **قوله**
والمفتوح ماقبلها يقلب الفا اى نون التأكيد التي يكون ماقبلها
مفتوحا يقلب الفا عند الوقف تقول في اضربَنْ يا رجل اضربا

ا قوله واغزونّ اى ومن اجل ان النون مع الضمير البارز في غير المثنى وجمع المؤنث
كالكلمة المنفصلة ومع غير الضمير البارز كالمتصلة تقول في تَرَيُنَّ تَرِينَّ بكسر الياء لانه
لما حذف النون التي ساكنة الياء ونون التاكيد فكسرت الياء كما كسرت اذا اتصلت
بالكلمة المنفصلة نحو لم تَرَيِ الناس وتقول في تَرَوُنَّ تَرُونَّ بضم الواو كما تقول
في الكلمة المنفصلة نحو قوله تعالى ولا تنسَوُا الفضل وتقول في ترى واغزُ مثل تَرَيُنَّ
واغزونّ بفتح الياء والواو كالمتصل لانه لما اتصل به نون التاكيد وجب رد المحذوف
لعدم علة حذفه فوجب فتح الياء والواو كما يجب فتح آخر الكلمة المتصلة بالكلمة الاخرى
تقول في اغزوا امرا للجمع المذكرين المخاطبين اغزُنَّ حذف الواو وضم الزاء وفي
اغزِي امرا للمخاطبة اغزِنَّ حذف الياء وكسر الزاء كما تقول في الكلمة المتصلة اغزُوا
القوم بحذف الواو وضم الزاء واغزِ القوم بحذف الياء وكسر الزاء فالمثالان الاولان لكون
النون مع الضمير البارز واغزِي الياء للمخاطبة والواو لجمع المذكرين المخاطبين والمثالان الاخيران
لكون النون مع غير الضمير البارز وهما الواو
لامر الجمع المذكرين المخاطبين والياء لامر المخاطبة **قوله** والخفيفة حذف للساكنين وفر الوقف
اى نون التاكيد الخفيفة تحذف لاحد الامرين وهو التقاء الساكنين كقوله لاتهينْ
الفقير علك ان يركع يوما والدهر قد رفعه اى لا تهينَنْ والذي يدل على ان تقديره كذلك

قياساً على الوقف في الاسم وليكون علامة التأكيد
باقية بوجه مع كون الفتحة مناسبة للالف وانما لم يقلب
ياء اذا كان مكسوراً او واواً اذا كان مضموماً قياساً على
الوقف في الاسم لانه لم يعلم بقاء علامة التأكيد فانك
اذا قلت في يا زيدون اضربنْ اضربوا في الوقف وفي
يا امرأة اضربنِ اضربي في الوقف لم يعلم انه بدل عن النون
او المحذوف المردود ● وليكن هذا آخر الكلام في هذا
الكتاب ● والله اعلم بالصواب ●

SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ
Kısmı . Çelebi Abdullah Ef.
Yeni Kayıt No.
Eski Kayıt No. 356
Tasnif No. 492.7=5 (077)